الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية الحقوق - بن عكنون

ندوة برشلونة : هاجس الأمن والإستقرار في البحر الأبيض المتوسط

بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون
فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية

من إعداد الطالبة :
قاسم نادية

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور بوكرا إديس

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور :	**رئيسا .**
الدكتور :	**مقررا .**
الدكتور :	**عضوا .**
الدكتور :	**عضوا .**

السنة الدراسية : **2001 /2002**

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى أمي و أبي رحمهما الله و أسكنهما فسيح جناته.

إلى أختي و أخواتي و أبنائهم.

إلى زوجة أخي رتيبة و إلى صديقتي الحميمة فلة .كما أتقدم بإهداء خاص جدا لصديقي و أخي الصغير مدلل العائلة رضوان

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

* نادية *

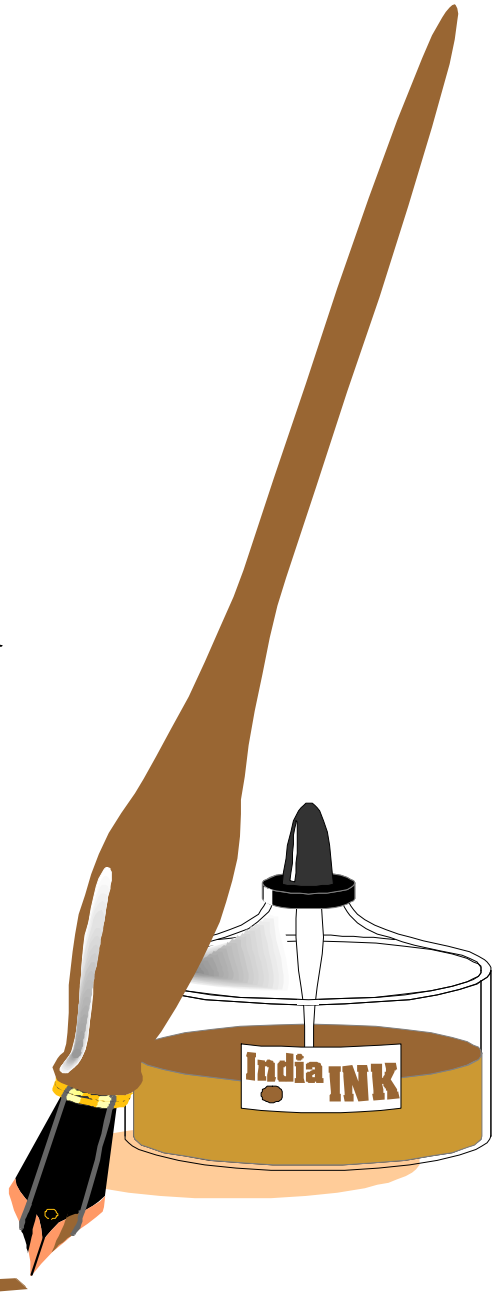

كلمة الشكر

إن كلمات الشكر و التقدير قد لا تبدو كافية للتعبير عن شكري و امتناني لأستاذي الفاضل الدكتور بوكرا إدريس الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و متابعته من البداية حتى اكتمل.

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في مختلف الإدارات العمومية لإنجاز هذا البحث و أتقدم كذلك بالشكر الجزيل وتقديري إلى جميع أساتذتي و إلى أعضاء اللجنة الذين سيتفضلون بمناقشة هذا البحث .

الطالبة قاسم نادية

المقدمة

للبحر الأبيض المتوسط أهمية استراتيجية و جيو سياسية جعلت له مكانة خاصة ومتميزة في السياسة الدولية المعاصرة منذ أقدم الحضارات الإنسانية إلى غاية الوقت الحاضر. إنه ملتقى التبادلات والاتصالات، إذ شكل عبر العصور فضاءا اقتصاديا وثقافيا غنيا بتنوع مقوماته.

يعتبر كذلك مهد الحضارات من الفرعونية إلى الإغريقية فالإسلامية إلى الحضارة المعاصرة ، و سيبقى كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي لكونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين قارات العالم لوقوعه بين أوروبا، أسيا و إفريقيا. لهذا الحوض معابر استراتيجية كبيرة تسهل عملية الاتصال بين دول هذه القارات لأنه يتصل بالمحيط الأطلنطي بواسطة مضيق جبل طارق، و بالبحر الأسود عن طريق مضيقي الدردنيل والبسفور و أخيرا بالبحر الأحمر بواسطة قناة السويس.

و قد عرف حوض البحر المتوسط منذ القديم بالركن الساخن لكونه كان دوما محل صراعات بين الشعوب.

بالرغم من انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية، بقي البحر المتوسط يستقطب مطامع بعض الدول خاصة القوى الجديدة التي ظهرت في النصف الثاني من مطلع القرن العشرين و المتمثلة في القوتين العظمتين (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي). والحرص على تواجد هاتين القوتين المتنافستين بصفة دائمة في هذا البحر راجع لأهميته الاستراتيجية في الصراع من أجل الهيمنة على العالم.

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد العالم قيام الحرب الباردة بين المعسكرين، و لكن بعد انهيار جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 و تفكك المعسكر الشرقي والإضطربات الجيو سياسية التي انجرت عنه، وضع حداً لنظام يالطا بالإضافة إلى نتائج حرب الخليج و ما أفرزته من تداعيات على المنطقة.

حيث تغيرت موازين القوى و رسمت خريطة جديدة للعالم بعد أن أصبحنا أمام عالم أحادي القطب، كما تغيرت اهتمامات الدول بظهور معطيات جديدة على مستوى العلاقات الدولية: كالوحدة بين الألمانيتين و بروز تجمعات جهوية انطلاقا من سياسة التكتلات الكبرى التي تشهدها العلاقات الدولية الراهنة التي تحكمهما ظاهرة الاعتماد المتبادل الذي أعطى الأولوية للبعد الاقتصادي على البعد العسكري في مجال التعاون .

وعلى ضوء هذه المتغيرات، انقلبت الظروف الجيو سياسية و الاستراتيجية في أوروبا. و قد استدعى طلب بلدان متعددة من وسط أوروبا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إعادة التوازن فيما يخص علاقات الاتحاد الأوروبي ببلدان الجنوب وبضرورة تنظيم محيط أورو– متوسطي .

و بالمقابل، أبدت العديد من البلدان من البحر الأبيض المتوسط عن رغبتها في إعطاء نفس جديد للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

من خصائص الاقتصاد العالمي الحالي، الشمولية و الإقليمية. لقد ظهرت خريطة اقتصادية جديدة للعالم عبر تكون مجموعات اقتصادية إقليمية، و في هذا الإطار المتميز بالترابط المتنامي إذا لم تبادر الدول المتوسطية بالارتباط مع أوروبا، فإنها ستعرض نفسها للانحلال في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

لذا، تستلزم ضرورات السلام و الأمن تضييق الفوارق التي تتسع بين أوروبا والبلدان المتوسطية.

كانت السياسة المتبعة من قبل المجموعة الأوروبية تجاه دول البحر المتوسط خلال السبعينات و الثمانينات مبنية على مقاربة تقليدية، أي على تنازلات تجارية من جهة، و تعاون مالي أخذ شكل مساعدة كلاسيكية للمشروعات تمن جهة أخرى. و قد اتضح أن تلك السياسة كانت غير كافية لمساندة النمو الاقتصادي لبلدان البحر الأبيض المتوسط .

و لا يمكن أن تبني أوروبا دون أن تأخذ بعين الاعتبار جيرانها في الجنوب، مما أدى بالمجموعة الأوروبية إلى إعادة النظر في شكل تعاونها مع الدول المتوسطية. وقد

ترجمت هذه الإرادة السياسية، سنة 1992، بوضع السياسة المتوسطية المتجددة، التي جاءت بتجديدات عديدة أخذة بعين الاعتبار عدم فعالية سياسة التعاون الكلاسيكية.

و لهذا الغرض تمت الإشارة لأول مرة إلى التوجه نحو شراكة عامة في أعمال المجلس الأوروبي لرؤساء الدول و الحكومات المنعقد في لشبونة (Lisbonne) سنة 1992، ثم تم تأكيده بمجلس كورفو (Corfou) سنة 1994 و بمجلس إيسن (ESSEN) الذي انعقد في ديسمبر 1994، كما صادق المجلس تالأوروبي بمدينة كان (Cannes) في جوان 1995 على اقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة " ببناء شراكة أورو – متوسطية".

وضعت الندوة الأورو – متوسطية في برشلونة سنة 1995 أسس مجموعة إقليمية جديدة و شكل ذلك منعطفا جديدا في العلاقة الأورو – متوسطية .

تضمنت سياسة التعاون السابقة للاتحاد الأوروبي أوجها اقتصادية و مالية محدودة إلى حدّ ما. و من الآن فصاعدا ستطبق الشراكة في مجالات أوسع، إذ أضيف إليها محوران جديدان في العلاقة الأورو – متوسطية إلى جانب المجالات الاقتصادية والمالية هما:

- المجال السياسي و الأمني و كذلك المجال الاجتماعي، الثقافي و البشري.

هذا، و يرغب الشركاء المتوسطيون في الدخول مع الاتحاد الأوروبي في حوار متوازن لا يقتصر على المسائل الاقتصادية فحسب، بل يتعدى إلى طلب الحصول على دعم فيما يخص مجالات السياسة و الأمن .

لذا، جاءت ندوة برشلونة بمشروع جيو سياسي كبير يدور حول ثلاثة أهداف هي:

- تحديد منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي و الأمني.
- بناء منطقة رفاهية مشتركة عن طريق إيجاد شراكة اقتصادية و مالية، وبناء منطقة للتبادل الحرّ بشكل تدريجي، لدمج الشركاء المتوسطيين مع أهم قطب اقتصادي في المنطقة: الاتحاد الأوروبي،

- تقريب الشعوب من بعضها البعض من خلال الشراكة الاجتماعية و الثقافية و البشرية التي تهدف إلى تسهيل التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية .

يدور المحور الرئيسي لهذا البحث حول مسألة الأمن في البحر الأبيض المتوسط وكيفية بناءه في ظل منظومة أورو – متوسطية، و كان خيار برشلونة في نوفمبر 1995 كخطوة أولى للتوصل إلى وثيقة تأسيسية تنظم الأوضاع الأورو– متوسطية تعمل على خلق بيئة إقليمية قادرة على امتصاص النزاعات و احتواء الصراعات و منع انتشارها أو اتساع نطاقها على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى توطيد أركان السلام و الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشتى الوسائل .

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالدرجة الأولى إلى الأهمية التي تكتسيها هذه الدراسة من خلال حجم التحديات الأمنية التي تواجه المجتمعات الأوروبية والمتوسطية، إن قضية الأمن تمثل الموجه الرئيسي الذي يحكم المسيرة الأورو – متوسطية. فرغم التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أننا نجد أن المشاركة السياسية و الأمنية تأتي في المقدمة. و لا يمكن أن تتحقق و تستمر هذه المشاركات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية إذا لم تكن مستندة على قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي و الأمني الذي يوفر المناخ المناسب للانطلاق الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي.

و على ضوء هذه المعطيات كانت الانطلاقة من السؤال التالي :

ما هو مفهوم الأمن ؟ و ما هي الجوانب التي يشتمل عليها ؟ .

بالإضافة إلى عدة أسئلة تلقي نفسها على واقع المنطقة: ما هي القضايا الاستراتيجية و الأمنية للحوض؟ . ما هي الرهانات الحقيقية للمبادرة الأوروبية في ظل ندوة برشلونة، لاسيما في محاورها السياسي و الأمني ؟. هل تنجح الدول الأورو– متوسطية في بناء أمن متوسطي موحد بعد تغير نمط النظام الدولي؟. و أخيرا، ما هي

النتائج التي توصلت إليها الدول الأورو- متوسطية على ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي؟.

هذه الأسئلة تمثل جوهر الإشكالية للموضوع، و للإجابة عليها قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

ففي الفصل الأول تعرضنا إلى الأهمية الاستراتيجية و الأمنية للبحر الأبيض المتوسط في أربعة جوانب. الجانب الأول منه خصص لتحديد المفاهيم المختلفة للأمن بالإضافة إلى مجموعة من النظريات الأمنية. أما الجوانب الثلاثة المتبقية، تعرضنا فيها إلى: الأهمية الأمنية، الأهمية الجيو سياسية و الأهمية الاقتصادية. و كانت هذه الجوانب محل تنافس بين القوى الفاعلة في المنطقة .

و تطرقنا في الفصل الثاني إلى الشراكة الأورو- متوسطية كضرورة للأمن في منطقة البحر المتوسط بالإضافة إلى المبادرات الأورو – متوسطية و كيفية مرورها من التعاون إلى الشراكة. و في الأخير، تطرقنا إلى مراحل إعداد ندوة برشلونة إلى غاية صدور الإعلان النهائي الذي أصبح فيما بعد وثيقة مرجعية للدول الأورو – متوسطية .

و في الفصل الثالث و الأخير تعرضنا إلى موضوع الشراكة السياسية و الأمنية لمسار برشلونة لمعرفة ماذا تحقق في الجوانب المكونة له و التراجعات التي تمت فيه .

و في الخاتمة، استخلصنا أن الشراكة الأورو- متوسطية أصبحت رهينة الخلافات السياسية، لأن المعادلة المطروحة حاليا هي كالتالي :

إذا أراد الاتحاد الأوروبي تطوير شراكته مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط، عليه أن يفتح الملف السياسي لتنقية الأجواء قبل كل شيء .

الفـصــل الأول

الأهمية الاستراتيجية و الأمنية للبحر الأبيض المتوسط.

تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط محورا عالميا هاما حيث تتآخم هذه المنطقة حدود ثلاث قارات. و تنقسم الدول الواقعة على سواحله تبعا لذلك إلى ثلاث مجموعات هي:

- المجموعة الأوروبية و تضم تسع دول،
- المجموعة الأسيوية و تضم خمس دول،
- و المجموعة الإفريقية و تضم خمس دول،

و توجد تسع دول عربية من بين إجمالي تسع عشرة دولة تمثل نصف دول حوض البحر المتوسط بالإضافة إلى وجود إسرائيل بين دول الحوض، الأمر الذي يجعل من منطقة المتوسط من الجانب الجيو سياسي منطقة منبع و مصب للكثير من التطورات السياسية و الاستراتيجية المعاصرة في آن واحد [1] .

و تأخذ قضايا الأمن على حوض البحر المتوسط و الدول المطلة عليه أهمية خاصة من هذه الدول و من الدول الأوروبية عامة بل و من المجتمع الدولي كله .

ليس فقط للأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها حوض المتوسط، باعتباره المركز الأساسي الذي تدور حوله حركة العالم القديم و لكن كذلك لما تتميز به قضية ا لأمن المتوسطية من ديناميكية، خاصة و أن البحر يلاصق أوروبا و بالتالي يرتبط أمن البحر بأمن القارة، الأمر الذي يتطلب من كل القوى المعنية وعيا بهذه الديناميكية و متابعة لها و مشاركة فيها كلما كان ذلك ممكنا .

---

[1] – طه المجذوب : الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظرا مصرية، مجلة الأهرام، السياسة الدولية، السنة32 ، العدد 124، أبريل 1996، ص 95 .

و قد انعكست هذه الأوضاع على المفاهيم التي توصل مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي عن اقتناع بالرابطة العضوية التي تجمع بين القارة الأوروبية وحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره العمق الاستراتيجي الجنوبي لهذه القارة .

و سيؤثر لا محال تأثيرا مباشرا الوضع الذي يخص النصف الشمالي من المتوسط على نصفه الجنوبي، الشيء الذي يحثنا على تحديد العلاقة من وجهة النظر الاستراتيجية بين أمن البحر المتوسط و الأمن الأوروبي، و ما يحدثه كل واحد منهما على الآخر من تفاعلات و إمكانية تنسيق هذه التفاعلات بالنسبة لمستقبل المنطقة خاصة في ظل الظروف و المتغيرات التي استجدت في السنوات الأخيرة على المستويين الإقليمي و الدولي.[1]

و من هذا المنطلق نحاول في هذا الفصل الوقوف على هذه الأهمية التي جعلت من البحر الأبيض المتوسط أهم و أخطر منطقة نتهدد الأمن الدولي .

و بناءا عليه، سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: – نتناول فيه المفاهيم المختلفة للأمن .

المبحث الثاني: – نتعرض فيه للأهمية الأمنية للبحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثالث: – نتطرق للأهمية الجيو سياسية و الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط.

---

[1] – نفس المرجع، ص 98.

المبحث الأول

المفاهيم المختلفة للأمن

يعتبر مفهوم الأمن مفهوما قديما لارتباطه بمصير الشعوب و الدول. رغم ارتباط هذا المفهوم بحياة الإنسان منذ أقدم العصور إلا أنه كان يقصد به دائما المعنى العسكري والقوة العسكرية، و ذلك منذ نشأة العلوم العسكرية و تطورها بتطور الأهداف والاستراتيجات المستخدمة[1] ، و كمثال على ذلك سور الصين الذي يعد من أقدم التدابير الأمنية الهامة المعروفة في التاريخ العسكري .

لقد توسعت شبكة العلاقات بين الدول عندما برز في أوروبا مفهوم " الدولة – الأمة" في القرنين 18 و 19، و طرأ على مفهوم الأمن في العالم انقلاب حقيقي. من أهم عناصره توحيد الحقل الاستراتيجي العالمي، بالإضافة إلى الترابط الذي لم يكن له مثيل في تكوين ميزان القوى الاستراتيجية في العالم و في كل دولة بين عوامل التقدم الصناعي، الاجتماعي، التكنولوجي، العلمي و العسكري. بحيث لم تعد من الممكن لأية دولة، مهما كان حجمها و وزنها، أن تبقى في معزل عن تبدل ميزان القوى على الصعيد العالمي، أو أن تفكر في سياسة أمنية خاصة بمعزل عن هذا الميزان. فالتداخل الذي وقع بين الأمم و القارات أدى إلى اتساع و تكثيف شبكات التبادل و الاتصال وإلى ربط تقدم أي اقتصاد وطني بالموقع الذي يحتله في دائرة التقسيم العالمي للعمل. و من هنا لم يصبح من الممكن فصل القوى العسكرية عن القاعدة الاقتصادية للإنتاج. و لا يمكن وصفها بالأداة الرئيسية و الوحيدة لغرض إدارة الهيمنة على الخصم و تكريس التفوق عليه .[2]

---

[1] – الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، 1981 ، ص 16.

[2] – خير الدين العايب : " الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط بعد التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ، الجزائر، 1995، ص 9 .

و في هذا السياق، تعرف مجموعة من خبراء الأمم المتحدة الأمن بأنه " حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في هجوم عسكري أو ضغط سياسي، أو إجبار اقتصادي بحيث تتمكن من المضيّ بحرية في العمل على تنميتها الذاتية " [1] .

و قد خلصت هذه المجموعة من الخبراء إلى عدة نتائج من بين أهمها:

أ – لجميع الدول الحق في الأمن،

ب – يعد استعمال القوة العسكرية، لأغراض مغايرة للدفاع عن النفس، أداة غير مشروعة من أدوات السياسة القومية ،

ج – ينبغي فهم الأمن بعبارات شاملة، تسلم بتزايد ترابط العوامل السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الجغرافية و التكنولوجية .

أما روبرت مكنمارا – وزير الدفاع الأمريكي الأسبق و رئيس البنك الدولي الأسبق– فيعرف، الأمن بقوله إن " الأمن معناه التنمية، و بدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن. و الأمن ليس هو المعدات العسكرية، و إذا كان يتضمن لمعدات العسكرية. و الأمن ليس هو القوة العسكرية، و إن كان قد يتضمنها. و الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي و إن كان قد يشمله".[2]

ثم يستطرد مكنمارا في توضيح مفهوم الأمن إذ يقرر أنه إذا كان الأمن يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام و الاستقرار، و إذا لم توجد تنمية داخلية أوعلى الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام و الاستقرار يصبحان أمرا مستحيلا، والسبب في استحالتهما أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية خاضعة للإحباط، إن ردّ الفعل نتيجة حتمية نابعة من هذه الطبيعة .

---

[1] – مجموعة من الخبراء، مفاهيم الأمن (نيويورك ، الأمم المتحدة، إدارة شؤون نزع السلاح) ، مجموعة الدراسات رقم 14 لسنة 1982، ص 2 .

[2] – روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970، ص 125 .

و في تقدير مكنمار، أن المشكلة العسكرية ما هي إلا مجرد وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى. فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون و النظام، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة للقانون و النظام في المجتمع النامي، و رغبة أساسية في التعاون من جانب الشعب. والقانون و النظام هما الدرع الذي يمكن أن نحقق خلفه التنمية و هي الحقيقة الأساسية للأمن و التنمية تعني التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي .[1]

و يرى الأستاذ مفيد محمود شهاب، بأن الأمن " هو دفع أي تهديدات خارجية ضد دولة أو مجموعة من الدول. و لا يقتصر الأمر على التهديدات العسكرية الخارجية، فالأمن يرتبط كذلك بالتهديدات الداخلية التي تحول دون تحقيق الاستقرار الداخلي اللازم كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة و لإرساء أسس حياة ديمقراطية سليمة " .

إن هدف الأمن حسب التعريف السابق ، على مستوى الدولة، يستلزم تحقق إمكانية امتلاك الدولة لقوة تتيح لها مواجهة أية تهديدات خارجية تستهدفها، و إمكانية الحفاظ على الاستقرار الداخلي لها، على أساس حياة سياسية مستقرة، و برامج تنموية مستمرة، و هذا هو ما يمكن تسميته " الأمن الوطني" لكل دولة .[2]

و يرى الباحث العربي صباح محمد أن الأمن الوطني يراد به " تأمين الدولة من الداخل و دفع التهديد الخارجي عنها لما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها الاستفادة من طاقاتها للنهوض و التقدم .[3]

و ينبع الأمن الوطني من معرفة الدولة لمصادر قوتها في الميادين المختلفة، وتنمية هذه القدرات تنمية حقيقية لتكون المحصلة المتراكمة لزيادة هذه القوة، هي ردع الأمن الحقيقي لمحاضرها و مستقبلها .[4]

---

[1] – نفس المرجع، ص ص 122 – 123 .

[2] – الأستاذ مفيد محمود شهاب: نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي ، مجلة الأمن و القانون ، تصدرها كلية شرطة دبي، السنة الأولى، العدد الأول، يناير 1993، ص 162 .

[3] – د. صباح محمود محمد : الأمن القومي العربي، بغداد: جامعة بغداد، 1981 ، ص 7 .

[4] – عفاف محمد البار: الترابط بين مفهوم الأمن القومي و الأمن العربي و المصالح القومية العربية: الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي : القاهرة ، 1971 ، ص 25 .

و يستطرد أحد الباحثين الكنديين م. بورنس (M. Borness) فيقول: " إن الأمن الوطني هو عملية المحافظة على كيان الدولة من جهة و منشآتها الحيوية و تركيبتها الإيديولوجية من جهة أخرى " [1].

أما الأستاذ ميشال فوشي (Michel Foucher) يقول ما يلي : " أن الأمن له بعد سياسي كذلك، حيث يرتبط بالإستقرار الداخلي، السلم المدني، دولة القانون ، الديمقراطية أو الانتقال نحو الديمقراطية، ثم الأمن السياسي في الخارج، أي إمكانية إيجاد حلول وسطى بين أزواج متنازعين ، إمكانية أن تكون هناك مقاربات تفاوضية حول الخلافات"[2].

تطرقنا في المبحث الأول للمفاهيم المختلفة للأمن عبر تعاريف و نظريات لمؤلفين، باحثين، خبراء و شخصيات عسكرية .

و لإعطاء توضيحا أكثر، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

نتناول في أولهما الأمن القومي .

و نتعرض في الثاني إلى الأمن الإقليمي .

و نتطرق في الثالث إلى الأمن الدولي .

و خصصنا الرابع للأمن بالمفهوم المعاصر .

---

[1] – قسم الدراسات بمجلة استراتيا : مدخل إلى النظرية العسكرية، لاستراتيجيا ، عدد 41 ، السنة الرابعة ، جويلية 1985، ص 68 .

[2] – الأستاذ ميشال فوشية، الأمن في حوض المتوسط: التصّور الفرنسي، أشغال محاضرات 18 و 29 سبتمبر 1999، مجلة انتقالية و استشفاف، يصدرها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، الجزء الأول سنة 2001 ، ص 16 .

المطلــب الأول

الأمن القومـي

أما على مستوى الأمن القومي، أي أمن الشعوب و الدول المشتركة معا في إطار سياسي أو جغرافي واحد، فإن التعريف لا يختلف كثيرا .

فبالنسبة للأمن القومي العربي: يمكن تعريفه بأنه " حالة تشعر من خلالها كافة الشعوب و الجماعات المكونة للمجتمع العربي بنوع من الطمأنينة، الناتجة عن غياب خطر يهدد مصالحهم الثابتة، سواء كان هذا الخطر عسكريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو معنويا و ثقافيا، أو الناتجة عن وجود قدرة تتيح للدول العربية مواجهة هذا الخطر بأشكاله المختلفة وقت ظهوره " [1] .

يعرف الدكتور حامد ربيع الأمن القومي بأنه " تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، و أن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية [2]. ثم يخلص إلى القول أن مفهوم الأمن القومي هو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، و يتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي و القيادي بدلالة سياسية " [3] .

أما الدكتور علي الدين هلال فيعرف الأمن القومي بأنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا و تأمين مصالحها، و تهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضاء العام للمجتمع"[4].

---

[1] – الأستاذ مفيد محمود شهاب: محو مفهوم متطور للأمن القومي العربي، المرجع السابق، ص 162.

[2] – د – حامد ربيع: نظرية الأمن القومي العربي ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، 1984 ، ص ص 37 – 38 .

[3] – نفس المرجع ، ص 43 .

[4] – د. علي الدين هلال : الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول ، " شؤون عربية " ، العدد 35، يناير 1984، ص 12 .

بينما يرى أمين هويدي الأمن القومي بأنه " عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية " .

ثم ينتهي إلى القول بأن " الأمن القومي يشمل الأمن العسكري، فالأخير جزء منه. فإن كان مجال الأمن العسكري هو الاستراتيجية العليا للدولة " [1] .

و حسب رأي الأستاذ مفيد محمود شهاب، أصبحت قضية الأمن القومي هي "القضية الأكثر أهمية بالنسبة لكل دول العالم في الوقت الحالي، بفعل عوامل متعددة، أهمها تلك المتغيرات الحادة التي يشهدها النظام الدولي، و ربما تكون المسألة الأساسية في هذا الشأن أن المتغيرات الدولية أدت إلى تراجع أهمية قضية الأمن الدولي بعد أن تفكك الاتحاد السوفياتي رسميا، و انتهت مرحلة الحرب الباردة، التي كانت تنذر دائما بحرب نووية عالمية، و أدت في نفس الوقت إلى بروز أهمية و خطورة قضايا الأمن الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم، بعد أن شهدت تلك المناطق صدامات سياسية وعسكرية حادة بين الدول المختلفة الواقعة فيها، أو داخل تلك الدول، كما هو واضح في معظم قارات العالم، خاصة أسيا و إفريقيا و أوروبا" [2].

نستنتج من الحديث السابق عن مفهوم الأمن القومي ما يلي: إن الأمن القومي مفهوم شامل يتداخل فيه الداخلي و الخارجي، و من ثم فإن أمن أي دولة إن هو إلا محصلة تفاعل على أصعدة ثلاثة: وطني بمعنى قطري من جهة، ثم إقليمي من جهة ثانية، ثم دولي من جهة ثالثة.

أما بالنسبة لتطور دراسة مفهوم الأمن القومي في التقاليد الغربية حسب ما استعرضه الدكتور حسن محمد الظاهر فهو كالتالي: " استخدم الزعماء السياسيون مصطلح الأمن القومي بوصفه تعبيرا حماسيا مشحونا بالعواطف. كما استخدمه العسكريون ليرسموا أهدافا بذاتها. ثم في فترة حديثة استخدم علماء الدراسات الاجتماعية هذا المصطلح بوصفه حقلا للدراسة. يعني الأمن القومي عندهم " قدرة الدولة على أن تحمي

---

[1] – أمين هويدي : أحاديث في الأمن العربي، بيروت ، دار الوحدة 1980، ص 61.

[2] – الأستاذ مفيد محمود شهاب: نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي " المرجع السابق، ص 162 .

قيمها السائدة داخليا لتحليل الأسلوب الذي بموجبه تخطط الدول وترسم و تقيم سياستها الأمنية المستهدفة أساسا زيادة هذه القدرة " .[1]

المطلب الثانـي

الأمـن الإقليمي

الأمن الإقليمي يرتبط بنظام الأقاليم أو النظم الفرعية في النظام الدولي. ويفترض لقيام الأقاليم، أو النظم الفرعية، توفر مجموعة من الشروط، و في مقدمتها:

1 – الجوار الجغرافي ،

2 – وجود دولة إقليمية مركزية ،

3 – وجود هوية مشتركة ،

4 – وجود إجماع قومي على الأهداف العليا ،

5 – وجود تفاعلات سياسية كثيفة .

و يتعلق الأمن الإقليمي " بدور الدولة الإقليمية المركزية في مجال دفع عوامل الجذب و الحدّ من عوامل التباعد، و تأكيد الهوية المشتركة للدول الأعضاء في نظام إقليمي، و التوصل إلى إجماع على الأهداف العليا، و لاسيما ما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن الإقليمي وتحديد من هم الأعداء و من هم الأصدقاء".[2]

---

[1] – د. حسن محمد الظاهر : الأمن القومي العربي : مدخل نظري، مجلة شؤون عربية، يونيه 1993، تصدرها الأمانة العامة للجامعة العربية (جامعة الدول العربية)، مصر، العدد 74، ص 72 .

[2] – دكتور عبد المنعم المشاط : تحليل ظاهرة الأمن القومي، استراتيجيا، بيروت ، عدد 52 ، السنة الخامسة، جوان 1988 ، ص 39.

المـطلـب الثـالـث

الأمن الدولـي

الأمن الدولي هو مسؤولية الأمم و الشعوب و جميع المنظمات الدولية، و يعني " أنه من الأفضل الانتقال بالنظام الدولي من المستوى التنافسي إلى مستوى أكثر تعاونية وهدوءا ". و لهذا يجب التوجه إلى الحلول السلمية في المنازعات الدولية والعمل أكثر لرفع الظلم و الاستغلال الدوليين على الشعوب و الأمم الضعيفة، وتأكيد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

و الأمن الدولي نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها المؤرخ في سنة 1945 بهدف الحفاظ على الأمن و السلام و حل المنازعات بالطرق السلمية على أساس أن أمن كل دولة و سلامتها الإقليمية يعد من الأمور التي تضمنها كل الدول. و ميثاق الدفاع العربي المشترك الذي صدر في جوان 1950، ينص على أن "كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة من الدول الأعضاء هو اعتداء عليها جميعا" [1].

شهد مفهوم الأمن على المستويين الدولي و الإقليمي تطورات هامة في مضمونه، بسبب انتهاء القضايا التقليدية التي شكلت هذا المفهوم لفترة طويلة، امتدت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية الآن، إضافة إلى ظهور عوامل جديدة تتصل بالقضايا الأمنية بصورة مباشرة، و تؤثر فيها، بحيث بدا حاليا أن مفهوم الأمن يستلزم إعادة صياغة على كل المستويات المعروفة له. و ينطبق ذلك على الأمن الإقليمي مثلما ينطبق على الأمن الدولي.[2]

---

[1] – خير الدين العايب : " الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ..... " ، المرجع السابق، ص 12 .

[2] – أ ، مفيد محمود شهاب : نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي ، المرجع السابق ، ص 162 .

فنستخلص من كل ما سبق ذكره بأن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على العلاقات العسكرية بل امتد إلى العلاقات الاقتصادية.

بعد أن ظهر تقرير الأمم المتحدة في سنة 1974، الذي أشار إلى أن النظام الاقتصادي الجديد يضمن الأمن الاقتصادي بين الدول، و ذلك بتقليصه للتفاوت الاقتصادي المتزايد بين الأمم، الذي هو أحد عوامل التوتر الذي تتصاعد حدته باستمرار.[1]

فأصبح مفهوم الأمن يعني التنمية كما جاء في تعريف روبرت مكنمارا السابق الذكر .

---

[1] – د: علي شفيق علي العمر : العلاقات الدولية في العصر الحديث، المغرب : دار نشر المعرفة ، 1990 ، ص 225.

المطلـب الرابـع

الأمن بالمفـهوم المعاصر

الأمن بالمفهوم المعاصر هو " الأمن الشامل " بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات و المجالات إنه ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معاينة، و الأمان بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد .[1]

لذا، أصبح مفهوم الأمن في القرن العشرين يمثل جوهر النظريات والاستراتيجيات الأمنية للقوى الدولية، التي ازداد نشاط مصالحها الخارجية، مما جعل منظريها يسعون إلى وضع استراتيجيات أمنية على هذه المصالح في المناطق الأكثر أهمية بالنسبة إليها.[2]

و من بين الاستراتيجيات التي تبنتها القوى الدولية، و سعت إلى تطبيقها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط نذكر ما يأتي:

الفـرع الأول

النظريات الأمنية عند القوتين العظمتين

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أقوى قوة في العالم لامتلاكها القنبلة الذرية، و على إثر ذلك " أسرع الاتحاد السوفياتي لامتلاكه هو الآخر للقنبلة الذرية. كما اعتمد في تسليحه على الغواصات الذرية، و الصواريخ بعيدة المدى لتحقيق الأمن على حدوده".[3]

---

[1] – **طه المجدوب : الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية ..... ، المرجع السابق، ص 95 .**

[2] – **خير الدين العايب : " الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ..... " المرجع السابق ، ص 15 .**

[3] – **الموسوعة العسكرية ، المرجع السابق ، ص 117 .**

فأصبح الأمن في مفهومهما هو " القوة و مدى قدرتهما على احتواء الطرف الأخر في مناطق العالم "[1].

و من أهم المناطق التي طبقت فيها القوتين العظمتين استراتيجياتهما الأمنية هي منطقة حوض البحر المتوسط لأن مصالحهما الاستراتيجية بما فيها العسكرية والاقتصادية انحصرت في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيو سياسية، و الاقتصادية والحضارية.[2]

بعد زوال التهديد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة في البحر الأبيض المتوسط، كما أشار إليها الدكتور مصطفى بن شنان في محاضرته حول الأمن و التعاون في الحوض المتوسط[3] ، حيث قال بأن الهيمنة الأمريكية تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1 – ضعف أوروبا و الوطن العربي من الناحية الهيكلية،

2 – الوسائل العسكرية الثقيلة التي تتوفر عليها هذه القوة (أي الأمريكية) ،

3 – و أخيرا، قدرة واشنطن على أن يكون لها حلفاء في هذه المنطقة .

و يستطرد الدكتور بن شنان في تحليل ذلك قائلا: "إلى أن الوجود الأمريكي في البحر المتوسط قد لا يكون بهذا الحجم لو أن البلدان الواقعة على ضفافه لا تعاني من ضعف ذي طابع هيكلي" .

و في هذا السياق، تكشف وثيقة مجلة الأمن القومي للولايات المتحدة المصنفة رقم 12 – NSC الأهمية الكبرى التي يوليها القادة الأمريكيون للبحر الأبيض المتوسط ما يلي :

---

[1] – نفس المرجع ، ص 117 .

[2] – خير الدين العايب : " الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ..... " ، المرجع السابق، ص 15 .

[3] – الدكتور مصطفى بن بشان ، الأمن و التعاون في حوض المتوسط، أشغال محاضرة 08 نوفمبر 1999، مجلة انتقالية و استشفاف، يصدرها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية العاملة، الجزائر، الجزء الثاني لسنة 2001، ص 17 .

" إن ضفاف شمال إفريقيا امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية و إفريقيا المتوسطية. لذلك، لا يمكن أن تسمح (الولايات المتحدة) بسقوط هذه المناطق تحت مراقبة قوة معادية و لا حتى تحت نفوذها غير المباشر. و عليه، فنحن (الولايات المتحدة) معنيون مباشرة باستقرار هذه المناطق ".

و صيغ فيما بعد تصور " مهمة ضمان الاستقرار" أو كما يسميها الدكتور بن شنان "استمرارية السياسة الأمريكية "، هذه في نظرية " الفراغ" التي كان ينادي بها الرئيس إيزنهاور " Eisenhouer " منذ 1957، التي تعني: إذا لم نكن حاضرين نحن الأمريكيون لإقامة الاستقرار في المنطقة و إذا لم نكن حاضرين بشكل حاسم، فسيكون فيها فراغ لن يتأخر خصومنا لاستغلاله أو ملئه على حسابنا ".[1]

لذا، يحتفظ الأمريكيين بجيش عرم لم يسبق له مثيل لتعزيز وجوده في المنطقة و هذا ما أكده أحد قادة منظمة الحلف الأطلسي عندما قال بكل وضوح: " إن منظمة الحلف الأطلسي لا تعتقد إطلاقا أن أوروبا تستطيع وحدها أن تحقق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط . علينا أن نتواجد فيها لأداء الدور الأعظم ". [2]

الفـرع الثـانــي

النظرية الأمنية للقوى الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط:

تضررت كل من فرنسا و بريطانيا في الحرب العالمية الثانية لذا لجأت إلى إعادة بناء قوتهما بغرض إيجاد قوة ردع [3] تحفظ أمنهما. وإن لم يكن " لبريطانيا مصالح مباشرة في حوض البحر المتوسط بالرغم من أنها كانت قوة بحرية في القرن 18" [1]. إلا أن اهتمام فرنسا كدولة متوسطية بالبحر المتوسط منذ أن أدركت أن القوتين العظمتين تريدان

---

[1] – الدكتور مصطفى بن شنان، الأمن و التعاون في حوض المتوسط ، المرجع السابق ، ص 51 .

[2] – نفس المرجع ، ص 51 .

[3] – الردع بمفهومه العام يعني توفر القدرة على إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين تحت التهديد بإلحاق خسارة به تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذه التصرفات .

[1] – الموسوعة العسكرية ، المرجع السابق ، ص 117 .

احتواء منطقة المتوسط تحت نفوذهما احتواءا مباشرا، فأعلنت أن " الأمن في حوض البحر المتوسط هو وثيق الصلة بأمنها الوطني، فتبنت سياسة أمنية مستقلة عن السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية و حلف شمال الأطلسي، وسيمت سياستها بسياسة (الاستكبار العالمي)، التي وضع أسسها الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول (Charles De Gaule)[2] .

و هذا لا يعني أن فرنسا لم تتسق مع الدول الأوروبية لبناء سياسة أمنية في حوض البحر المتوسط، فيكفي أنها " انضمت إلى قوة الردع المسماة بـ " السيف " التي تتكون من القوات الجوية والاستراتيجية (SAC)، و قيادة القاذفات البريطانية والأسلحة الصاروخية متوسطة المدى ، و الغواصات حاملة الصواريخ، و ذلك بالإضافة إلى قوات "الترس " ، و هي القوات المسلحة الحليفة، المسلحة بالأسلحة الذرية التكتيكية، التي يقع على عاتقها التصدي للعدوان في مراحله الأولى " [3].

للتخلص من الوصاية الأمنية الأمريكية، و تجسيد نوع من الهوية الدفاعية الأوروبية المستقلة، يندرج القرار الذي اتخذته دول الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي بتاريخ 1999/12/10 حول إنشاء قوة عسكرية أوروبية مشتركة ينتهي بناؤها في 2003 تكون مؤهلة للعمل خارج إطار الحلف الأطلسي، و لا تخضع إلا لإرادة المجلس الأوروبي. تكون مهمتها حماية الأمن الأوروبي بأوسع معانيه، و التدخل السريع لمواجهة الأخطار و التهديدات النابعة عن أزمة إقليمية في المسرح الأوروبي أو إلى جواره، بغية الحفاظ على السلام أو فرضه بالقوة إذا ألزم الأمر .

تكمن أهمية بناء القوة العسكرية الأوروبية المشتركة في أنه أول نجاح تحققه أوروبا في مضمار الدفاع. منذ فشل " مجموعة الدفاع الأوروبية " في مطلع الخمسينات. حسب رأي الأوروبيون، فإن أوروبا ستكون لها هوية عسكرية بعد أن جسدت هويتها الاقتصادية عن طريق تبني العملة الموحدة " Euro ". و لكن لن يكون ذلك إلا بعد استكمال بناء قوتها المشتركة في سنة 2003. كما تعمل على إعطاء مصداقية لقدرتها على حمل مسؤوليتها

---

[2] - **Edouard BALLADUR et François LEOTARD : « livre blanc, sur la défenses » , Paris : union Général d'éditions , 1994 , P 122 .**

[3] – **الموسوعة العسكرية ، المرجع السابق ص 117 .**

الأمنية، و تصميمها على إثبات وجودها ومعالجة الأزمات الحادة القريبة بإمكاناتها الذاتية دون الحاجة إلى المظلة الأمريكية، واستعدادها لتنفيذ المهام الدفاعية التي حددها الأوروبيون في إعلان بترسبيرغ في 1992. و يتوقع المراقبون أن تبذل دول الاتحاد الأوروبي قصارى جهدها لإنجاح التجربة و تنفيذ قرار هلسنكي الذي يضع سمعتها على المحك، و يسلط الضوء على قدراتها الحقيقية في مجال التقييم والتخطيط ويكشف مدى استعدادها لحشد الإمكانات اللازمة للعمل الجماعي .

لن تبدأ الدول الأوروبية هذه المرة من الصفر، لأنها مرت بتجربة في الماضي في بناء القوات المتعددة الجنسيات على مستوى دولتين أو أكثر. و في مقدمتها الفيلق الأوروبي Euro corps الذي بدأته فرنسا و ألمانيا و لوكسمبورغ بالإضافة إلى تشكيل كل من Eurofor المؤلف من قوات برية مشتركة و Euromorfor المؤلفة من قوات برية – بحرية: إسبانية، فرنسية، إيطالية و برتغالية. و يؤكد المسؤولون في بروكسل بأن "القوة الأوروبية المشتركة " لا تلغي القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات و لا تحل محلها و أن الفيلق الأوروبي Eurocorps و غيره من التشكيلات ستكون نواة " للقوة الأوروبية المشتركة " في المرحلة الأولى من البناء و ستتابع القيام بهذا الدور ريثما يتم تنفيذ قرار هلسنكي و يتبلور تشكيل القطعات الأساسية و القطعات الاحتياطية المعدة لتبديلها .

لا يعتبر الاتحاد الأوروبي " القوة المشتركة " كبديل عن حلف الشمال الأطلسي أو الإنقاص من مهامه أو من مهام الأسطول السادس الأمريكي، بل بالعكس يعتبرها كقوة إضافة لمواجهة الأزمات الإقليمية التي يقرر الحلف عدم مواجهتها عسكريا، مع الاستعداد للتعاون مع الحلف في حال موافقة القيادة الأطلسية على التدخل عسكريا.

لم توافق الولايات المتحدة على هذه المسألة، و اعتبرت قرار هلسنكي مقدمة لتغيرات مستقبلية جذرية تؤثر على دور الحلف الأطلسي الخاضع لإرادة واشنطن، وتفتح أمام الأوروبيين باب الالتفاف حول ميكانيزمات عمل هذا الحلف، و تضعف بالتالي القبضة الأمريكية على مقدرات و مفاتيح الأمن الأوروبي الذي يشكل حسب المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية، الخط الأول لحماية الأمن الأمريكي . من هنا جاءت معارضة واشنطن الدائمة لمشروعات بناء قوة دفاعية أوروبية مستقلة، و ضغطها على عواصم دول الاتحاد الأوروبي لإقناعها بالموافقة على إعطاء الحلف الأطلسي حق الفيتو المسبق عندما يتعلق الأمر بزج "

القوة المشتركة " سواء كانت تلك العمليات تحت إدارة الحلف الأطلسي أم تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي وحده .

بالرغم من رفض الأوربيين فكرة إعطاء القيادة الأطلسية حق الفيتو المسبق ومحاولتهم تليين موقف واشنطن و تبديد تحفظاتها، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية متشددة في موقفها و يظهر ذلك عن طريق معارضتها القوية لقرار هلسنكي. و هذا راجع إلى رفضها لوجود أي تقارب أوروبي – أوروبي يرمي إلى ولادة عملاق أوروبي يطرح مفاهيمه الخاصة و يحاول تحقيق مصالحه الذاتية من خلال لعبة التحالف و التنافس .[1]

و هذا ما يبرر حرص الرئيس الفرنسي جال شيراك « Jacques Chirac » والإصرار الأوروبي عموما على استبعاد أي مشاركة أمريكية في ندوة برشلونة التي انعقدت يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 . و قبولها فقط كدولة ملاحظة، لأن الأوروبيين ينظرون إلى حوض البحر المتوسط و لاسيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعهم الاقتصادي و الثقافي الطبيعي .[2]

---

[1] – المقدم الهيثم الأيوبي : قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي، مجلة الدفاع الخليجي ، العدد 54، نوفمبر 2000، ص ص من 18 إلى 20.

[2] – الأستاذ خالد عبد اللطيف: مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب البحر المتوسط، مجلة الأهرام ، السياسة الدولية، السنة الثانية و الثلاثون، العدد 123، يناير 1996 ، ص 252

المبحث الثاني

الأهمية الأمنية للبحر الأبيض المتوسط

إن الأهمية المركزية للبحر المتوسط جعلت من قضية آمنة قضية محورية تهم العالم كله، لهذا السبب كان لهذه القضية وزنا خاصا عند وضع الإطار العام للمنظومة الأورو– متوسطية الجديدة عن إدراك بأن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي وحده بمفهوم حماية المجتمع، أو الخارجي بمفهوم حماية الحدود .

فأصبح فيما بعد (أي المفهوم) يتسع جغرافيا ليشمل مجمل المحيط الجيو سياسي للمجموعات الإقليمية و الدولية. و قد ينتج عن هذا الاتساع تأثير متبادل بين الدول، وهذا يعني أن في حالة وجود حالات من التوتر، و عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي في بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط سيكون له أثر سلبي مباشر على بلدان أوروبا.

و في إطار هذا البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال المتوسط و جنوبه، يسيطر الهاجس الأمني على التوجهات الأوروبية تجاه الجنوب، كما يحظى بأهمية خاصة لتوجهات الجنوب المتوسطي نحو أوروبا عبر المتوسط. الشيء الذي جعل عدة قضايا تتبلور إلى جانب عوامل خارجية أو داخلية يجب وضعها في الحسبان.

و يمكن حصر أبرز هذه القضايا و التحديات في أربعة مطالب:

المطلب الأول : – التواجد الكثيف للأساطيل البحرية.

المطلب الثاني: – النزاعات و المصادمات ذات الطبعة الإقليمية .

المطلب الثالث: – ظاهرة العنف و العوامل البشرية .

المطلب الرابع: – الأمن البيئي .

المـطلـب الأول

التواجد الكثيف للأساطيل البحرية

قد تكون أبرز القضايا المؤثرة على أمن البحر المتوسط لارتباطها المباشر بالقوى الكبرى، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية سواء لدول البحر المتوسط أو لدول من خارجه.

بالرغم من التطورات الكبيرة التي طرأت على المستوى الدولي و الإقليمي إلا أن قضية الأمن في البحر المتوسط مازالت تمثل قضية هامة. من أجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة الحساسة و منع أي مؤثرات دولية أو إقليمية في مناطق التلامس الأرضي لدول الحوض، الأمر الذي يضاعف من تركيز و اهتمام هذه الدول بأمن البحر المتوسط وبضمان استقراره، خاصة مع زيادة الاهتمام الأمريكي بالتحكم في المتوسط من خلال إقامة نظام الشرق الأوسط الجديد، الشيء الذي قد يعرض البحر المتوسط ليتحول إلى ساحة للصراع البحري بين أساطيل القوى المهيمنة و زيادة سباق التسلح لهذه الأساطيل. مثل تحويل بعض موانئه إلى قواعد ضخمة للأسطول الأمريكي كما يحدث بالنسبة لميناء حيفا الإسرائيلي إلى جانب المستودعات الضخمة التي أنشئت في إسرائيل لتخزين الأسلحة و المعدات الأمريكية .[1]

و من بين القضايا ذات الأهمية الأساسية المتعلقة بأمن منطقة البحر المتوسط هي اعتباره كمنطقة عبور للترسانات الحربية، بالإضافة إلى كونه منطقة تواجد وتمركز للأساطيل البحرية الضخمة، مما يجعل احتواؤها على ترسانات نووية كثيفة تكون خطرا كبيرا على شعوب المنطقة. كما تمثل قضية تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ذات تأثير مباشر على أمنها و استقرارها. و من بين المناطق الأكثر اضطرابا و تعرضا للأزمات هي منطقة الشرق الأوسط، السبب الذي جعل مصر تقوم بمبادرة في هذا الشأن لجعل من حوض المتوسط و منطقة الشرق الأوسط مناطق خالية من أسلحة الدمار

---

[1] – طه المجذوب : الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية ، المرجع السابق ، ص 98 .

الشامل مع إيجاد الحلول الفعالة لضبط التسلح فيها و الحد من سباق التسلح للتفرغ بعد ذلك لتنفيذ برامج التنمية و التعاون المشترك .

و في هذا الصدد، قامت مصر بدعوة إسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لكنها رفضت القيام بذلك بمساندة من الولايات المتحدة التي تستخدم مبدأ الكيل بمكيالين في تعاملها مع هذا الموضوع [1] . و هذه النقطة تطرقت إليها بشيء من التفصيل في الجزء الخاص بمسار برشلونة .

---

[1] – **نفس المرجع ، ص 98 .**

المطلب الثاني

النزاعات و المصادمات ذات الطبيعة الإقليمية

هناك عدة قضايا قاسمها المشترك هي النزاعات و المصادمات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية. و على رأس هذا النوع من القضايا:

أ – قضية الصراع العربي – الإسرائيلي الذي وصل إلى طريق مسدود بسبب تعنت إسرائيل في سياستها الاستيطانية وإصرارها على مواصلة عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني و خرق التزاماتها الدولية، مما أدى إلى استمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط .

و في هذا السياق، أثار وزير خارجية مصر السابق السيد عمرو موسى في تصريحاته: إلى أن " مشكلة الشرق الأوسط بتأثيراتها و تداعياتها تمس استقرار منطقة البحر المتوسط" . و أضاف متسائلا : " كيف يمكننا الحديث عن السلام و الاستقرار في المنطقة، في حين أن العملية السلمية تتعثر على كافة مساراتها " .

و من جهته، قال وزير خارجية سوريا السيد فاروق الشرع بأن : "سياسة إسرائيل هي ضد السلام ".

فموضوع السلام في الشرق الأوسط يفرض نفسه على مقدمة الموضوعات الواجب معالجتها حتى يتحقق الأمن و الاستقرار في المنطقة، فهو في حاجة ماسة إلى الكثير من الجهود و التعاون الدوليين حتى يتحقق الهدف الحيوي الخاص بالسلام العادل و الشامل كشرط أساسي و ضروري لخلق المناخ اللازم لتنسيق التعاون و انتشاره بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط . و هذا يتطلب منها الكثير من التعاون لوضع حدّ للصراع العربي – الإسرائيلي، و العمل سويا على إزالة العقبات التي قد تتعرض لها التسوية الشاملة في الشرق الأوسط، و هذا لن يكون و لن تعرف المنطقة استقرارا بدون استرجاع

الأراضي العربية المحتلة من طرف الاحتلال الإسرائيلي و إعادة حقوق الشعب الفلسطيني إليه كاملة للوصول بقضيته إلى مرفأ الحل العادل و الشامل.[1]

ب – ثم تأتي القضية القبرصية بين تركيا و اليونان على المياه الإقليمية في بحر إيجا (Egée)، و على جزر يونانية تقترب من السواحل التركية، فبعد أن وافقت الدولتان من قبل على طلب مجلس الأمن الرامي إلى حل الخلاف القائم بينهما عن طريق المفاوضات، تجدد الخلاف بينهما بسبب إصرار الطرفين على إعطائه طابعا تقنيا. فهي بحاجة إذن إلى حلّ يوقف هذا النزاع .

ج – أما المشكلة البلقانية فيختلف الوضع عن أي مشكلة أخرى من هذا النوع في أي مكان آخر بالعالم حيث يضم البلقان العديد من العناصر العرقية المختلفة والمتورطة في صراع قديم و طويل. في هذا الإطار، هناك صراع بين اليونان وبلغاريا و اليونان وتركيا بالإضافة إلى الصراع المتعدد الأبعاد في يوغسلافيا السابقة حيث يشارك في هذه الصراعات عناصر من بلغاريا و اليونان و كرواتيا و مسلمو البوسنة و مسلمو الصرب. و هذا يتطلب وضع أسس و قواعد سليمة لمنع استمرار هذه الصراعات .

و يحتاج الصراع العنصري بين الصرب و البوسنة إلى تظافر الجهود و العمل المشترك من دول حوض المتوسط لمنع نشوب الحرب الإقليمية أو الأهلية .[2]

د – مشكلة الصحراء الغربية: هذا الخلاف عجزت عن حله منظمات إقليمية كالجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و حتى منظمة الأمم المتحدة التي أرسل أمينها العام أكثر من ثلاثة مبعوثين إلى عين المكان .

---

[1] – **نفس المرجع ، ص 99 .**

[2] – **نفس المرجع ، ص 98 .**

فقد كانت التقارير التي رفعها إليه المبحوثين قد كللت في الأخير بوضع مشروع أممي، اعتمد في سنة 1988 بناءا على قرار مجلس الأمن لإجراء استفتاء شعبي لتقرير المصير.[1] إلى جانب هذا المشروع، اتخذت عدة قرارات منها وقف إطلاق النار وانتشار للقوات الأممية لحفظ السلام (المينورسو) « Minurso »، و هناك عمل يتم الآن بعد حدوث اتفاق بين الطرفين حول ما يسمى بـ (بروتوكولات المراجعة) « Les protocoles révisés» ، و (التعليمات العملية) « Les directives opérationnelles » التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة في شهر أفريل 1999. فكل ذلك مرتبط أساسا، بتحديد هوية المجموعات المتنازع حولها، الذي سيؤدي إلى تنظيم استيفاء حدد تاريخه شهر يوليو 2000 .[2]

و تبقى الآمال معلقة لحل هذه المعضلة إلى غاية تذليل العقبات التي تعترض هذا الاستفتاء.

---

[1] **– خير الدين العايب : الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ، المرجع السابق ، ص 30 .**

[2] **– السيد ميشال فوشيه، الأمن في حوض المتوسط التصور الفرنسي ، ..... المرجع السابق ، ص 38.**

المـطلب الثـالث

ظاهرة العنف و العوامل البشرية

يعرف حوض البحر المتوسط ظاهرة العنف بشتى صورها في عدة أنحاء منه وعلى جانبيه مثل التطهير العرقي لمسلمي البوسنة .

كما عرفت ظاهرة الإرهاب انتشارا واسعا على جانبي البحر المتوسط، يتجسد في دول الجنوب في شكل منظمات متطرفة تتذرع بالدين (الإسلامي) ، أما في دول الشمال انتشرت هذه الظاهرة عن طريق المنظمات اليمينية المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية من مواقفها المعادية للمهاجرين المسلمين. و للقضاء عليها يجب أن يكون هناك تعاونا وثيقا منظما بين دول البحر المتوسط لمقاومته و التخلص منه نظرا لضرره الكبير على مجتمعات دول المتوسط شماله و جنوبه .

من أبرز التحديات التي تواجه التجمع الأورو- متوسطي "التحدي الديمغرافي" المرتبط بالأوضاع السكانية و الهجرة من الجنوب المتوسطي إلى شماله و التي تتأثر بالفوارق الكبيرة بين شمال المتوسط الغني و جنوبه الفقير الشيء الذي يؤدي إلى الهجرة من الجنوب إلى الشمال .

و هذا السبب كافي بأن يؤثر على أمن دول البحر المتوسط سواء دول الجنوب حيث تنتشر البطالة أو دول الشمال حيث يتأثر استقرار المجتمع و تتفاقم المشكلة مع تزايد عدد سكان الحوض .

المـطلب الرابـــع

الأمـن البيـئي

يعد الأمن البيئي قضية حيوية بالرغم من أنه لا يمس الأمن بشكل مباشر بمفهومه السياسي و لكنه هام بالنسبة للأمن الشامل للمجتمعات التي تعيش على سواحل البحر المتوسط. إذ يتعرض البحر المتوسط لحالة خطيرة من التلوث البيئي حتى سمي حسب بعض الكتاب " بالبحر الجريح ". لذا يجب على كل دولة معنية بقضايا البيئة والتلوث إعطاء الأهمية التي يستحقها هذا الموضوع، فلهذا لا يجب أن ننظر إلى البحر المتوسط مجرد مجال للخطوط الملاحية أو منطقة عسكرية استراتيجية، أو شواطئ للمنتجات السياحية أو مجرد مصرف للمخلفات الآلية و الحيوانية و الصناعية. فالأمر أكبر من ذلك بكثير لأن البحر المتوسط حلقة ربط حيوية و معبرا هاما يربط أجزاء العالم القديم. و لهذا السبب يجب أن يحظى بالاهتمام الكافي من المجتمع الدولي كله بغرض وضع حدّ للتلوث.[1]

---

[1] – طه المجذوب : الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية ، المرجع السابق ، ص 100 .

المبـحث الثالث

الأهمية الجيو سياسية و الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

للبحر الأبيض المتوسط أهمية جيو سياسية و اقتصادية و سوف نعالجهما في مطلبين:

المطلب الأول : – الأهمية الجيو سياسية للبحر الأبيض المتوسط .

المطلب الثاني : – الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط .

المطلــب الأول

الأهمية الجيو سياسية للبحر الأبيض المتوسط

يحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الاستراتيجية و الجيو استراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية و حتى الوقت الحاضر، و سيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي كونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين ثلاث قارات من العالم، كل واحدة لها أهميتها السياسية و الاقتصادية .

فهو لا يمثل الملتقى الجغرافي فحسب، بل الجيو سياسي و الاقتصادي والعسكري و السياسي، فهو محور رئيسي في محاور الاستراتيجية العالمية المعاصرة.

تجدر الإشارة إلى أن مساحة البحر الأبيض المتوسط تبلغ 969.100 ميل مربع، بينما تبلغ مساحة المياه التي تغطي الكرة الأرضية 139.670.000 ميل مربع، كما أن البحر الأسود يعتبر امتدادا للبحر الأبيض المتوسط، و عليه فإن الدول المحاذية لهذا البحر تعتبر أيضا متوسطية بالمعنى السياسي .

و يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط "يمثل وحدة حقيقية " و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، بل وأنه من الناحية الجغرافية البحتة، فإن هذا البحر هو بحيرة حقيقية يربط و لا يفصل، بينما نجد السواحل المتاخمة له قد أبت الطبيعة إلا أن تفصلها عن أجزاء القارة التي تنتمي إليها سلاسل الجبال الشاهقة في شمال الشواطئ الشمالية ثم الصحراء الكبرى في جنوب الشواطئ الجنوبية " .[1]

و يتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحار و المحيطات الأخرى " عن طريق جبل طارق و قناة السويس "، أما مضيق البسفور و الدرد نيل ، فهما يربطان البحر الأبيض

---

[1] – د. حامد عبد الله ربيع : " البحر المتوسط و الاستراتيجيات الكبرى : حول سياسة عربية للبحر المتوسط، قضايا عربية ، بغداد " ، عدد 4، أفريل 1980 ، ص 130 .

المتوسط من خلال "مرمرة " بالبحر الأسود الصغير المقفل، و تعد هذه المضائق ذات أهمية استراتيجية، إذ تسمى في عرف رجال الاستراتيجية البحرية بنقاط الخناق " [1] .

و القوة التي تتمكن من غلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة من و إلى البحر. بالإضافة إلى وجود عدة مضائق داخلية أخرى لها أهمية بالنسبة إلى جنوب أوروبا.

لقد وصفت الباحثة الأمريكية إيلين لا يبسون (Elen lipson) البحر المتوسط بما يلي : "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا وأسيا، و أنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، و مع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، والدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقة الجيرة. و قد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة. لها مبررات للتنافس على الموارد، و لديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا" [2].

و في هذا السياق، ذهب باحث أمريكي مشهور مرتن كابلن (Morton Kaplan) إلى القول: " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، و احتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط .

فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر واسعة و رخيصة للطاقة، يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية، و السياسية للربع الشمالي الغربي. ويحتوي الربع الشمالي

---

[1] – محمد صابر عنتر : الأمن العربي و البحر المتوسط، تحييد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي، قضايا عربية، بغداد ، عدد 4 ، 1980، ص 149.

[2] – إيلين لابيسون : Méditerranéen quarterly, Thinking , about the méditerranéen ، ترجمة السيد يسين، المجلد الأول، العدد الأول، 1990 ، ص 50 .

الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا بما فيها روسيا الأوروبية و أوروبا الشرقية و ذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية " [1] .

هذا الربع يشمل أغلب ما سماه ماكيندر (Makinder) بـ " قلب الأرض" و قد نظر هذا الأخير إلى العالم القديم بوصفه " قارة واحدة" ذات ثلاثة أقسام متلاصقة يتوسطها البحر الأبيض المتوسط. و تضم ثلثي مساحة اليابسة و أطلق عليها اسم "الجزيرة العالمية " .

أما القارات الأخرى و هي استراليا و الأمريكيتان، فإن مساحتها لا تزيد عن ثلث مساحة اليابسة، و نظرا إلى هذه القارات على أنها أقمار تدور في فلك الجزيرة العالمية وأطلق على النطاق الساحلي الذي يغلق الجزيرة العالمية اسم الهلال "الخارجي و الجزري" ، الذي يشمل الدول التالية : بريطانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، استراليا و اليابان. وهو نطاق قوة بحرية، و وضع بين قلب الأرض والهلال الخارجي نطاقا ثالثا أسماه " الهلال الداخلي " ، يشمل بدوره الدول التالية : ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند و الصين .[2]

الأمر الذي جعل من ماكيندر (MAKINDER) يضع معادلته الشهيرة : من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، و من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم .

و حسب رأي ماكيندر (MAKINDER) فإن مستقبل العالم " يتوقف على حفظ التوازن في القوى بين الأقاليم الساحلية و بين القوى الداخلية المتوسطية" .

---

[1] – محمد صابر عنتر : الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط ، تحييد البحر المتوسط، المرجع السابق ، ص 147 .

[2] - Morton KAPLAN, the life and death of the colde war, delected studies, poswar croft, 1976, P 272.

و يضيف قائلا : " إن استخدام القوى البحرية لطريق البحر الأبيض المتوسط في الملاحة لن يكون إلا بموافقة أو تحت رحمة قوى البحر التي يمكنها أن تغلقه بالحرب الجوية من قواعدها البحرية " . [3]

و يرى الباحث العربي الدكتور جمال حمدان: " أن منطقة الهلال الداخلي أو كما تسمى "منطقة الارتطام " استطاعت أن تؤكد وجودها و تفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر و قوى البرّ ، و أن تخضع إحداهما أو كليهما لسيطرتها .

و لكن هذا الدور لم يتحقق إلا بنوع من الوحدة بين أجزائها سواء كانت تلك الوحدة منبثقة من الداخل أو مفروضة من الخارج " .[1]

و على ضوء ما سبق ذكره، فإن حوض البحر الأبيض المتوسط يعد الممر المائي الهام، الذي يتوسط الجزيرة العالمية، و من هنا فإن الذي يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض." [2]

---

[3] - **IBID , P 272 .**

[1] **– د. جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار و التحرير ، دار التحرير ، القاهرة ، أفريل 1967 ، ص 240 .**

[2] **– محمد صابر عنتر : الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط ....، المرجع السابق، ص 149 .**

المـطلب الثـاني

الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

للبحر الأبيض المتوسط موقع جغرافي زاد من أهميته الكبرى مقارنة بباقي البحار الأخرى، باحتوائه على ثروات استراتيجية تعتبر شريان اقتصاد القوى الدولية سواء فيما يخص عبور سفنها إلى الأسواق العالمية لتصريف بضائعها أو استيراد المادة التي تحتاجها، الأمر الذي جعل القوى الكبرى تحاول السيطرة على ثرواته. و قد اكتسب البحر الأبيض المتوسط أهمية في التجارة الدولية منذ عصور التاريخ.[1] و قد ازدادت هذه الأهمية بعد حفر قناة السويس سنة 1869 التي سمحت بربط القوى العظمى الأوروبية بمستعمراتها الجديدة في المحيط الهادي و الهندي، و أصبح بالغ الأهمية عند اكتشاف البترول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في المنطقة وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط، التي يفوق احتياطها 60 % من الاحتياط العالمي. فبالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تحتوي عليها منطقة الشرق الأوسط، هناك موارد أخرى أدت إلى تطور اقتصاديات دول شمال حوض المتوسط التي تستورد الفوسفات والحديد من المغرب و الجزائر إلى جانب البترول و الغاز. فهذه الدول وحدها تتحكم في 2/3 من ثروات المنطقة [2].

لقد أصبح حوض البحر المتوسط همزة وصل بين مناطق إنتاجية و مستهلكة، كما أنه يربط بين مصادر المواد الخام و مصانعها في أوروبا و أسواق استهلاكها في إفريقيا و الشرق الأوسط و الأدنى، لذا لجأت القوى الكبرى إلى نقل شركاتها الهامة إلى المنطقة للتنقيب عن البترول، الذي يزداد الطلب عليه، كلما ازداد نمو شركاتها الصناعية، مما جعل من حركة السفن التجارية تتكاثر لكي تتمكن من نقله نحو الأسواق الأمريكية و الأوروبية. وأصبح البحر الأبيض المتوسط مركزا رئيسيا لنشاط أهم الشركات العالمية التي

---

[1] – **خير الدين العايب : الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ..... ، المرجع السابق ، ص 24 .**

[2] - **Commission des communautés européennes : la Communauté européenne, méditerranéen et le moyen orient, Bruxelles , 1989 , P 8 .**

تقوم بإدارة السوق النفطية في داخل و خارج البحر الأبيض المتوسط هي الشركات الأمريكية التالية :

إكسون (Exxon) ، شال (Shell) و موبيل (Mobil) [1] مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مدها بجهاز أمني يسهر عليه الأسطول السادس وتجدر الإشارة أن هذه الشركات كانت تراقب و تدير حوالي 50% من بترول الشرق الأوسط في السبعينات.[2]

و بحلول القرن العشرين زادت أهميته في التجارة الدولية، بسبب نشاطه التجاري العالمي، و يعتبر أكبر المناطق كثافة من حيث تواجد السفن بمختلف أنواعها و أحجامها ، و تصل السلع المارة عبره إلى حوالي مليار طن أي حوالي 13 % من الإجمالي العالمي، كما أنه يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن و يحتوي على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا ، جنوة ، برشلونة و الجزائر .[3]

إن الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية في أمس الحاجة إلى البترول العربي المار عبر البحر الأبيض المتوسط ، و ظهر هذا الاحتياج بوضوح أثناء حرب أكتوبر 1973 بين العرب و إسرائيل عندما اتخذت الدول العربية قرارا مشتركا باستخدام البترول كسلاح للضغط على الدول الحليفة لإسرائيل .

يعتبر البحر الأبيض المتوسط و قناة السويس الممر الاستراتيجي لعبور ناقلات البترول الأمريكية و الأوربية و العربية من دول المغرب العربي و من الشرق الأوسط، التي تقوم بتزويد احتياجات السوق الأمريكية و الأوروبية، كما أن الغاز الجزائري المتصل بأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط عن طريق إيطاليا و إسبانيا سيزود أوروبا بكمية تقدر بحوالي 80 مليار متر مكعب من الغاز بعد انتهاء المشروع.[1]

---

(1) - **Mohamed BOUKHOBZA : guerre du Golf : enjeux stratégiques et conséquences à long terme, Prospective et stratégie , Alger, INESG , N° 1 , 1991 , P 83 .**

(2) – **حاجي مولود : الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط ، و الاقتراح الأوروبي لخلق قوة أوروبية للتدخل السريع، مذكرة دراسات عليا اختصاصية في الأمن الوطني ، 1998 ، ص 17 .**

(3) - **André VIGARIE : la mer et la géostratégie des nations, Paris, économica et ISC , 1995 , P 178 .**

(1) - **Pierre CASTILLON : les transports d'énergie , défense nationale, Paris , N° 2, 1996 , P 24 .**

و في حالة إغلاق قناة السويس سترتفع تكاليف الشحن بالإضافة إلى حدوث خسائر هائلة ستؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المستفيدة من هذه القناة .

من المعروف أن أوروبا تعتمد كثيرا في مجال اقتصادها على البترول العربي ولا تستطيع الاستغناء عنه أكثر من شهرين، و هذا يبين لنا مدى أهمية البترول العربي و قناة السويس و البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى أوروبا .

كما لا يمكن أن تغفل الدول العربية المتوسطية أهمية البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لتجارتها سواء فيما يخص عملية تصديرها للنفط و الغاز و المعادن أو استيرادها لاحتياجاتها من الغذاء أو المعادن أو الأسلحة أو لممارسة أنشطة اقتصادية فيه كصيد الأسماك و غيرها .[2]

---

[2] – خير الدين العايب : الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ، .....، المرجع السابق ، ص 25 .

الفصل الثاني

الشراكة الأورو –متوسطية ضرورة للأمن في منطقة البحر المتوسط

لإعادة التوازن في علاقات الإتحاد الأوروبي بدول جنوب البحر المتوسط يستدعي ضرورة تنظيم محيط أورو-متوسطي. السبب الذي أدى بالدول الأوروبية إلى إعادة النظر في شكل تعاونها مع البلدان المتوسطية .

و للوقوف على ذلك، رأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : – المبادرات الأورو –متوسطية .

المبحث الثاني: – من التعاون إلى الشراكة .

المبحث الثالث: – مراحل ندوة برشلونة .

المبـحث الأول

المبـادرات الأورو–متوسطيـة

لقد ظهر المسار الأورو–متوسطي إلى الوجود بعد عدة مبادرات في المنطقة المتوسطية .

و لتوضيح ذلك، نقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب :

المطلب الأول: – مجموعة (5 + 5) .

المطلب الثاني: – الندوة حول الأمن و التعاون في المتوسط (CSCM).

المطلب الثالث: – الندوة البرلمانية حول الأمن و التعاون في المتوسط.

(CSCM Interparlementaire) .

المطلب الرابع: – المنتدى المتوسطي (Forum Méditerranéen) .

المطلب الخامس: – مجلس المتوسط (Le conseil de la Méditerranée)

المـطلـب الأول

المـجمـوعـة (5 + 5)

لقد تجسدت في أواخر سنة 1990 فكرة منتدى دول حوض البحر المتوسط الغربي التي كان قد طرحها من قبل الرئيس الفرنسي السابق السيد فرانسوا ميتران (François Mittérand) عند زيارته للمغرب في سنة 1983 و ذلك من أجل أن تحقق فرنسا أمنيتها في أن تكون قوة مهيمنة في الجزء الغربي من المتوسط .

انضم إلى هذا المنتدى في الأول أربعة دول تابعة للمجموعة الأوروبية هي: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، و البرتغال. و خمسة دول أعضاء في اتحاد المغرب العربي هي: الجزار ، تونس، المغرب ، ليبيا و موريطانيا. شكلت حينها مجموعة (4 + 5) .

لقد تعرض المشروع الفرنسي في السابق لعدة انتقادات بسبب نظرته المجزأة للمتوسط، المقسم إلى منطقة غربية و منطقة شرقية . بينما ترى بعض الدول أن الأمن في المتوسط لا يكون إلا شاملا و غير مجزأ .[1]

لقد أعيد طرح هذا المشروع في سنة 1988 في شكل لقاءات متوسطية غير رسمية و شبه رسمية نقشت فيها المسائل الاقتصادية، المالية و التعاون. لقد جدد المشروع الفرنسي ثانية و بصيغة أخرى في بداية سنة 1990 و كان متزامنا مع التحولات الجديدة التي عرفتها أوروبا.

لقد اكتست هذه المجموعة صبغة مؤسساتية في سنة 1990 أثناء اجتماع روما، الذي صدر عنه إعلان مشترك حول الحوار و التعاون في المتوسط الغربي. و ما يتسم به هذا الإعلان أنه جاء واضحا في مسألة الشمولية و عدم تجزئة الأمن في المتوسط، كما أنه ينوه بضرورة تحويل المتوسط إلى منطقة سلام، تعاون و استقرار. فإجتماع روما كما

---

[1] - **AZZOUZ KERDOUN : la sécurité en Méditerranée , ed, Publisud , PARIS, 1995, PP , 135–136 .**

أشار إليه المؤلف بشارة خذر [1]، جاء لبعث " الاستقرار و التنمية " في الحوض الغربي من البحر المتوسط و بوجه أخص في المغرب العربي .

لكن بعد انضمام مالطا كدولة كاملة العضوية في اللقاء الوزاري الثاني الذي انعقد بالجزائر في أكتوبر 1991، أصبحت تعرف فيما بعد بمجموعة (5 + 5). لقد صدر عن هذا اللقاء الثاني إعلان سمي بـ " إعلان الجزائر " و جاء مؤكدا لمحتوى إعلان روما. كما طرح كذلك فكرة جديدة في الفصل الخاص بـ " الحوار السياسي " تتعلق بدعم مبادئ الأمم المتحدة، الديمقراطية، الحريات العامة و الاقتصادية .

لكن كل هذه المبادرات لم تتطرق كما يجب إلى المسائل الحساسة و الشائكة فيما يخص الأمن، و التي كانت من المفروض أن تناقش بعمق أكثر في إطار تجديد المفاهيم المتعلقة بالدفاع، التحالفات و الأولويات. بمعنى، أنه يجب أن يهتم كل المتوسطيين بالأمن الشامل، كما أشار إليه الإعلان حول " آفاق الحوار الشامل للأمن و التعاون في المتوسط".

لقد تعثرت فيما بعد اجتماعات مجموعة (5 + 5) بسبب الحصار المفروض على دولة عضو في اتحاد المغرب العربي و هي ليبيا .

---

[1] – بشارة خذر، الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مجلة دراسات دولية ، عدد 57 ، أفريل 1995 ، جمعية الدراسات الدولية ، تونس ، ص 26.

المـطلب الثـانــي

ندوة الأمن و التعاون في المتوسط (CSCM)

يرجع تاريخ مشروع الندوة للثمانينات أين يجد مصدره في المبادرات التي تدعمها حركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة و ذلك في إطار المنافسة التي كانت سائدة بين الشرق و الغرب.

و عند اجتماع الدول المتوسطية الغير المنحازة في جوان 1990 بمدينة الجزائر، اقترحت فكرة إنشاء ندوة حول الأمن و التعاون في المتوسط و التي ستمتد للشرق الأوسط و باقي دول المنطقة (CSCM) .

و من جهتها، قامت كل من إيطاليا في ديسمبر 1989 ثم إسبانيا في فيفري 1990، ببعث مشروع مماثل قبل تقديمه سويا من طرف وزيرا الشؤون الخارجية الإيطالي والإسباني في اجتماع " المتابعة " الخاص بالندوة حول الأمن و التعاون في أوروبا (CSCE) المنعقد بمدينة بالما بجزيرة مايوركا (Palma De Majorca) في شهر سبتمبر 1990، مرتكزة في ذلك على ثلاثة نقاط هي :

1- القرب الجغرافي و التاريخي (بما في ذلك البعد الثقافي) ،

2 – الترابط (Interdépendance): لا تشعر أوروبا بالأمن، ما دام المتوسط الذي يعتبر منطقة اتصال، مسرحا للفوارق المتزايدة في مجال النمو الديمغرافي، الديمقراطية والتنمية،

3 – الاستعجال (L'urgence) : يجب أن تشارك أوروبا على وضع ميكانيزم الوقاية من الأزمات. لكي لا تفاجئ كما حدث لها في أزمة الخليج [1] .

---

[1] - **L'annuaire de la Méditerranée, ed, 1996 , op – cit , P 209 .**

يعتبر المشروع الإيطالي – الإسباني عبارة عن هلسنكي متوسطية، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة. بما أن هذه الندوة لا تتطرق فقط إلى المسائل الأمنية بل إلى الاقتصاد و السياسة و كذلك إلى المشاكل الاجتماعية فهي إذن بحاجة بأن تدعم بما يسمى بـ " العقد المتوسطي " الذي يصبح مدونة إقليمية مستوحية من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

بالرغم من أن هذا المشروع حظي بالقبول الحسن من طرف عدد كبير من الدول و قبل ذلك من البرلمان الأوروبي، لم يدخل حيز التطبيق بسبب معارضة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا العظمى و كذلك الفتور الألماني و تباطئ عملية السلام الإسرائيلية – العربية .

---

[1]– **Les Cahiers de L'IMDEP, la Méditerranée au début du 3éme millénaire : intérêts et enjeux - effets à court , moyens de long terme sur La sécurité en Algérie, Alger , 26 novembre 2000, P 27 .**

المطلب الثالث

الندوة البرلمانية حول الأمن و التعاون في المتوسط

(CSCM Interparlementaire) .

لقد اتخذ الاتحاد البرلماني مبادرة لتحقيق تقدم فكرة (CSCM)، و على اثر ذلك تم انعقاد الندوة في مالقة (Malaga) بإسبانيا من 15 إلى 20 جوان 1992 و كان ذلك بناءا على الدعوة التي وجهها البرلمان الإسباني للاتحاد البرلماني الذي مقره في جنيف (Genève).

لم يشارك في هذه الندوة إلا البرلمانيين التابعين للدول المشاطئة للمتوسط، الشيء الذي جعلها مختلفة عن مسار (5+ 5) للمتوسط الغربي و المشروع الإيطالي– الإسباني لـ « CSCM » شاملة ذا اتجاه جيو سياسي .

لقد انحصرت الندوة فقط في الإطار الجغرافي للمتوسط، حيث منحت صفة المشارك للدول المتوسطية و أقصت منها البرتغال. و منحت كذلك صفة المشارك الشريك (Participants associés) للقوات البحرية الموجودة في المتوسط و هي :

الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى و روسيا، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية (OLP) و العديد من المجالس البرلمانية الدولية مثل البرلمان الأوروبي.

و في هذا الصدد، يجب الإشارة أن هناك بعض الدول كانت غائبة مثل : دول يوغسلافيا سابقا بسبب الحرب، الجزائر لحل مجلسها، إسرائيل لاعتراضها على الصفة التي منحت لمنظمة التحرير الفلسطينية و في الأخير، غياب الولايات المتحدة الأمريكية بسبب اعتراضها الدائم و التقليدي على كل مشروع من نوع (CSCM) من جهة وتضامنها مع إسرائيل من جهة أخرى .

لقد صادقت الندوة البرلمانية حول الأمن و التعاون في المتوسط بالإجماع على الوثيقة النهائية التي سميت بـ " الاستقرار الإقليمي " .

تحتوي هذه الوثيقة على العديد من التوصيات، فهي موجهة للدول المتوسطية، وندت بإنشاء مركز لتسيير الأزمات و تسوية النزاعات بالطرق السلمية. كما ندت كذلك بتحويل المتوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية و الدمار الشامل .[1]

المطلب الرابع

المنتدى المتوسطي

لقد طرح الرئيس المصري حسني مبارك في نوفمبر 1991 في خطابه أمام البرلمانيين الأوروبيين المجتمعين في مدينة ستارسبورج (Strasbourg) مشرعه الخاص الذي سماه "منتدى دول البحر المتوسط " . بما أن مصر قد أقصت عن مجموعة (5+ 5)، سعت بهذه الوسيلة لتأكيد نزعتها المتوسطية .

يهدف هذا الاقتراح إلى إنشاء إطار تصوري موحد لتيسير عملية تبني " مقاربة مشتركة " بين مختلف دول المتوسط من أجل ندوة حول الأمن و التعاون في المتوسط. سيتسع هذا الإطار تدريجيا ليشمل كل الدول الأوروبية و الشرق الأوسط .

و في هذا السياق، أشار الرئيس المصري، أن تسوية المشكل الفلسطيني يعتبر شرطا أساسيا لبعث كل مسار في المتوسط .

لقد عقد هذا المنتدى اجتماعه الأول بالإسكندرية في جويلية 1994، شاركت فيه 10 دول متوسطية هي : الجزائر – المغرب – تونس – مصر – تركيا – اليونان – إيطاليا – فرنسا – إسبانيا و البرتغال .[*]

---

[1] - **AZZOUZ KERDOUN, la sécurité en Méditerranée, op – cit, PP 143 – 144.**

[*] – **مالطا ، تقدمت بطلب الانضمام لتصبح عضوة في هذا المنتدى .**

لم تدع لهذا الاجتماع الأول لا إسرائيل، باعتبارها دولة محتلة و لا ليبيا بسبب خلافها مع أوروبا حول قضية لوكربي و طائرة D'UTA DC 10 .

و في هذا المنتدى، اقترح فيه كغيره من المشاريع التي تهتم بالمتوسط ، بعض المجالات التي يمكن أن ينتج عنها أعمال ملموسة للتعاون فيما بين الدول المتوسطية .

لذا، تم الاتفاق على ثلاثة محاور هي : السياسة ، الاقتصاد ، و الثقافة .

بالرغم من أن هذا المنتدى لم يحقق بالفعل النتيجة التي كان يتمناها الرئيس المصري إلى جانب عدم تجاوب كل دول المنطقة مع هذا المنتدى، إلا أنه يبقى عبارة عن مبادرة مفيدة.[1]

المطلب الخامس

مجلس المتوسط

مشروع أخر لإنشاء هيكل للأمن و التعاون في المتوسط، اقترحه الوزير المالطي للشؤون الخارجية في مارس 1992. هذا المشروع عبارة عن مجلس للمتوسط شبيه بالمجلس الأوروبي.

يتشكل هذا المجلس من مندوبي الدول المشاطئة، منظمات غير حكومية بالإضافة إلى دول أخرى غير مشاطئة، و هذا ما يعطي للمجلس طابع تمثيلي أكثر. كما أنه سيكون إطار للحوار بين الشمال و الجنوب. أما فيما يخص بمسألة الانضمام إليه ، فهي تتوقف حسب رأي مؤسّسه على قبول مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، احترام حقوق الإنسان، احترام القانون و كذا إنشاء و تطوير المؤسسات التمثيلية .

لكن بعد مرور ثلاثة سنوات من اقتراحه، أصبح هذا المجلس عبارة عن "رسالة ميتة " ، لأن الدول لم توليه أي أهمية .

---

[1] - **AZZOUZ KERDOUN, la sécurité en Méditerranée , op – cit , pp 147 – 148 .**

كل المبادرات و الاقتراحات التي عرفناها إلى حد الآن مثل المبادرة الفرنسية الخاصة بالمجموعة (5 + 5) و المشروع الإيطالي – الإسباني حول الأمن و التعاون في المتوسط و الندوة البرلمانية حول الأمن و التعاون في المتوسط التي جمعها الاتحاد البرلماني، أو مجلس المتوسط الذي طرحته مالطا، عبارة عن طرق استكشافية للبحث على إطار مرجعي يمكن أن تجتمع حوله يوما كل الدول المتوسطية لإقامة حوار حقيقي.[1]

لم تكن هذه المبادرات مثمرة. لذا، أراد الإتحاد الأوروبي بعث مبادرة جديدة تقوم على السلام و الاستقرار في المنطقة و كذلك على هدف اقتصادي أخر يتمثل في إنشاء منطقة للتبادل الحر. وهي مبادرة تريد أن تكون لها مقاربة شاملة التي كانت تشاطرها الجزائر و تناضل دوما من أجلها قبل مسار برشلونة و ذلك بغرض خلق مبادرات تأتي بمقاربة شاملة خاصة في مجال الأمن .

و من الثوابت التي تستند إليها الدبلوماسية الجزائرية القول بأن الأمن شامل، يخص المسائل السياسية والأمن العسكري على حد سواء و كذلك المسائل الاقتصادية والاجتماعية و الإنسانية. وبالتالي فإن الأمر في غاية الأهمية .[2]

فإذن، المتوسط بحاجة ماسة إلى نموذج جديد للتنمية لتحديد آفاق التعاون بين الضفتين لأن ازدهار الأولى مرتبط بازدهار الثانية.

لقد أصبحت هذه النقطة مهمة لمستقبل العلاقات بين أوروبا ودول جنوب المتوسط، مما جعل الضفتين تدرك بأن فضاء المتوسط يمكن أن يصبح فضاءا تكامليا وإثراء متبادل[3].

---

(1) - **Les Cahiers de l'IMDEP , ……. op – cit , P 29 .**

(2) – **السيد مصطفى بن شنان، الأمن و التعاون في حوض المتوسط ، ……، لمرجع السابق ، ص 68.**

(3) - **Les cahiers de L'IMDEP , ……., op – cit , P 26 .**

المـبحث الثانـي

مــن التعــاون إلــى الـشراكة

لمعرفة أسباب بروز فكرة الشراكة الأورو– متوسطية بعد أن أثبتت سياسة التعاون التقليدية عدم فعاليتها، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : – تأثير الظروف الدولية الجديدة على البحث عن سبل لتحقيق الأمن في المتوسط .

المطلب الثاني : – المبادرات الأوروبية لبحث مسائل الأمن في المتوسط.

المـطلــب الأول

تأثير الظروف الدولية الجديدة على البحث عن سبل لتحقيق الأمن في المتوسط.

تعود بداية تبلور فكرة الشراكة الأورو–متوسطية إلى التحولات التي مرّ بها العالم مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ، في مقدمتها نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي. و بسقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 و تفكك الإمبراطورية السوفياتية والاضطرابات الجيو سياسية التي انجرت عنه ، و ضع حدّا لنظام يالطا .

و هكذا انتهت المنافسة بين الكتلتين التي كانت تسيطر على النظام الدولي الجديد بين 1945 إلى 1989 بنهاية القطبية الثنائية .

لقد برز توجه عام لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية في تلك الفترة أطلق عليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش " (George Bush) في مارس 1991 عبارة "النظام الدولي الجديد " الذي استند إلى رؤية و تحركات للولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا، إضافة إلى العديد من التصورات المتماسكة التي طرحت من جانب دول أوروبا الغربية ، تجاه المناطق التي توجد مصالح أساسية لها فيها و يشكل ذلك في مجموعه ما أصبح يعرف الآن بمرحلة ما بعد الحرب الباردة [1] .

بعد أن شهدت أوروبا الغربية تغير جذري في أوضاعها الجيو سياسية والاستراتيجية بعد فترة ما بعده الشيوعية ، أصبحت ملزمة بهضم إعادة الوحدة الألمانية لأن ذلك يعزز القطب الألماني في أوربا الوسطى وبلا شك داخل المجموعة الأوروبية ذاتها .

و على ضوء المتغيرات و المعطيات الجديدة التي ظهرت على مستوى العلاقات الدولية ، استهل البناء الأوروبي مرحلة جديدة من نموه (العقد الوحيد ، معاهدة ماستريخت و الاتحاد الأوروبي) و تتجهز البنية الأوروبية الجديدة بأداة جديدة ألا وهي: السياسة

---

[1] – د. مفيد شهاب، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأورو– متوسطية ، يومية الخبر، الجزائر، 5 مارس 97 ، ص 8 .

الخارجية و الأمن المشترك (PESC) [1] الذي لم يصبح بعد " دفاع مشترك " [2] ، هذا التمييز يكشف عن وجود لبس في (PESC) [3]و الصعوبات التي قد تتعرض لها مستقبلا، خاصة التي لها علاقة بالمؤسسات الأخرى للأمن ، لاسيما منظمة الحلف الأطلسي [4] ، عجز أوروبا أمام المذابح و التطهير العرقي الذي تعرضت له يوغسلافيا سابقا لا دليل على أن نظام الدفاع و الأمن في أوروبا ما زال في حاجة إلى بناء ، هذا العجز جعل أوروبا تترك بمرارة كبيرة المكان الأول للوسيط الأمريكي بالرغم من بعده الجغرافي .

المطلب الثاني

المبادرات الأوروبية لبحث مسائل الأمن في المتوسط

في سياق الوضع الدولي الحالي ، أصبح البحر المتوسط ، شماله و جنوبه على السواء مسرحا توضح فيه مدى تعقيد النظام الدولي الجديد بتناقضاته و توتراته واختلال توازناته . فالمتوسط ببحره و الدول المحيطة به يمثل مجموعة من الرهانات الحاسمة لمستقبل أوروبا: رهان ديمغرافي ، اقتصادي ، بيئي ، اجتماعي – ثقافي وسياسي – عسكري . فالبحر المتوسط عبارة عن همزة وصل بين الدول المطلة عليه ونقطة عبور و مبادلات مكثفة [5] .

---

[1] – بشارة خذر، الشراكة الأورو– متوسطية، مجلة دراسات دولية ، تونس ، عدد 57، أفريل 1995، ص 25.

[2] - Sir Christopher , mallabry : sécurité européenne et instance stratégiques, des premières conférences stratégiques de L'IRIS, actes des conférences organisées le 4 et 5 Juin 1996 à la maison de la chimie, Paris, 1996, P 289 .

« L'UE a certes une politique étrangères et de sécurité commune, mais aucune compétence en matière de défense » .

[3] - Eric Remacle : « l'émergence de l'union européenne comme pôle stratégiques majeur du contient » in GRIP : memento défense- désarmement, 1992, Bruxelles PP 102 – 103 .

[4] - Bichara Khader (sous la direction) : l'Europe et la Méditerranée Géopolitique de la proximité , Edition l'harmattan , Paris 1994, P 29 .

[5] - Ibid, P 25 .

فهو إذن عبارة عن نقطة اتصال و منطقة احتكاك، هذه الخاصية المزدوجة التي يتمتع بها البحر المتوسط وضحت لنا سبب عدم قيام بعد علاقة حميمة بين أوروبا والمتوسط كما هي موجودة بينها و بين أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، كما أشار إليه المؤلف جوردي بوجول (Jourdi Pujol) [1] .

لقد أدركت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية أهمية التعاون المتجددة في البحر الأبيض المتوسط الذي أنعشته نهاية الحرب البادرة ، كما أدركت كلا الضفتين من المتوسط إمكانية خلق فضاء متوسطي مبني على التكامل و الثراء المتبادل بدلا من العداء و المجابهة [2] .

ظهرت فكرة منتدى الدول المطلة على الحوض الغربي للبحر المتوسط في بداية الثمانيات، و طرحت بصفة رسمية أثناء زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا متيران (François Mitterand) للمغرب في سنة 1983 ، الذي اقترح خلالها عقد اجتماع يضم الدول المتوسطية من الضفة الشمالية و الجنوبية. إلا أن الظروف الإقليمية التي عرفتها تلك الفترة نتج عنها جمود في العلاقات المغاربية لم تسمح بانعقاد مثل هذه اللقاءات [3] ، و أعاد الرئيس الإيطالي الأسبق بيتينوا كراكسي (Bettino Craxi) طرح الفكرة ثانية في سنة 1986 ، ثم قدم رئيس الوزراء الإسباني فيليبو غنزالاس (Felipe Gonzalez) اقتراحا مماثلا ، لما لاحظ أن الدول المغاربية تريد المشاركة في مثل هذه اللقاءات لأن لا يخرجها من الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعانيه ، إلا المساعدات الأوروبية. لقد أثمرت جهود إسبانيا و فرنسا لما أنشئ اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمراكش (المغرب) ، حيث أعلنت الدول المغاربية نية المشاركة في لقاءات متوسطية تحضرها دول السوق الأوروبية المشتركة و تناقش فيها القضايا الأمنية و الاقتصادية . هذه القضايا التي كانت فرنسا تسعى دائما لإقامتها ، لأنها تعطيها مكانة ظلت تعمل لها منذ الوحدة الألمانية ، تتمثل في الإدارة المباشرة للأمن المتوسطي .

---

[1] - Jourdi Pujol, « pour une Politique méditerranéenne » , in les nouvelles frontière de l'Europe , 1994 , P 197.

[2]- AZZOUZ KERDOUN , la sécurité en Méditerranée , Edition , Publisud ,Paris , 1995, P 28 .

[3] - Mahiline Djebaili : l'union du Maghreb arabe et le Projet de Méditerranée occidentale , Paris, Fondation des études de défense nationale , 1992 , PP 178- 179.

" و قد تجلى ذلك في اقتراحها العاجل لاجتماع متوسطي يبدأ باجتماع تحضره الدول المتوسطة الأوروبية الثلاث (فرنسا ، إسبانيا ، و إيطاليا) ، ثم ينتقل إلى اجتماع شبه رسمي إلى أن يتحول إلى اجتماع يحضره وزراء خارجية كل الدول المتوسطية ، و يمهد في المرحلة الأخيرة إلى اجتماع رؤساء و حكومات الدول ، ترعاه فرنسا ، و هذا بعد أن تكون الدول المتوسطية قد توصلت إلى حدّ أدنى من الإجماع على مسائل الأمن المتوسطي" [1] . و بمبادرة اقتصادية محضة اقترحتها دول متوسطية و هي: إسبانيا – إيطاليا – فرنسا و البرتغال و أنضمت إليها مالطا كعضو ملاحظ و دول المغرب العربي. عقد لقاء بينها ، كما اتفقت على مناقشة المسائل السياسية و الأمنية التي تهدد أمن الحوض بالإضافة إلى برمجتها لعدة لقاءات أخرى فيما بينها كللت بعقد منتدى مرسيليا في أيام 25، 26 و 27 فيفري 1988 ، تحت شعار "حقائق و آفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية و دول المغرب العربي التي لها علاقة بدول السوق الأوروبية المشتركة " و قد حضر هذا المنتدى 70 مشاركا لمختلف القطاعات: الجامعية ، الصناعية، الدبلوماسية ، المالية و غيرها ، توصلوا فيها إلى طرح ثلاث قضايا كبرى تمهد في حالة حلها إلى مناقشة مسائل حيوية في العلاقات المتوسطية مثل المسائل السياسية ، وفي مرحلة أخيرة المسائل العسكرية الخاصة بنزع السلاح .

<u>هذه القضايا هي :</u>

- المسائل المالية .
- المسائل الصناعية للشراكة .
- العلاقات بين دول المغرب العربي و السوق الأوروبية المشتركة .
- آفاق العلاقات الأوروبية و المغاربية .

و في هذا السياق ، عقد منتدى ثاني في طنجة بالمغرب بين 24 و 27 ماي 1989 خصص لنفس القضايا التي نقشت في مرسيليا و قد شاركت فيه كل دول المغرب العربي.

---

[1]- **IBID , PP 178 – 179 .**

عقب هذه الاجتماعات ، أعلنت الدول الأوروبية عن عقد اجتماع لمجلس الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE) خاص بحوض البحر المتوسط ببالما دي مايوركا (Palma de Majorque) في أكتوبر 1990 ، و تعد هذه هي المرة الأولى تناقش فيها الدول الأوروبية و بعمق مسألة الأمن المتوسطي ، الذي اصبح وثيق الصلة بالأمن الأوروبي ، بدليل أنه عقب هذا الاجتماع اقترحت الدول الأوروبية المتوسطية على دول الضفة الجنوبية عقد اجتماع آخر. و بالفعل اجتمع أول مرة وزراء خارجية لتسع (09) دول متوسطية هي : فرنسا ، إسبانيا ، إيطاليا ، البرتغال ، و مالطا كملاحظ ودول المغرب العربي بروما في 10 أكتوبر 1990 و الذي سمي بمجموعة (4 + 5). لقد ناقشوا الملفات السياسية و الأمنية التي تهم حوض المتوسط و منها مشكلة الصحراء الغربية و مشكلة الأراضي المحتلة من طرف إسرائيل. و قد التزمت كل الدول المشاركة في هذه القمة بتحويل حوض المتوسط إلى منطقة أمن اعتمادا على القضايا التالية :

1) – تطوير التعاون و العلاقات الصناعية : الطاقة ، النقل ، الاستعمارات ، الزراعة والاكتفاء الذاتي في الغذاء .

2) – الخدمات الإنسانية : الهجرة ، التربية ، التكوين ، البحث العلمي، الاتصال، الشؤون الثقافية ، حماية التراث و الأنشطة الرياضية .

3) – العناصر الطبيعية : المحيط و الحماية من التلوث ، الكوارث الطبيعية والحماية المدنية [1].

كما تقرر إنشاء خمس مجموعات عمل خاصة ببعض المسائل وصفت بالهامة وهي [1] :

- إنشاء هيئة مالية متعددة الجوانب و ذات امتداد متوسطي .
- مجموعة عمل للاكتفاء الذاتي في الغذاء .

---

[1] - **IBID , P 181 .**

[1] - **IBID , P 181.**

- مجموعة عمل لمشكلة المديونية .
- مجموعة عمل للتراث الثقافي المتوسطي .
- مجموعة عمل خاصة لإنشاء بنك متوسطي للمعلومات .

لقد استطاعت الدول المشاركة السالفة الذكر من عقد أكبر اجتماع احتضنته الجزائر بين 26 و27 أكتوبر 1991 ، حضره وزراء خارجية 10 دول متوسطية من الضفتين الشمالية و الجنوبية مع دخول مالطا كدولة كاملة العضوية ، فأصبحت المعادلة (5 + 5). لقد نتج عن هذا بيانا ختاميا سمي : " ببيان الجزائر " جاء فيه توضيح لبعض مفاهيم بيان روما ، كما خص البيان جانبا للحوار السياسي كمسألة الأنظمة السياسية و الاقتصادية في الدول المتوسطية ، حيث جاء في البيان " إن الوزراء مقتنعون بأن تطوير الديمقراطية والحريات السياسية و الاقتصادية يساعد على تحسين العلاقات بين المجموعة و أن تكون لها تأثير على الاستقرار و الأمن الجهوي"[2] .

للحفاظ على اللقاءات الرسمية ، تقرر عقد قمة تضم رؤساء و حكومات دول المجموعة بتونس في سنة 1992 ، غير أن هذا المؤتمر لم يعقد بالرغم من انطلاقاته الجيدة بسبب المشكلات الجهوية المفاجئة التي طرأت على علاقات الدول المتوسطية كالخلاف الذي شب بين ليبيا و أوروبا حول قضية لوكربي و طائرة DC 10 D'UTA من جهة و تهميش موريطانيا التي تجمعها علاقات مع المجموعة الأوروبية في إطار اتفاق لومي المبرم بين المجموعة الأوروبية و الدول الإفريقية والكراييب و الباسيفيك (ACP) بالإضافة إلى تخوف الأوروبيين من ظاهرة الأصولية من أن تمتد إلى دولهم التي تحتوي على نسبة عالية من العرب و المسلمين [1] .

---

[2] - **Ministère des affaires Etrangères (Alger) , Déclaration ministérielle d'Alger Alger 26 et 27 Octobre 1991 .**

[1] - **Marc Bonnefous , les intérêts communs aux Espaces communs, Paris : Fondation des études de défense nationale, 1992 , P 27 .**

غير أن السبب المباشر في فتور العلاقات المتوسطية يرجع أساسا إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على إفشال أي مشروع أمني يكون خارج سياستها و يدعو إلى الاستقلالية الأمنية المباشرة عن حلف الشمال الأطلسي .

و من جهته قام الاتحاد البرلماني بعقد أول ندوة برلمانية له حول الأمن والتعاون في المتوسط بمدينة ملقة (Malaga) من 15 إلى 20 جوان 1992 [2] .

بالإضافة إلى هذه المنتدبات ، اقتراحات جديدة أخرى طرحت لإنشاء هيكل إقليمي للأمن و التعاون هما : المنتدى المتوسطي و مجلس البحر المتوسط الذي اقترح من طرف مالطا في مارس 1992 من أجل إنشاء هيكل للأمن و التعاون في المتوسط .

و من قبل، طرح الرئيس المصري حسني مبارك مشروعه الخاص الذي سمي بـ " منتدى الدول المتوسطية " و كان ذلك أثناء الخطاب الذي ألقاه في نوفمبر 1991 أمام البرلمانيين الأوروبيين في ستارسبورج (Strasbourg) .

لقد فكرت مصر في إنشاء هذا المشروع لكي تؤكد نزعتها المتوسطية بعد أن وجدت نفسها خارج المجموعة (5 + 5) [3] .

لقد عقد أول اجتماع لهذا المنتدى بالأسكندرية في جويلية 1994 بمساهمة 10 دول متوسطية و هي (المغرب ، تونس ، الجزائر ، مصر ، تركيا ، اليونان ، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا و البرتغال) . لم تستدعى كل من اسرائيل و ليبيا لهذا الاجتماع الأول للأسباب التالية : اسرائيل باعتبارها قوة محتلة و ليبيا بسبب خلافاتها مع الدول الغربية.

من الجانب الأوروبي و على إثر هذه المتغيرات الدولية ، بدأت المجموعة الأوروبية التي أصبحت تسمى فيها بعد بالاتحاد الأوروبي عملية واسعة لإعادة تقييم سياستها مع دول الجوار الملاصقة، أو المؤثرة فيها ، داخل القارة الأوروبية وخارجها ،

---

[2] – الندوة الأولى للبرلمانيين، ضمت 15 دولة مطلة على البحر المتوسط و هي : (أ لبانيا ، قبرض ، مصر، إسبانيا، فرنسا ، اليونان ، إيطاليا ، مالطا ، موناكو ، تركيا ، ليبيا ، سوريا ، المغرب ، تونس ، و الجزائر) بالإضافة إلى حضور شركاء و ملاحظين تابعين لدول أو منظمات معنيين بالإشكالية المتوسطية .

[3] - AZZOUZ KERDOUN : la Sécurité en Méditerranée , OP .CIT , P 147 .

خاصة الدول المطلة على شرق و جنوب المتوسط [1] و قد ظهر التوجه من خلال ما يلي:

1) – بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة خلا ل جوان 1992 ، الذي تضمن التأكيد على أن " الضفتين الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط و كذلك الشرق الأوسط ، هي مناطق جغرافية تمثل مصلحة كبرى للمجموعة فيما يخص الأمن والاستقرار الاجتماعي " [2] .

و حسب ما جاء كذلك في المذكرة الأولى المؤرخة في 19 أكتوبر 1994 التي أنجزت في مهلة خمسة شهور تقريبا ، تحت عنوان " تعزيز السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أورو–متوسطية " و التي قدمتها اللجنة إلى المجلس والبرلمان"، إن إنشاء منطقة أورو–متوسطية للاستقرار السياسي و الأمني لا يمكن أن تتحقق إن لم تكون مصحوبة على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي بإنشاء تدريجي لفضاء أورو–متوسطي للتبادل الحر " .

2) – دعوة المجلس الوزاري الأوروبي ، في اجتماعه الذي انعقد في كورفو (CORFOU) باليونان خلال جوان 1994 ، للجنة الأوروبية، و لوضع وثيقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورو–متوسطية ، و هي الدعوة التي اتضح منها أن التوجهات العامة قد بدأت تميل إلى التحول لسياسات محددة .

3) – بعد المصادقة على مذكرة 19 أكتوبر 1994 في خطوطها الكبرى من قبل المجلس الأوروبي المنعقد في إيسن (ESSEN) بألمانيا خلال 09 – 10 ديسمبر 1994[1] ، أعيدت صياغتها و تجسدت في شكل اقتراحات. لقد قدمت المذكرة في صيغتها

---

[1] – د. مفيد شهاب ، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأورو متوسطية " ، يومية الخبر، مرجع سابق، ص8.

[2]– L'annuaire de la Méditerranée : Document II , renforcement de la politique méditerranéenne de l'union européenne : Etablissement du partenariat euro – méditerranéen , commission des communautés européennes , communication de la commission au conseil et au parlement, com (94) , 427 , Final , Bruxelles , le 19/10/1994, P 222.

[1] - l'annuaire de la Méditerranée : Document V, renforcement de la politique Méditerranéen de L'UE : proposition pour la mise en œuvre d'un partenariat Euro –MED, Commission des Communautés Européens, Communication de la Commission au Conseil et au Parlement Européen , Com (95) 72 Final , Bruxelles le 08 Mars 95 , P 249 .

الثانية في 8 مارس 1995 [2] ، و هي تتضمن هدف تحديد المحاور الرئيسية للشراكة الأورو– متوسطية، و اقتراح الأولويات بالنسبة للتعاون المالي و التقني خلال الفترة الممتدة بين 1995– 1999 وأخيرا وضع الآليات و طرق تنفيذ شراكة أورو–متوسطية. تنطلق المذكرة من المسلمة التالية : السلم ، الاستقرار و ازدهار المنطقة المتوسطية هي من أهم أولويات أوروبا. و يتعلق الأمر " بتوجيه تدخلات المجموعة الأوروبية في المنطقة بحسب تلك الأولويات ".

لقد وقع الاختيار على ثلاث مواضيع للتدخلات ذات الأولوية و هي :

- دعم الفترة الانتقالية الاقتصادية،
- دعم أحسن توازن اجتماعي – اقتصادي ،
- دعم التكامل الإقليمي .

و استمرارا لهذا الاتجاه، أو كنتيجة له كانت الخطوط الكبرى لمشروع الشراكة الأورو– متوسطي الذي سيتم مناقشاته و ضبطية خلال الندوة الأورو – متوسطية التي ستنعقد في برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 .

---

[2] – ليس من الصدفة عندما قرر رسميا في ألمانيا أثناء انعقاد المؤتمر الأوروبي الذي احتضنته مدينة إيسن في ديسمبر 1994 عن تنظيم ندوة برشلونة .

المبحث الثالث

مراحل ندوة برشلونة

لقد مرّ مسار برشلونة بعدة مراحل أساسية، و لإعطاء توضيحا أكثر عن أهم محطات هذا المسار. رأينا أن نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

نتناول في المطلب الأول :- دور الجزائر في الأشغال التحضيرية .

و في المطلب الثاني : - انعقاد ندوة برشلونة .

أما المطلب الثالث : - نبرز فيه أهم المبادئ التي استقر عليها المشاركون في البيان الختامي لندوة برشلونة.

المطلب الأول

دور الجزائر في الأشغال التحضيرية

قبل انعقاد ندوة برشلونة سبقتها ندوات منها اجتماع المنتدى المتوسطي الذي شارك فيه كل من فرنسا ، البرتغال ، إسبانيا ، مالطا ، اليونان و تركيا. هذا اللقاء عبارة عن محطة لتحضير ندوة برشلونة علاوة على لقاء الإسكندرية في جويلية 1994، و لقاء سانت ماكسيم (Ste Maxime) بفرنسا في أفريل 1995 و لقاء طبرقة بتونس في جويلية 1995.

لقد تأكد من خلال هذه اللقاءات أن الإجماع المغاربي غير كاف ولابد من توسيع دائرة المناورات إلى الدول العربية و لهذا كان اجتماع الجزائر أيام 4 و 5 سبتمبر 1995 بحضور كل من ممثل مصر ، الأردن ، فلسطين ، سوريا ، موريطانيا ، تونس، لبنان ، ليبيا ، المغرب و الجزائر.

بحيث أوصوا بضرورة تقديم وثيقة عربية موحدة حول رأيهم من ندوة برشلونة والعمل على أن تكون مشاركة الدولة العربية فعالة على أساس المساواة التامة بين كل الدول المتوسطية و احترام السيادة و بدون شروط مسبقة ، مما يقتضي التشاور والتنسيق بينها و أوصوا بضرورة إنشاء آلية مناسبة لتحقيق هذا الغرض و أصروا على مشاركة التجمعات كاتحاد الدول المغاربية و الجامعة العربية كملاحظ ، و عدم التجزئة.

لماذا تقبل مشاركة دول مثل السويد و فلندا و هي بعيدة عن منطقة المتوسط ولا تقبل بمشاركة ليبيا و موريطانيا و هذا ما تم تأكيده في اجتماع الوزراء العرب في الجامعة يوم 19 سبتمبر 95 و يوم 25 سبتمبر 95 بالمغرب في إطار اتحاد دول المغرب العربي [1].

قامت الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية بعدة لقاءات و اجتماعات تحضيرية لندوة برشلونة لدراسة و مناقشة المشروع التمهيدي للاتحاد الأوروبي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العربي ، و استطاعت بمساعدة شركاء آخرين إبراز هذا التقدم الكبير عن طريق إدخال تعديلات جوهرية على المشروع التمهيدي ، كما قامت باقتراح حلول بديلة غيرت من مجرى الأمور . هذا ما سأتطرق إليه لاحقا .

الفـــرع الأول

مضمون المشروع الأوروبـي [1]

---

[1] – حسين أمين و يحي عبد الرحمان ، " حوار مع مسؤول سام في الخارجية الجزائرية السيد محمد دفناني لـ "الإرشاد" . أسبوعية الإرشاد من 12 إلى 18 سبتمبر 1995 ، ص 12 .

[1] - Note introductive sur la conférence Euro - Méditerranéen de Barcelone : enjeux et perspectives , MAE , Alger, le 12 Nov 1995 .

تم استياء الاقتراح الأوروبي الخاص بندوة برشلونة خلال السداسي الأول لسنة 1995 تحت الرئاسة الفرنسية و ذلك في وثيقة ملخصة من عشرين صفحة ، قدمت خلال زيارة بعثة الترويكا الأوروبية للجزائر في ماي 1995. تحتوي هذه الوثيقة على مقدمة وثلاث محاور هي :

- المحور السياسي و الأمين ،
- المحور الاقتصادي و المالي،
- المحور الاجتماعي و البشري ،
- بالإضافة إلى فصل خاص بالمتابعة .

1) – المحور السياسي و الأمني :

يتضمن على مجموعة من مبادئ السياسة الداخلية و الخارجية يجب أن يلتزم جميع الشركاء باحترامها هي :

- الديمقراطية ،
- احترام حقوق الإنسان و الحريات الفردية ،
- مكافحة الإرهاب ،
- المساواة في السيادة ،
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،
- حل سلمي للنزاعات ..... إلخ .

هذا الإعلان حول احترام المبادئ يدعم عن طريق إقامة حوار و تشاور سياسي من أجل التقييم المنتظم للمسائل المتعلقة بالاستقرار و الأمن في المنطقة .

2) – المحور الاقتصادي و المالي :

يقترح تحقيق الأهداف التالية :

1 – إنشاء في آفاق 2010 منطقة للتبادل الحرّ الأورو – متوسطي .

2 – إقامة أشكال جديدة للتعاون القطاعي .

3 – دعم مالي على أساس غلاف خماسي شامل قدره 6,4 مليار أوقية (Ecus) أوروبية .

3) – المحور الاجتماعي و البشري :

يرتكز الاقتراح الأصلي للاتحاد الأوروبي أساسا على قيام تعاون من أجل مكافحة الظاهرة العابرة للحدود مثل : الإرهاب ، الهجرة السرية ، تهريب المخدرات ، الإجرام .... إلخ بطريقة تحمي الدول الأوروبية من هذه الآفات .

وفيما يخص المتابعة :

كان الاقتراح الأوروبي الأصلي غير دقيق عمدا. لأنه يتعلق بضمان متابعة التوصيات التي قد تنتج عن ندوة برشلونة ، لكن دون إنشاء هياكل إدارية صارمة .

ردا عن مجمل الاقتراحات الموجودة في الوثيقة الأوروبية تقدمت الجزائر باقتراحات مضادة أودعت في تقرير وطني و قدم للاتحاد الأوروبي .

الفرع الثانـــي

التحضير لندوة برشلونة على المستوى الوطني

بهدف تحضير هذه الندوة ، و من أجل حصر كل الرهانات ، شكلت وزارة الشؤون الخارجية مجموعة عمل وزارية مشتركة في 19 أفريل 1995 يرأسها وزير الشؤون الخارجية. و بعد تنصيبها في 6 ماي 1995 عقدت هذه المجموعة اجتماعها الثاني يوم 30 ماي 1995 أين قام ممثلي مختلف الوزارات بإبداء ملاحظات حول الوثيقة الملخصة للاتحاد الأوروبي و تم تدوين هذه المساهمات في مجموعة وثائقية (Ensemble documentaire).

و من أجل تعميق دراسة هذه الوثيقة ، قرر تشكيل في نهاية هذا الاجتماع لثلاث مجموعات صغيرة تتكفل كل واحدة منها بدراسة إحدى هذه الموضوعات :

1 – السياسة و الأمن ،

2– الاقتصادي و المالي،

3 – الاجتماعي و البشري .

لقد اجتمعت هذه المجموعات الصغيرة عدة مرات في شهر جوان ، و اتسعت المشاركة إلى قطاعات أخرى و في الأخير قدموا نتائجهم الأولية لمجموعة العمل المنعقدة بكامل هيئتها أثناء الاجتماع المنعقد في 6 جويلية 1995.

كانت نتائج أشغال هذه المجموعات الصغيرة الثلاث محل تقارير مفصلة واقتراحات ملموسة تمت دارستها في هذه المناسبة .

و بناءا على نتائج هذه المجموعات الصغيرة الثلاث ، أعدّ تقرير وطني خلال شهر أوت 1995 تضمن على " الملاحظات الأولية للجزائر حول التقرير الملخص للاتحاد الأوروبي" ، و كان هدفه تحديد موقف الجزائر الرسمي من مجمل المسائل المتعلقة بالتحضير لندوة برشلونة بالإضافة إلى وجهة نظرها حول مضمون المحاور الثلاث للشراكة الأورو – متوسطية .

لقد قدمت هذه الوثيقة الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي ، كمساهمة من الجزائر لإثراء المشروع الأوروبي ، كما قدمت كذلك هذه الوثيقة إلى جميع الدول العربية المتوسطية

التي لها علاقة بندوة برشلونة ، طبقا للتوصيات التي أخذت في إطار التنسيق ما بين الدول العربية .

الفرع الثالث

التشاور و التنسيق ما بين الدول العربية

مدركة للرهانات و الانعكاسات على المدى الطويل للمبادرة الأوروبية ، واهتماما منها على زيادة قدرتها على التفاوض و بهدف تنسيق مواقف الدول العربية لمواجهة الدول 15 التابعة للاتحاد الأوروبي ، قامت الجزائر بعدة مبادرات خلال شهر جوان 1995 من أجل ترقية المشاورات و التنسيق على المستوى المغاربي و العربي.

أثناء انعقاد مجلس وزراء اتحاد المغرب العربي بالجزائر في 18 جوان 1995، اقترحت الجزائر لشركائها المغاربيين مجموعة أعمال تطمح لتحقيق هذا الهدف، تتمثل في :

- التشاور و المساعي الجماعية لسفراء الدول المغاربية بروكسيل .
- اجتماع مجموعة خبراء تابعين لدول اتحاد المغرب العربي لدراسة الوثيقة الأوروبية .
- تكليف رئاسة اتحاد المغرب العربي لإرسال للشريك الأوروبي انشغالات الدول المغاربية ، لاسيما مسألة المشاركة .

لقد كلل هذا التشاور بانعقاد اجتماع لوزراء خارجية الدول المغاربية في شهر سبتمبر 1995 و ذلك على هامش اجتماع مجلس الجامعة العربية. كما انعقد في الرباط (المغرب) لقاءان لخبراء مغاربيين .

لقد ألقت الجزائر كذلك على هامش الاجتماع الوزاري للمنتدى المتوسطي في طبرقة (تونس) في شهر جويلية 1995 ، فكرة التشاور على مستوى الدول العربية المتوسطية.

و على إثر ذلك ، احتضنت الجزائر أيام 4 و 5 سبتمبر 1995 اجتماع لمسؤولين سامين تابعين للدول العربية المتوسطية ، شارك فيه عشرة وفود [1] ، لقد انبثق عن هذا الاجتماع قرارات هامة تتعلق بالتنسيق و هي :

- مبدأ التشاور المسبق قبل كل اجتماع مع الاتحاد الأوروبي ،
- فحص الوثيقة الأوروبية من أجل الوصول إلى إعداد مواقف عربية موحدة،
- مبدأ إقامة الاجتماعات على مستوى وزاري .

و على هامش اجتماع جامعة الدول العربية ، انعقد تحت رئاسة الجزائر اجتماع ضمّ وزراء خارجية عشر دول عربية متوسطية بمقر سفارتنا بالقاهرة يوم 21 سبتمبر 1995. يعتبر هذا الاجتماع الوزاري ، الأول من نوعه ، حيث شارك فيه الأمين العام لجامعة الدول العربية ، كما سمح بتدعيم دور الجزائر التي أسند إليها عملية تنسيق الأعمال العربية و أن تكون المتحدث باسم الدول العربية لدى الاتحاد الأوروبي .

لقد أصبحت الجزائر منذ هذا الاجتماع تقوم برئاسة مجموعة الدول العربية المتوسطية . إنعقد كذلك بمقر سفارة الجزائر ببروكسيل يوم 12 نوفمبر 1995 لقاء تنسيقي جمع خبراء و مسوؤلين سامين لتسع دول عربية هي : المغرب ، تونس ، سوريا ، فلسطين ، ليبيا ، موريطانيا ، الأردن ، لبنان و مصر . و في غضون هذا اللقاء تم الحصول على إجماع واسع حول مشروع البيان بعد مراجعته و تصحيحه .

مساهمة الجزائر و تطور تصورها من جهة الشراكة الأورو– متوسطية تركت أثارا في مسار المفاوضات و أصبحت تتخذ كقاعدة للمواقف الموحدة للدول العربية .

و في تصريح أدلى به السيد أمين خربي [1] لليومية الحكومية " السلام " ذكر فيه بالجهود التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية من أجل " اقتياد الدول العربية على اعتماد

---

[1] – تتشكل الوفود العشرة من الدول التالية : مصر ، الأردن ، فلسطين ، سوريا ، موريطانيا ، تونس ، لبنان ، ليبيا ، المغرب و الجزائر .

[1] – مدير عام العلاقات المتعددة الأطراف بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية و المنسق الجزائري في هذه الندوة .

مبادئ موحدة " و بالخصوص المبادئ التي تتعلق بالجانب الأمني و الاقتصادي. ويضيف قائلا: " أن الدول العربية تبت " الرؤية الجزائرية " للتعاون بين ضفتي المتوسط".

و حسب رأي نفس المصدر يقول :" أن الشركاء الأوروبيين فاجأهم الإجماع الذي حصل في اللقاء التنسيقي السالف الذكر ، لأنهم كانوا يرون " التعاون " من زاوية أخرى ، أي الجانب الذي يخدم مصالحهم فقط [2] .

الفـرع الرابــع

المـوقـف الجزائـري

تتلخص عناصر الموقف الجزائري في المبادئ و الأهداف التالية:

- بالرغم من موافقتها على إقامة إطار عام للتشاور و التعاون في المتوسط ، تبقى الجزائر دائما مرتبطة بإعادة إحياء مجموعة (5 + 5) بسبب أهمية و خصوصية العلاقات التي تربط المغرب العربي بأوروبا الجنوبية .
- يجث أن يؤسس إطار برشلونة على المساواة في السيادة و هذا معناه أنه يجب أن لا تفرض و لا تتخذ أي قرارات قبل موعدها .
- في المحور السياسي و الأمني ، ساهمت الجزائر في إدخال تعديلات جوهرية على نص مشروع البيان و أصرت على المسؤولية الجماعية فيما يخص الاستقرار الإقليمي و رفض فكرة تجزئة الأمن .
- في المحور الاقتصادي و المالي ، لقد رأت الجزائر من الضرورة عدم اعتبار إنشاء منطقة التبادل الحرّ كغاية في حدّ ذاتها بل هي وسيلة من بين الوسائل الأخرى للوصول إلى تقليص فوارق التنمية بين الضفتين .

---

[2] - **F. METAOUI , « Conférence de Barcelone : les pays arabes en rangs serrés », Quotidien El Watan, du Ven . 24 , Sam 25 No v 95 , P 4.**

- في المحور الاجتماعي و البشري، استطاعت الجزائر بمساهمتها لتخفيف من حدّة النص الأوروبي و طبعه " الردعي " و ذلك من أجل أخذ بشكل أفضل ضروريات سياسة حقيقية للتقارب و التعارف المتبادل .

و في الأخير ، فيما يخص ميكانيزم المتابعة ، أعدت الجزائر وثيقة عمل بناءا على طلب الدول العربية، حيث أبدت فيها على اقتراحات مضادة للوثيقة الأوروبية .

و هكذا تم الحفاظ على اقتراح إنشاء لجنة إدارية للتنسيق و متابعة أشغال ما بعد برشلونة.

الفـرع الخـامـس

الملاحظات الأولية للجزائر حول التقرير الملخص للاتحاد الأوروبي التحضيري لندوة برشلونة [1]

شجعت الجزائر دائما الحوار و التعاون قصد إقامة شراكة فعلية قابلة للاستمرار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط و بروز فضاء متوسطي يتوفر على وسائل توازنه وأمنه.

إن اهتمام الجزائر بندوة برشلونة الأورو – متوسطي يترجم استعدادها وتمسكها بترقية السلام و تعزيز الاستقرار و الأمن في المنطقة .

و من هذا المنظور تعتبر الجزائر ندوة برشلونة نقطة انطلاق عملية من شأنها وضع أسس مشروع مجدد للتعاون و الأمن تأخذ بعين الاعتبار تحديات نهاية هذا القرن والرهانات المستقبلية .

و عليه ، ينبغي أن يكون التفكير حول مستقبل نظام الأمن في إطار فضاء أورو– متوسطي متجدد حيث يكون فيه كل أوجه التعاون المتوسطية منظمة لهذا الغرض .

إن اتساع الهوّة المتزايد بين ضفتي المتوسط اليوم ، تشكل خطرا كبيرا يهدد السلم، و مع تزايد الفروق و انتشار العنف أصبح هذا الخطر أكثر إلحاحا .

يجب أن تأخذ الندوة بعين الاعتبار التحديات الشاملة بالتنسيق مع التجمعات الجهوية الموجودة قصد إعطاء معنى للترابطات التي ينبغي إقامتها .

وفي نفس السياق ، ينبغي أن تكون مسألة المشاركة في ندوة برشلونة مبنية على المبادئ التالية :

– مبدأ الوحدة الجغرافية: تكون الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط مؤهلة للمشاركة في الندوة .

---

[1] - **Remarques préliminaires de l'Algérie sur le rapport de synthèse de l'union Européenne préparatoire à la conférence de Barcelone , MAE , Alger , Août 1995 .**

- مبدأ المساواة التامة بين الدول .
- مبدأ التماثل بين المنظمات الممثلة لدول الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية .

I – الجانب السياسي و الأمني :

1) – إن مسائل الأمن تعني الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط و كذلك الكيانات الجهوية التي لها دور و تقوم به فيما يخص التوعية و الالتزام من أجل السلم، لاسيما في مجال البحث عن إطار للأمن الجهوي و الإدماج . و لهذا تعتبر الجزائر مشاركة اتحاد المغرب العربي ببرشلونة أمرا ضروريا .

و في هذا السياق ، فإنه ينبغي أن تكون هناك نظرة معمقة حول آفاق أسس جيو سياسية جديدة تحث على تشاور أوسع و عزم في تنفيذ السياسات الاقتصادية .

2) – يجب إعادة النظر في مقدمة الجانب " السياسة و الأمن " قصد إدخال مفهوم أمني يكون قائما على تعاون جهوي من أجل التنمية .

أ) – الاستقرار و الأمن و علاقات حسن الجوار :

1) – التأكيد على بعض المبادئ العامة مثل :

- المساواة في السيادة ، احترام الحقوق المرتبطة بالسيادة،
- عدم اللجوء للتهديد أو استعمال القوة ،
- حرمة تراب الدول،
- حل سلمي للنزاعات ،
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،
- احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ،
- حق الشعوب في تقرير مصيرها و مساواة حقوقها ،

- التعاون ما بين الدول ،
- تنفيذ الالتزامات المتعهد بها طبقا للقانون الدولي .

2) – يجب أن تعرض هذه المبادئ عرضا كاملا حتى يتسنى وضع مدونة سلوك خاصة بالعلاقات ما بين الدول المتوسطية .

3) – و لكي يتم إدراك مفهوم الأمن و يؤخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل وحسب بلدان الضفة الجنوبية، ينبغي إضافة ما يلي :

- منع التهديد أو استعمال السلاح الاقتصادي في تسوية الخلافات ما بين الدول المتوسطية.

4) – و فيما يتعلق بالإرهاب زيادة لاتفاقها على وصفه بالجريمة و لتسجيله ضمن إطار تعاون قضائي (الجانب الثالث الاجتماعي و البشري). تقترح الجزائر بتخصيص فقرة خاصة و مانعة ضمن الجانب السياسي و الأمني .

و بالفعل ينبغي :

- تمييز ظاهرة الإرهاب عن تهريب المخدرات و الجريمة المنظمة ،
- إدراج إدانة الإرهاب دون أي التباس ،
- إدانة البلدان و المنظمات التي تساند الإرهاب الدولي،
- النص على إجراءات تخص حق اللجوء السياسي حتى لا يستعمل كغطاء للنشاطات الإرهابية ،
- مكافحة تهريب الأسلحة ،
- تسجيل مشروع إعداد اتفاقية حول محاربة الإرهاب بمثابة عمل لما بعد برشلونة .

5) – و فيما يخص أهداف نزع السلاح ، فإن الجزائر تعتبر أن مسألة منع انتشار الأسلحة النووية يمثل عنصرا محوريا لضمان الأمن في المنطقة . و عليه يجب أن يكون

الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلزاميا على كل الدول وكذلك الأمر لإخضاع منشآتهم النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

6) – كما يجب أن يكون الغرض من إقامة فضاء سلام و استقرار بالبحر المتوسط على أساس ما يلي :

- مبدأ عدم التجزئة الجغرافية للسلام (أوروبا و البحر الأبيض المتوسط) .
- مبدأ عدم تجزئة موضوع السلام (أمن و تعاون و تطور) .

ب) – حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، دولة القانون :

1) – توافق الجزائر على نص المبادئ المتضمنة في هذا الباب و تعتبر أن دعم الديمقراطية من شأنه أن يساهم في ترقية مجال تطور الهوية على أساس احترام نظام القيم لكل شعب .

2) – غير أن هناك مجال لإعادة النظر في صياغة بعض المفاهيم التي بقيت غامضة أو تحديد مفاهيم أخرى (تسيير عمومي حسن ، التبادل الثنائي للمعلومات حول حقوق الإنسان) .

3) – و تقترح الجزائر أخيرا إدراج حرية التنقل ضمن باب الحريات الأساسية، والحق في التنمية ضمن باب حقوق الإنسان .

مسائل خاصة :

موضوعات هامة لها علاقة بالأمن و الاستقرار وضعت تحت هذا العنوان وأدرجت في المحور الثالث الخاص بالجانب الاجتماعي و البشري.

1 – الهجرات :

تحتوي هذه المسألة على حقيقتين مختلفتين ، على شركاء الفضاء الأورو – متوسطي معالجتها على حدى :

أولا: – المهاجرين المقيمين بصورة شرعية بالبلدان المستقبلة:

على الشركاء أن يقوموا فيما بينهم تعاونا و حوارا أكثر عمقا ، بحيث تكون للهجرات بقدر الإمكان نتائج إيجابية على تنمية البلدان سواء كانت أصلية أو مستقبلة.

و عليهم أيضا أن يسخروا كل الوسائل لكي يتم الاحترام الكلي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بما فيها حق العمال المهاجرين في التجمع العائلي .

ثانيا: – الهجرات الغير قانونية:

يبقى الحل الأكثر نجاعة هو وضع سياسة تنمية مشتركة متفق عليها من أجل ضمان انتقال ديمغرافي قابل للاستمرار و استقرار السكان و توقف نزوح المهاجرين غير القانونيين .و قد يمكن إقامة تعاون أوثق في الوقت الحاضر، في إطار اتفاقات ثنائية ووفقا لقواعد القانون الدولي قصد تسهيل عودة المهاجرين غير القانونيين عن طريق تشجيع سياسة مساعدة متفق عليها لإعادة الإدماج في البلدان الأصلية .

2 - التمييز العنصري:

على الشركاء في هذا الصدد التأكيد على الأهمية المثالية بالنسبة للشراكة ، لتعزيز مكافحة ظواهر التمييز العنصري و كره الأجانب و ذلك بوضع برامج لتوعية و إعلام الجمهور حول مخاطر ردود فعل الإقصاء و التمييز العنصري و كره الأجانب و مزايا معرفة أفضل متبادلة لحضارات المنطقة الأورو - متوسطية ومحاسن ثقافة تسامحية كأساس جوهري لأي مجتمع مدني .

3 - الإجرام الدولي:

إن الإجرام الدولي أصبح آفة ، فالتدويل المتزايد لهذه الظاهرة و ترابط أشكالها المتعددة ، خاصة الروابط المتزايدة بين تجارة المخدرات و الأسلحة و الإرهاب العابر للحدود يستلزمان تحسين و تعزيز المكافحة المشتركة للشركاء الأوروبيين المتوسطين ضد مختلف أشكال الإجرام الدولي .

و في هذا السياق ، تتضح أكثر فأكثر ضرورة إجراء مفاوضات و عقد اتفاقيات دولية للتعاون.

أما فيما يخص الإرهاب الدولي ، فينبغي أن يحضى بصفة خاصة بالاهتمام الكامل لبلدان الفضاء الأورو - متوسطي و التي عليها :

- إعطاء دليل سياسي واضح يعبر عن عزمها و الحكم بصورة قطعية على كل الأعمال و الأساليب و الممارسات الإرهابية بأنها إجرامية و لا يمكن تبريرها؛
- تعزيز تعاونها بتكثيف تبادل المعلومات و تحسين تكوين المصالح المعنية والتعرف على مختلف مركبات هذه الظواهر ..... إلخ ؛
- الامتناع عن تنظيم و دعم و تسهيل و تمويل و تشجيع النشاطات الإرهابية على ترابها و عدم السماح بها ؛
- السهر على إيقاف مرتكبي الأعمال الإرهابية و إحالتهم على العدالة وتسليمهم؛

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي استفادة أشخاص متورطين في نشاطات إرهابية من حق اللجوء .

و أخيرا، ينبغي على الشركاء الشروع في مشاورات من أجل عقد اتفاقية أورو- متوسطية ، للوقاية من الأعمال الإرهابية و مكافحتها و القضاء عليها .

II - مسألـة المتابعة

ترى الجزائر ، أنه يجب أن تكون ندوة برشلونة بداية عملية تتطلب متابعة منتظمة بحيث تجسد في الواقع الأهداف المسطرة للشراكة الأورو – متوسطية .

و لهذا الغرض ، يجب التفكير في ميكانيزم مرن و فعال من شأنه أن يأخذ على عاتقه تنفيذ برنامج العمل الذي سيتم إعداده .

و ينبغي ضمان هذه المتابعة حسب الطرق الآتية :

1) – عقد اجتماعات سنوية على مستوى وزراء الشؤون الخارجية قصد تقييم نتائج الندوة و إعداد حصيلة النشاطات التي تتم بين اجتماع و آخر .

2) – عقد اجتماعات وزارية قطاعية كلما اقتضت الحاجة حسب التوجهات و البرنامج المحدد من قبلهم .

3) – عقد اجتماعات مرتين على الأقل في السنة على مستوى ممثلي الدول قصد دراسة نتائج أعمال المجموعات و عرض توصيات على الاجتماعات الوزارية للموافقة واتخاذ قرار بشأنها .

4) – عقد اجتماعات لمجموعات عمل و خبراء و تنظيم ورشات و ملتقيات حول مواضيع شاملة و قطاعية و خاصة .

5) – و تكون الأمانة في هذه المرحلة من التفكير، أمانة متنقلة يضمن سيرها البلد الذي يحتضن الاجتماع على أي مستوى كان .

و أخيرا ، ترى الجزائر أنه يجب أن تشكل مسائل المنهجية و الإجراء والمتابعة هذه، موضوع اجتماع خاص يسبق انعقاد ندوة برشلونة قصد التحديد بدقة طرق العمل على أساس إجماعي .

المـطلـب الثـانـي

انـعـقاد نـدوة بـرشلونـة

لقد انعقدت الندوة الأورو – متوسطية الأولى في برشلونة [1] على مدار يومين 27 28 نوفمبر 1995 لمناقشة المشروع المقدم من الاتحاد الأوروبي . و توجت الندوة في نهاية أشغالها بالمصادقة على بيان ختامي و برنامج عمل. اتفق من خلاله المشاركون على أن السلام و الاستقرار و الأمن في حوض البحر المتوسط هو هدف جماعي مشترك.

لقد كان البيان الختامي هو الوثيقة الهامة في الندوة إذ يحتوي على ثلاث محاور رئيسية هي:

- المحور السياسي و الأمني ،
- المحور الاقتصادي و المالي ،
- و المحور الثقافي و الاجتماعي و البشري .

يعتبر هذا البيان الختامي بمثابة عقد تأسيسي للحوار الأورو – متوسطي، يتميز هذا الحوار عن غيره من المحاولات الأخرى السابقة بحقله الجغرافي الذي يجمع بين 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و 12 دولة متوسطية .

لقد جمع هذا اللقاء الرسمي وزراء خارجية 27 دولة مدعوة رسميا لهذه الندوة من أصل 47 دولة ، مقسمين حسب درجة مشاركتهم إلى ثلاث مجموعات و هي :

---

[1] – برشلونة مدنية إسبانية ، عاصمة مقاطعة كاتا لانيا ، فهي هامة على مختلف الأصعدة الاقتصادية خاصة والثقافية عامة .

1) – <u>المشاركين الرسميين أو "مجموعة الـ 27 "</u> [1]

<u>أ</u>– المبادرة عن الاتحاد الأوروبي في إطار الـ 15 دولة أوروبية هي : ألمانيا – النمسا – بلجيكا – الدانمارك – إسبانيا – فلندا – فرنسا – بريطانيا العظمى – اليونان– أرلندا – إيطاليا – لكسمبروج – الدول السفلى (Les pays bas) البرتغال والسويد .

<u>ب</u> – الدول المتوسطية الـ 12 المطلة على الجنوب و هي : الجزائر – المغرب – تونس – مصر – لبنان – سوريا – الأردن – قبرص – تركيا – مالطا – إسرائيل والسلطة الفلسطينية الذي يقود وفدها الرئيس ياسر عرفات شخصيا .

---

[1] – هذه الدول فقط التي لها حق لمصادقة على البيان الختامي .

2) – المدعويين الخاصين:

وزير خارجية موريطانيا [1] و كذلك أمين عام كل من جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي ، (لهم صفة الملاحظ) .

3) – المدعوين إلى المنصة الدبلوماسية:

الولايات المتحدة الأمريكية [2] و الـ 17 دولة من أوروبا و هي :

روسيا – أكرانيا – نرويج – سويسرا – جمهورية الشيك – سلوفاكيا – المجر – بلغاريا – بولونيا – رومانيا – ألبانيا – ليتوانيا – ليتونيا – استونيا – الفاتيكان – موناكو و سلوفانيا [3].

أما اللجنة الأوروبية فسيمثلها الإسباني مانويل ماران (Manuel Marin) و هو المحافظ المكلف بالعلاقات مع الدول المتوسطية .

لقد قام المنظمون بعدة " تجاوزات على الجغرافيا " من أجل قبول أو إقصاء بعض الدول، كمشاركة دول غير متوسطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، بينما أقصيت دول من يوغسلافيا سابقا كبلدان تفرض عليها الأمم المتحدة عقوبات دولية ، ما عدى سلوفانيا التي كانت حاضرة على المنصة الدبلوماسية . كما تم إقصاء كذلك ليبيا من المشاركة في الندوة بالرغم من أنها بلد متوسطي و عضو في اتحاد المغرب العربي .

---

[1] – أعطيت حق الكلمة للوزير الموريطاني فقط في اليوم الافتتاحي للندوة دون الحق في المصادقة على البيان الختامي ، كغيره من الملاحظتين .

[2] – طلبت الولايات المتحدة الأمريكية و بإلحاح من الرئاسة الإسبانية أن تشارك في الندوة كعضو شريك أو كملاحظ و قبل هذا الطلب بالرفض. و كادت روسيا أن تعلن عن نفس الرغبة .

[3] – معظم هذه الدول مثلت من قبل سفراءها المعتمد بمدريد (اسبانيا) ، إنهم مدعوون للحضور ليوم الافتتاح واختتام الندوة فقط و ليس من حقهم أخذ الكلمة .

و برر الدبلوماسيين الإسبانيين غاب ليبيا عن هذه الندوة بسبب عدم وجود اتفاق شراكة بينها و بين الاتحاد الأوروبي ، في حين العديد من الدول الأوروبية تعاتب ليبيا على عدم تعاونها في ملفات الإرهاب. بينما السبب الأصلي راجع لعدم خضوعها لقرارات مجلس الأمن في قضية لوكربي .

و حسب تصريحات أدلى بها السيد محمد دفياني ، مسؤول في دائرة العلاقات المتعددة الأطراف بوزارة الخارجية الجزائرية لجريدة الإرشاد الأسبوعية [1] ، يقول : " لا ينبغي أن تمنعنا قضية ضرفية من مواجهة تحديات استراتيجية " و يضيف قائلا : " هذا ما أكدناه عند زيارة الترويكا الأوروبية في أفريل الماضي [2] للجزائر .

و لاحظت الترويكا بعد زيارتها لكل الدول المعنية بالأمر، أن الجزائر البلد الوحيد الذي طرح مشكلة مشاركة ليبيا نظرا لأن هذه الأخيرة تملك 2100 كلم أي 3/1 الشريط الساحلي ومشكلتها فقط مع فرنسا و بريطانيا. و لليبيا إمكانيات اقتصادية كبيرة من حيث القدرات الطاقوية " .

و حسب تقديرات الدول العربية ، تسوية قضية لوكربي ، يجب أن تكون على المستوى الثنائي. و من جهته وصف رئيس الدبلوماسية المصرية عمرو موسى عدم دعوة ليبيا للمشاركة في الندوة الأورو – متوسطية " بالخطأ الجسيم " ، مع تمانيه أن تحل هذه المسألة بطريقة سلمية .[3]

كما طرح مشكل أخر في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية يوم 18 جوان 1995 هو مشاركة موريطانيا باعتبارها عضو في اتحاد المغرب العربي وامتداد طبيعي للمتوسط .

و لما زار الرئيس الموريطاني معاوية ولد سيد أحمد الطايع الجزائر أكد على ضرورة مشاركة بلده في الندوة للاعتبارات السالفة الذكر .

---

[1] – جريدة الإرشاد الأسبوعية المؤرخة من 12 إلى 18 سبتمبر 1995 ، مرجع سابق، ص 12 .

[2] – يقصد به أفريل من سنة 1995 .

[3] - APS , Alger , le 27 Nov 1995 , N° 27 1404.

الفـرع الأول

لقاءات أخيرة عشية ندوة برشلونة

مفاوضات نهائية جرت عشية ندوة برشلونة بين مختلف الوفود لضبط مضمون الوثيقة المقدمة من الاتحاد الأوروبي و التي اعتمدت كصيغة مثلى للشراكة و التعاون في البحر المتوسط. ستعرض الوثيقة النهائية على وزراء الشؤون الخارجية للدول المشاركة يوم افتتاح الندوة الموافق لـ 27 نوفمبر 1995 للمصادقة عليها .

سيبت المفاوضون في مسائل عديدة و مراكز اهتمام. يتطرق هذا اللقاء الهام للمحور الأمني الذي وصفه أصحاب المبادرة " بالحساس " و ستكون مناقشته من أحد أصعب النقاط .

لحد الآن ، لم يتوصل مختلف الوفود إلى أي تسوية فيما بينهم لاحتمال إقامة " شراكة أمن ".

اختلاف الدول المشاركة يمكن أن يقلص إلى الحدّ الأدنى مضمون هذا النوع من الشراكة حسب مشروع البيان الختامي للقمة ، المذكور من قبل وكالة (AFP)، سيعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية ، الكيميائية و البيولوجية .

اتفق المشاركون كذلك على تعزيز التعاون فيما بينهم لمواجهة الإرهاب ، لكن لم تعرض الوثيقة التي نحن بصددها و بعبارات واضحة للميكانيزمات و وسائل مكافحة الإرهاب ، كما تمنته بصفة خاصة كل من مصر و الجزائر، لأن هذين البلدين مستهدفين أكثر من غيرهم بالعمل المسلح للمجموعات الإسلامية. لقد اقترحوا إقامة تعاون دولي نشيط لمكافحة الإرهاب.

و حسب تصريحات مستشار الوزير المصري للخارجية لوكالة (AFP) بتاريخ 25 نوفمبر 1995 قال : " بأن النص يتكلم أكثر مما يجب عن حقوق الإنسان " .

و حسب رأي المحللين ، أن المحور السياسي للندوة " قليل التوسع ".بينما المحور الاقتصادي فهو "موجه أكثر نحو إعادة هيكلة اقتصاد الجنوب و ليس نحو تطويره" .

و بساعات قليلة قبل الافتتاح الرسمي لندوة برشلونة ظهرت اختلافات جديدة بين الدول المشاركة. من بين هذه الاختلافات ، طرح مشكل جدي علاوة على مسألة الإرهاب ، النقطة الحساسة جدا في هذه المفاوضات ، كما أشار إليها العديد من الدبلوماسيين و هي :

أولا : – سوريا [1] تريد إقامة تفرقة بين الإرهاب و مقاومة الاحتلال. و التمسك "بالاعتراف بالحق في الدفاع الشرعي " و تقصد به الأراضي المحتلة. و هذا ما رفضته اسرائيل ، كما أفصحت عنه الدبلوماسية الإسبانية " .

صممت سوريا على إدخال بند في البيان الختامي لندوة برشلونة حول منع احتلال " أراضي الغير بالقوة "، كما ظهرت " متصلبة " حول مسألة الإرهاب ، هذه المسألة ستقلق الأوروبيين عند التفرقة بين الأعمال الإرهابية و أعمال المقاومة (للمحتل الإسرائيلي) .

لقد أزم السوريون الوضع ، لما أعلنوا عشية انعقاد ندوة برشلونة بأن هدف الإسرائليين هو "السيطرة على المنطقة " .

ثانيا: – مسألة تقرير المصير ، نقطة الاختلاف بين الإسرائليين و الفلسطينين. وحسب تقدير مصدر دبلوماسي أوروبي ، أن هذه النقطة ستسوي مساء يوم افتتاح الندوة و ذلك أثناء اللقاء الأول الذي يجمع بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الدبلوماسية الإسرائلية إهود براك (EHUD

---

[1] – قبلت سوريا دعوة الأوربيين للمشاركة في ندوة برشلونة و هي غير مستعدة للقيام بأي تنازلات .
– في البداية كانت دمشق تقاطع كل المنتديات الدولية التي تشارك فيها إسرائيل. أما فيما يخص الذهاب إلى برشلونة، ترددت سوريا في الأول ثم أظهرت في الأخير بعض المرونة و قبلت المشاركة في هذا اللقاء المنظم من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الاقتصادي الأساسي لسوريا. لاسيما، أن هذا البلد تأخر في إصلاح اقتصاده ، فهو بحاجة ماسة للمال و يتمنى أن يتفاوض مع بروكسيل حول اتفاق شراكة .
أما في المجال الدبلوماسي : فسوريا غير مستعدة للقيام بأي تنازلات في برشلونة . بما أن رفض لهم التطرق لمسألة مسار السلام في إطار هذا اللقاء ، أكملت دمشق لعبة " المضايق " حسب تعبر أحد الدبلوماسيين الأوروبين.

.(BARAK

و بالفعل ، سمحت المفاوضات بإيجاد اتفاق حول المسألة و على إثر ذلك، باشر رئيس الدبلوماسية الإسباني خفيير صولنا (Javier solana) صباح يوم افتتاح الندوة أخر سلسلة من المشاورات مع الوفود المتحفظة جدا لمحاولة الوصول إلى إجماع واسع حول البيان الختامي .

الفـرع الثـانـي

الافتتاح الرسمي لندوة برشلونة

لقد افتتحت رسميا ندوة برشلونة يوم 27 نوفمبر 1995، و في يومها تعثرت الأشغال بسبب نفس نقاط الاختلافات التي لا زالت قائمة .

من بين نقاط الاختلاف هو رغبة سوريا تحديدا في طرح نزاع الشرق الأوسط وبكل أبعاده في هذا اللقاء ، مما جعل وزير خارجية إسبانيا خفيير صولنا (Javier SOLANA) يقول: " بأن برشلونة ليست المكان الملائم لحل نزاعات الشرق الأوسط ". وأضاف من جهته رئيس الدبلوماسية الفرنسية هرفي دو شاريت (Hervé De Charette) قائلا : " طموحنا ليس الوصول إلى هذا المكان لحل نزاعات الشرق الأوسط".

في الواقع " تقابل " السوريين و الإسرائليين على هذا الموضوع ، لكن تمسك كلاهما بموقفه المتشدد .

و من جهته ، أظهر الاتحاد الأوروبي نفسه " طموحا " لما أراد أن يتطرق لمواضيع مثل مكافحة الإرهاب ، لأنه موضوع خلاف للعديد من شركائها العرب .

لكن أمام هذه الأوضاع ، لم تفاجئ الدول 15 [1] بهذه العقبات التي يمكن أن تعرقل عملية المصادقة على البيان المشترك .

---

[1] – دول الاتحاد الأوروبي .

و حسب رأي أحد الدبلوماسيين الأوروبيين : " أن هذه النقطة ستحل في الدقيقة الأخيرة، لأنها تتعلق بمسار السلام في الشرق الأوسط " .

و كذلك حسب رأي بعض الخبراء، أن الأشغال التحضيرية للندوة أعطت أهمية كبرى لمشاكل الشرق الأوسط .

و لجلب انتباه المشاركين ، تدخل بعض الخبراء المغاربين بصفة فعالة من أجل أن يسترد المغرب العربي [2] مكانه و أن يكون من ضمن انشغالات الندوة .

من جهتها أصرت الجزائر على نقطتين هما :

- السياسة و الأمن مرتبطين بالإرهاب .
- و كذلك مسألة معالجة المديونية سياسيا .

فيما يخص مسألة الإرهاب ، كان هناك تقدم ملحوظ على مستوى الخبراء ، لأنهم قالوا : "يجب أن تعترف أوروبا بمسؤوليتها و أحيانا تغاضيها للمسألة " ، " من الواضح أن أوروبا لا يمكن أن تلتزم بالاتفاق على مكافحة الإرهاب إلا عن طريق وثيقة. من المعروف ، أن الإرهاب لا يعترف بالحدود الجغرافية و لا حدود له و أنه لا يقتصر على الجزائر وحدها ، فهو يمس الأوربيين كذلك " ، كما صرح الجانب الجزائري .

و حول هذه المسألة ، صرّح وزير خارجية مصر عمرو موسى: " بأن الندوة منحت اهتماما خاصا لهذه المسألة على غرار المنظمات الدولية و الإقليمية الأخرى " .

و أضاف موضحا :" أن هذه المسألة ، أصبحت ظاهرة عالمية تهدد أمن واستقرار كل الدول". و في الأخير، أشار عن وجود موقف متناسق إزاء مسألة الإرهاب .

فضلا عن ذلك ، يجب الإشارة إلى أن أثناء الندوة بقي مقعد اتحاد المغرب العربي شاغرا ، يوجد هذا الأخير بين مقعدي الاتحاد الأوربي و جامعة الدول العربية. لقد أخذ هذا القرار بسبب غياب ليبيا و حضور موريطانيا لهذه الندوة كضيفة .

---

[2] – يجدر الإشارة أن ندوة برشلونة كانت تتعلق في البداية بخمس دول من شمال إفريقيا .

أثناء الأشغال من بين النقاط التي تعثر فيها الخبراء هي التي تتعلق بمسألة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (TNP) و التي اعترضت عليها اسرائيل. لكن بعد العديد من المحادثات، وافق الوفد الإسرائيلي على النداء بشرط أن تدخل هذه التسوية في مسار السلام و نزع السلاح في كل منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران والعراق .

و حول موضوع " الأسلحة ذات الدمار الشامل " أرادت مصر أن تقود اسرائيل للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (TNP). و بسبب الاختلاف الذي شب بين تل أبيب و القاهرة حول هذه المسألة كادت أن تنقلب ندور برشلونة إلى ندوة الشرق الأوسط.

إذا كانت بعض الاختلافات في المحور السياسي و الأمني للبيان الختامي تدور حول تعريف الإرهاب و علاقاته بتقرير المصير ، مراقبة نزع السلاح و إنشاء منطقة خالية من الأسلحة ذات الدمار الشامل ، فإن المسائل العالقة و المتعلقة بالمديونية وتسهيل عودة المهاجرين غير القانونيين ، أين وجدت متابعة الندوة حل مبدئي بالرغم من أن الصيغة لم ترض كل الوفود ، كما يقال داخل الأوساط العربية في برشلونة .

الفـرع الثـالـث

اختتــام نــدوة بـرشلـونــة

لقد استأنفت الأشغال في اليوم الثاني للندوة و تشكلت لهذا الغرض ثلاث طاويلات مستديرة لمناقشة بالتعاقب ثلاث مواضيع هي :

1) – تحديد فضاء مشترك للسلم و الاستقرار .

2) – بناء منطقة رفاهية مشتركة .

3) – تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية .

بهذه المناسبة ، قدم وزير خارجية فرنسا هرفي دو شاريت (Hervé De Charrette) مشروعه حول " إقامة عقد أورو– متوسطي"، شبيه بالذي اقترحته باريس لدول أوروبا الشرقية. سيكون هذا المشروع حسب باريس عبارة عن تدريب على دبلوماسية وقائية وإطار يحل من خلاله بعض النزاعات بطريقة سلمية .

و أثناء تدخلات المشاركين (*) في النقاش ، أبلغت اللجنة الأوروبية المنظمة للأشغال الوفد الإسرائيلي بأن الوقت غير ملائم لتدخله في النقاشات ، تفاديا لتأجج الاختلافات بين دول المنطقة ، كما صرح به في وسط الوفد اللبناني .

تعارض الإسرائيليين و السوريين يدور دائما حول مسألة تعريف الإرهاب بالإضافة إلى تمسك دمشق بالاعتراف " بالحق في الدفاع الشرعي " الذي تقصد به الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل و هذا ما ترفضه الدولة العبرية. لذا بقيت المفاوضات مستمرة بين الطرفين لمحاولة الوصول إلى اتفاق حول المحور السياسي للبيان الختامي، حسب تصريحات مصدر دبلوماسي إسباني .

(*) – **من بين دول الشرق الأوسط ، التي أدرجت في قائمة المتدخلين في النقاش هي : سوريا ، لبنان ، والسلطة الفلسطينية .**

و في هذا الصدد، صرح المتحدث باسم [1] وزير خارجية فرنسا هرفي دو شاريت (Hervé De Charrette) قال : " بأن هذا الأخير لعب دور الوسيط بين سوريا و إسرائيل و قام بمحادثات في هذا المجال مع نظيره الإسرائيلي ، اهود براك والسوري فاروق الشرع " .

و حول هذا الموضوع، صرح من جانبه المحافظ الأوروبي المكلف بالعلاقات مع الدول المتوسطية مانويل مارن (Manuel Marin) بما يلي : " حضورنا لهذا التداخل كمتفرج بسيط لتعلقة بمسألة ثنائية في هذه الندوة و التي تعتبر مستقلة عن النزاعات الإقليمية " ، و أضاف قائلا بأن : " ندوة برشلونة ليست الإطار لحل مسار السلام في الشرق الأوسط " .

خلال هذا الوقت ، صرح المتحدث باسم وزير خارجية فرنسا بأن المصادقة على البيان الختامي تعرقلت بسبب أربع نقاط أساسية و هي :

1) – تعريف الإرهاب ،

2) – تقرير المصير ،

3) – منع انتشار الأسلحة النووية ،

4) – مكان انعقاد الندوة الأورو– متوسطية المقبلة .

و أضاف نفس المصدر ، بأن " الأوروبيين لا يريدون إدراج " تحفظات " في البيان الختامي " ، " و إنهم يحاولون الحصول على بيان شامل بدون تحفظ أي دولة مشاركة " .

لذا اجتمعت الدول 15 للتشاور في أخر اجتماع لها لمحاولة إيجاد تسوية حول المحور السياسي ، لكن أمام تعنت الطرفين و للخروج من هذا المأزق ، فكر الأوروبيون في حلّ يتمثل في السماح لدولة أن تدلي بتحفظ واحد على البيان الختامي، و كان هذا الإشكال سبب تأخير موعد المصادقة على هذا البيان .

---

[1]- **Yves DOUTRIOUX , porte parole du Ministre des affaires étrangères Français.**

الجزائر من جهتها لم تدخر أي جهد طول مدة انعقاد أشغال الندوة ، لتقريب وجهات النظر بين الأطراف لاسيما العربية. لقد كللت جهودها بالنجاح لأنه بناءا على طلبها تم فصل الفقرة الخاصة بالإرهاب أثناء التحرير النهائي لها من فقرة موالية تتعلق بمكافحة الإجرام و آفة المخدرات .

أما سوريا فقد نجحت في إدراج بند يؤكد دعم كل المشاركين في برشلونة حول تحقيق سلام عادل و شامل في النزاع الإسرائيلي العربي مستندا في ذلك على قرارات الأمم المتحدة .

كما نجحت كذلك مع لبنان في إدخال بند يتعلق " بحق استعمال الوسائل المشروعة ضد احتلال الأراضي بالقوة ، بمعنى حق المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي" .

مما جعل سوريا تعبر عن ارتياحها للنتائج التي توصلت إليها الندوة و أكدت بأن " الحوار الذي أقيم بين أوروبا و العرب سيبعث على رمي أسس جديدة للعلاقات " ، كما جاء في اليومية الحكومية السورية " تشرين " و أضافت بأن " ترجمة نتائج برشلونة في الميدان هي مسؤولية أوروبية " و أكد نفس المصدر بأن " الدعم الأوروبي لسلام عادل وشامل سيعطي دفعا لمسار السلام في الشرق الأوسط " .

و بطلب من فرنسا، أضيف البند التالي في البيان الختامي " دراسة جميع الظروف من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين الشركاء و عدم العمليات التي تهدف إلى إنشاء منطقة سلم و استقرار بما في ذلك إمكانية وضع عقد أورو – متوسطي " .

لقد تم التوصل إلى إجماع بعد لقاءات "مراطونية " و جهود مكثفة سخرت لحّل المسائل العالقة في المحور السياسي .

و بعد تأخر دام أكثر من ساعتين عن الموعد المحدد ، صادق وزراء خارجية الدول 27 ، المشاركة في ندوة برشلونة على البيان الختامي .

المطلب الثالث

البيان الختامي لندوة برشلونة.

اجتمع ممثلو الدول الخمس عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع ممثلي اثنى عشرة دولة متوسطية ، بالإضافة لممثل عن المجلس الأوروبي خافيير صولانا (Javier Solana) الذي يترأس الندوة و أخر عن المفوضية الأوروبية مانويل ماري (Manuel Marin) في مدينة برشلونة الإسبانية في 27 و 28 نوفمبر 1995، لأنهم تفطنوا للأهمية الاستراتيجية للمتوسط و كذلك بهدف إعطاء بعد جديد لعلاقاتهم المستقبلية و جعلها تقوم على تعاون شامل و متضامن و الحفاظ على علاقات حسن الجوار و التاريخ المشترك الذي يربط بينهما .

لقد توجت هذه الندوة بالمصادقة على بيان ختامي [1]، و جاء في الصفحات الأولى منه بذكر ضرورة و أهمية التركيز على خلق علاقات متعددة الأطراف تقوم على روح الشراكة و احترام ما يميز كل طرف على حد ى من الأطراف المساهمة، أو تمت الإشارة إلى أن هذه المبادرة الأورو – متوسطية لم تأت لتحل محل أعمال أخرى و مبادرات اتخذت لصالح السلام ، الاستقرار و تنمية المنطقة ، و إنما جاءت لتدعمها و تساعدها على النجاح .

المشاركون يدعمون تحقيق سلام شامل ، عادل و دائم في الشرق الأوسط مستندا في ذلك على قرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة و إلى المبادئ والأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، و التي تتضمن مبدأ " الأرض مقابل السلام " مع كل ما يعنيه هذا التعبير من معنى .

في الحقيقة ، يتوضح موضوع الشراكة الأورو– متوسطية من خلال فقرات البيان الختامي لندوة برشلونة ، الذي وافقت عليه الأطراف المشاركة في الاجتماع والذي يهدف إلى إقامة شراكة بين تكتل الاتحاد الأوروبي من جهة ، و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من جهة أخرى و ذلك في المجالات الثلاثة التالية :

---

[1] - Voir Annexe : La déclaration de Barcelone adoptée lors de la conférence Euro - Méditerranéenne 27 et 28 Nov 1995 , Version Finale 2.

المجال الأول: – الشراكة في السياسة والأمن (إقامة منطقة مشتركة للسلم والاستقرار).

المجال الثاني: –الشراكة في الاقتصاد و المال (بناء منطقة رفاهية مشتركة) .

المجال الثالث: –الشراكة في المجالات الاجتماعية ، الثقافية و البشرية (تنمية الموارد البشرية ، تشجيع التفاهم بين الحضارات المختلفة و التبادل بين المجتمعات المدنية) .

"**سأركز على المجال الأول الذي هو محور بحثي المتواضع هذا** " .

أولا :- **الشراكة في السياسة و الأمن**

لقد عبرّ المشاركون في الندوة على أن السلم و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر المتوسط هو هدف جماعي مشترك. يجب العمل على ترقيته و تعزيزه بكافة الوسائل التي يملكونها .

و لهذه الغاية ، اتفق المشاركون على الالتقاء بشكل دوري لإقامة حوار سياسي مدعم مبني على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي و التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي و الخارجي .

و من هذا المنظور ، اتخذ المشاركون عددا من المبادئ [1] أهمها ما يلي :

- التنسيق و العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي ، لاسيما التي تنبثق عن الآليات الإقليمية و الدولية الذين هم طرفا فيها ،

- العمل على تطوير دولة القانون و الديمقراطية في أنظمتهم السياسية ، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل واحد منهم في اختيار و تطوير بكل حرية نظامه السياسي– الاجتماعي، الثقافي – الاقتصادي و القضائي ،

- العمل على احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و كذلك ضمان الممارسة الفعلية والشرعية لهذه الحقوق و الحريات، بما فيها حرية التعبير ، حرية المشاركة في صنع السلم ، حرية الفكر ، حرية ممارسة الأديان ، إلغاء التمييز بين الأعراق ، الجنسيات ، اللغات ، الأديان و الجنس ،

- العمل على احترام حقوق الشعوب المتساوية و حقها في تقرير المصير، و إقامة الحوار بين الأطراف المعنية في قضايا حقوق الإنسان، الحريات الأساسية ، العنصرية و التعصب العرقي ،

- العمل على احترام المساواة في السيادة و كذا احترام الحقوق المرتبطة بالسيادة وتنفيذ بحسن نية الالتزامات المتعهد بها طبقا للقانون الدولي ،

- الامتناع عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لدولة شريكة أخرى وفقا لقواعد القانون الدولي ،

- العمل على حل النزاعات بين الدول الشريكة بالوسائل السلمية ، دعوة كل المشاركين على عدم اللجوء للتهديد أو استعمال القوة بما في ذلك الاستحواذ على الأراضي بالقوة و التأكيد على حق الممارسة الكلية للسيادة بالطرق الشرعية وفقا لميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي ،

---

[1] – اتفق المشاركون على ثلاثة عشرة فقرة تم ذكرها في البيان الختامي تحت هذا الجانب و المرفق في الملحق ولقد تم اختصارها و دمجها في عشر فقرات .

- العمل على تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب و مكافحته و ذلك عن طريق المصادقة و تطبيق الآليات الدولية الملتزمين بها .....إلخ ،
- العمل سويا على مكافحة انتشار و تنوع الإجرام المنظم و محاربة آفة المخدرات بكل أشكالها ،
- العمل على تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية ، الكيماوية و البيولوجية بالانضمام و الخضوع إلى مجموعة الأنظمة الدولية والإقليمية المتعلقة بهذا الشأن مثل : TNP – CWC – BWC و ... CTBTإلخ.

و في نهاية الإعلان ، اتفق المشاركون على ضرورة متابعة و تنفيذ ما جاء في البيان من خلال عقد اجتماعات دورية لوزراء خارجية الدول المشاركة. ستكون مختلف الأعمال محل متابعة على شكل اجتماعات موضوعية مغلقة للوزراء ، المسؤولين و الخبراء .

تبادل الخبرات و المعلومات ، اتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو عبر كل الوسائل الأخرى الملائمة .

ستشجع كذلك الاتصالات على مستوى البرلمانيين ، السلطات الإقليمية ، الجماعات المحلية و الشركاء الاجتماعيين .

ستنعقد " اللجنة الأورو – متوسطية لمسار برشلونة " على مستوى المسؤولين السامين وهي مشكلة من ترويكا الاتحاد الأوروبي و ممثل عن كل شريك متوسطي ، اجتماعات دورية من أجل تحضير لقاء وزراء الشؤون الخارجية ، لتحديد الوضع و تقييم متابعة مسار برشلونة في كل عناصره و إتمام برنامج العمل .

و تم تحديد الفصل الأول من عام 1997 كموعد لأول جلسة ستنعقد في أحد الدول المتوسطية الاثنى عشر الشريكة للاتحاد الأوروبي .

ثانيا : – برنامج عمل الندوة

لقد تضمن الشق الثاني من البيان ما يسمى " ببرنامج عمل " الواجب اتباعه من جميع الدول المشاركة في المجالات المذكورة أعلاه من أجل إنجاح تلك الشراكة الأورو–متوسطية.

و في هذا السياق ، جاء البرنامج موزعا إلى المجالات المذكورة و شارحا بالتفصيل الخطوات العملية التي تود الشراكة تحقيقها خلال الفترة الزمنية القادمة .

و من الطبيعي أن يكون هدف البرنامج تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان برشلونة واحترام مبادئه من خلال المشاريع المتعددة الأطراف ، التي ستأتي متممة أو مكملة للتعاون الثنائي وتكون على شكل اتفاقية شراكة .[1]

---

[1] – تهدف اتفاقية شراكة في نهاية المطاف لانضمام الدول المعنية بالاتفاقية إلى الاتحاد الأوروبي .

الفصل الثالث

موضوع الشراكة السياسية و الأمنية لمسار برشلونة

إن الحصيلة التي يمكن استنتاجها بعد مرور خمس سنوات من انطلاق الشراكة الأورو–متوسطية في برشلونة هو أنها لم تصل بعد للنتيجة المرجوة من قبل مؤسسيها.

و في الواقع، تعد نتائج هذا المسار معتدلة، لأنه تعرض لعدة مشاكل، أهمها تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط التي أثرت سلبا على الشراكة، لاسيما في محورها السياسي والأمني.

سيعرف البعد المؤسساتي كذلك تأخرا في حالة ما إذا ارتأت الشراكة أن تبقى قضية كبار المسؤولين. كما أن هذا المسار يفتقد إلى الدفع السياسي اللازم الذي يمكن أن يمنحه له الوزراء أو رؤساء الدول .[1] و من جهة أخرى، نلاحظ أن تواريخ الندوات الوزارية متباعدة نوعا ما (حوالي 18 شهر بين كل واحدة من الندوات الرسمية، تخللتها اجتماعات غير رسمية): برشلونة نوفمبر 1999، فاليتا أفريل 1997، شتوتغارت أفريل 1999 و مرسيليا نوفمبر 2000. يجدر الإشارة أنه لم يكن هناك أي اجتماع لرؤساء الدول أو الحكومات.

لقد نوهت الجزائر من جهتها على ضرورة القيام بحصيلة للشراكة بغرض إظهار النقاط الإيجابية و نقائص هذا المسار. و بالفعل، حضي هذا المسعى بالقبول من طرف الوزراء في مؤتمر لشبونة بالبرتغال .

بعد انعقاد ندوة برشلونة الأولى أيام 27 و 28 نوفمبر 1995، اجتمع وزراء خارجية الدول الـ 27 لأوروبا و جنوب المتوسط في فاليتا بجزيرة مالطا للقيام بالحصيلة الأولى للشراكة الأورو – متوسطية بالإضافة إلى اقتراح توجيهات جديدة من أجل تطوير

---

[1] – مجموعة دراسات صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تحت عنوان الشراكة الأورو – متوسطية، سنة 2000 ، ص ص 4 – 5 .

متوازن للمحاور الثلاثة للشراكة بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة. اتفق كل من الـ 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و شركائهم من الـ 12 دولة من جنوب البحر الأبيض المتوسط على أن تكون مالطا الدولة المحتضنة لثاني ندوة أورو– متوسطية لوزراء الشؤون الخارجية .

و في الحقيقة، فإن اختيار مالطا لإقامة الندوة راجع إلى رفض سوريا المشاركة في الندوة مع إسرائيل في حالة انعقادها في أي بلد عربي مادام أن مسار السلام في الشرق الأوسط لم يستأنف .

و للإشارة ، تم الاتفاق أثناء الندوة الأولى في نوفمبر 1995 ببرشلونة على أن تقام الندوة الثانية في بلد عربي، و من بين الدول العربية التي عبرت عن رغبتها في احتضان هذه الندوة : تونس و المغرب .

يعتبر المحور الأول المتعلق بالشراكة السياسية و الأمنية " الفرع الفقير " لمسار برشلونة لأنه لم يتحقق فيه تقدم كبير بسبب توقف مسار السلام في الشرق الأوسط .

يمكننا التطرق لموضوع هذا المحور من خلال المسائل التي يحتويها .

و لتوضيح ذلك، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: – الحوار السياسي ،

المبحث الثاني: – إجراءات الثقة ،

المبحث الثالث: – ميثاق السلام و الاستقرار في المتوسط ،

المبحث الرابع: – الوقاية و مكافحة الإرهاب.

المـبحث الأول

الحـوار الســياسي[1]

يعتبر برنامج عمل برشلونة بمثابة خطوط رئيسية لبدء تنفيذ الأهداف المحددة في إعلان برشلونة، الذي يشير إلى ما يلي: " من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام و استقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، سيجتمع مع موظفون سامون دوريا ... إلخ " .

نستنتج من ووراء هذه العبارة أنها تحمل في طياتها أحد أكثر الأهداف طموحا للسياسة المتوسطية، المتمثل في : خلق حوار سياسي مستمر بين الشركاء الـ 27 بالرغم من أنهم مختلفين كثيرا عن بعضهم البعض .

و بعد مرور خمس سنوات، أصبح هذا الهدف حقيقة سواء على الصعيد الإقليمي أو على المستوى الثنائي .

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: – على المستوى الإقليمي .

المطلب الثاني: – على المستوى الثنائي .

---

[1] - **Partenariat Euro- Med : le processus de Boucelone, 5 ans après 95 – 2000, Commission Européenne, Bureau d'Alger , 2000, PP 8 - 9.**

المطلب الأول

على المستوى الإقليمي

جرت مشاورات بانتظام و على كل المستويات و تعاقبت ندوات رسمية بعد برشلونة و هي ندوتي مالطا (أفريل 97) و شتوتغارت (أفريل 99) ، تخللهما اجتماع باليرمو الغير الرسمي في جوان 1998 لفحص النتائج المحققة بصفة عامة في مجال التعاون الأورو – متوسطي على مستوى وزراء الشؤون الخارجية .

و في نوفمبر 2000، انعقدت بمدينة مرسيليا بفرنسا رابع ندوة رسمية للمتابعة وسبقها هي الأخرى اجتماع لشبونة الغير الرسمي في ماي 2000 الذي اجتمع فيه وزراء خارجية الدول الـ 27 الأوروبية و المتوسطية، لمناقشة الاقتراحات التي ترمي إلى إعطاء دفع جديد لمسار برشلونة .

من أكبر انجازات الشراكة الأورو – متوسطية هو مواصلة الحوار السياسي في إطار مسار برشلونة بالرغم من أن مسار السلام في الشرق الأوسط كان في طريق مسدود.

و من جهتها، تقدمت الجزائر في هذه الندوة بسلسلة من الاقتراحات لدعم الحوار بين دول الضفة الجنوبية و الضفة الشمالية من المتوسط و إعادة تنشيط مسار برشلونة، كإعطاء دعم أكثر للحوار السياسي على مستوى وزراء خارجية الدول المتوسطية لهذا المسار الذي " يفتقد إلى إرساء مؤسسي في الحوار السياسي " .

و من بين اقتراحات الجزائر التي لا تمس بمراجعة أهداف مسار برشلونة، لكن بدعم الحوار عن طريق إنشاء أمانة دائمة تتكفل يوميا بتسيير التعاون شمال – جنوب.

المـطلـب الثانــي

علـى المستوى الثنائي

يرتكز الحوار السياسي الثنائي على سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة بين الشركاء المتوسطين و الاتحاد الأوروبي .

هذا، وقد تم توقيع اتفاقيات مع تونس في 17 جويلية 1995، مع إسرائيل في 20 نوفمبر 1995، مع المغرب في 26 فيفري 1996،مع منظمة تحرير فلسطين باسم السلطة الفلسطينية في 24 فيفري 1997، مع الأردن في نوفمبر 1997 و مصر مؤخرا.[1]

أما الجزائر، أمضت بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك يوم 19 ديسمبر 2001، بعد مرور أكثر من أربعة سنوات من المحادثات المكثفة و"المراطونية " بين الطرفين. و ينتظر توقيع اتفاقيات شراكة مع باقي الشركاء المتوسطين.

---

[1] – معلومات مأخوذة من مجلة الشراكة الأوروبية – المتوسطية، يصدرها مركز المفوضية الأوروبية بالجزائر، سنة 2000، ص 38 .

المـبـحث الثـانــي

إجـراءات الثــقة[1]

تعتبر إجراءات الثقة التي أصحبت فيما بعد تسمى بـ " إجراءات الشراكة " بمثابة أداة للشراكة السياسية و الأمنية، لذا حضيت هذه المسألة باهتمام كبير في أشغال مجموعة كبار المسؤولين و ذلك منذ انطلاق مسار برشلونة. لقد سجلت عملية فحص هذه الإجراءات نتائج ضعيفة، لأنها ظلت تعرقل و لفترة طويلة من طرف كل من سوريا ولبنان بسبب توقف عملية السلام .

من بين النتائج التي حققت في هذا المجال و تم اعتمادها هي الإجراءات الأساسية فقط. أذكر بعضها على سبيل المثال :

- مشروع نموذجي لوضع ميكانيزم الوقاية و تسيير الكوارث الطبيعية والإنسانية،
- دورات للإعلام و التكوين خاص بالدبلوماسيين ،
- تبادل المعلومات حول حالة الانضمام للاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، القانون الإنساني، مراقبة الأسلحة و نزع السلاح، وفي مجال مكافحة الإرهاب،
- وضع شبكة خاصة بنقاط الاتصال المتعلقة بالمسائل السياسية والأمنية (بين البعثات المعتمدة ببركسل) .

أما باقي الإجراءات و التي لم تتحقق إلى يومنا هذا بسبب معارضة كل من سوريا و لبنان، هي كالتالي:

- ملتقى معاهد الدراسات للدفاع (فرنسا) ،

---

[1] – مجموعة دراسات صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 6 – 7 .

- ملتقى حول إجراءات الثقة و الأمن (ألمانيا) ،
- موسوعة المصطلحات الخاصة بمسائل الدفاع، الأمن و الاستقرار (إيطاليا)،
- الإعلان المسبق عن المناورات العسكرية ذات أهمية ،
- ترقية التعاون في مجال التكوين في حفظ الأمن،
- دراسة إمكانيات دعوة انعقاد مؤتمر أورو متوسطي حول الأمن النووري...إلخ .

و حول هذه الإجراءات، طلبت الجزائر بفتح مناقشة في الموضوع من أجل معرفة الصعوبات الحقيقية التي تعرقل تقدمها. في حين، نلاحظ أن هناك تقدم في مسألة حساسة و ذات أهمية مثل الإرهاب. لقد لقيت المبادرة الجزائرية دعم أغلبية الشركاء، مما أدى بالرئاسات المتعاقبة للاتحاد الأوروبي إلى دعوة كل من سوريا و لبنان تقديم حلول بديلة.

لإجراءات الثقة طابعين، نتعرف عليهما من خلال هذين المطلبين:

<u>المطلب الأول</u> : – **إجراءات الأمن** " **اللطيفة** " (**Douces**) .

<u>المطلب الثاني</u>: – **إجراءات الأمن** " **الصلبة** " (**Dures**) .

المـطلـب الأول

إجراءات الأمن " اللطيفة " (Les mesures de sécurité "douces")

إن الإجراءات المعتمدة ليومنا هذا في المجال الأول لمسار برشلونة و الخاص بالشراكة في السياسة و الأمن هي إجراءات الأمن " اللطيفة ". فهي تهدف عن طريق وسائل التعاون المختلفة التي ذكرت آنفا تحت بند الإجراءات الأساسية إلى بعث الثقة بين الدول المشاركة لكي تتمكن من العمل و التعاون فيما بينها في إطار مسار برشلونة دون أدنى مخاوف أو حساسيات. لكن لم يشهد هذا المحور الأول تقدما كما سطر له بسبب الوضع الذي آل إليه الشرق الأوسط و انعكاسه على مسار برشلونة.

المـطلـب الثانـي

إجراءات الأمن " الصلبة " (Les mesures de sécurité « dures »)

لحد الآن تم اعتماد في إطار المحور الأول لمسار برشلونة على أشكال التعاون " اللطيفة" (Douces) التي خصصت لإقامة الثقة بين الدول المشاركة .

لكن بعد تدهور الوضع في الأراضي العربية المحتلة و الانسداد الذي وصل إليه مسار السلام في الشرق الأوسط، أصبح بإمكان المشاركين اتخاذ إجراءات الأمن " الصلبة" (dures) .

و يمكن لهذه الأخيرة أن تتضمن على المدى البعيد عملية توزيع المعلومات حول القدرات العسكرية، و إزالة الألغام و العمليات المشتركة للحفاظ على السلم بالإضافة إلى الرقابة المتبادلة للتمارين العسكرية و مهمات المراجعة (Missions de vérifications)[1].

---

[1] - partenariat Euro - Med : le processus de Barcelone, 5 ans après 95 –2000 , op, cit , P 19.

المبحث الثالث

ميثاق السلام و الاستقرار في المتوسط

اعتمدت رسميا فكرة إنشاء ميثاق أورو – متوسطي للسلام و الاستقرار خلال الندوة الثانية الأورو – متوسطية لوزراء الشؤون الخارجية التي انعقدت في أفريل 1997 بمدينة فاليتا بجزيرة مالطا .

لقد عرقل هذا المشروع لفترة طويلة بسبب اعتراض كل من سوريا و لبنان ، وقاما بربط مسألة تقدم هذا المشروع بمدى تطور مسار السلام في الشرق الأوسط .

حظي هذا المشروع منذ انطلاقه بعدة مساهمات قامت بها كل من الرئاسات المتعاقبة للاتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطين الآخرين .

عرف هذا المشروع دفعا جديدا عند انطلاق اجتماع باليرمو الغير الرسمي المنعقد بتاريخ 3 و 4 جوان 1998 و الذي يعدّ تحضيريا لندوة شتوتغارت (بألمانيا) في 15 و 16 أفريل 1999.

حيث كلف وزراء خارجية الدول الـ 27 المتوسطيين لجنة من كبار المسؤولين من دول ضفتي المتوسط للعمل على إنهاء مشروع الميثاق من أجل تحقيق تقدم قبل انعقاد ندوة شتوتغارت .

و بتاريخ 24 نوفمبر 1998، انعقد ببروكسل لقاء مغلق لبحث مسألة الميثاق واعتبر هذا اللقاء الأول كلقاء ناجح لأنه و لأول مرة لم تعترض كل من سوريا و لبنان على فحص المسألة، و شاركت في مناقشة الأفكار. و حدد أجل جديد في شهر سبتمبر من سنة 1999 لتسليم المشاركات البديلة للمشروع الأوروبي خاصة من الجانب العربي.

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: – مشروع الرئاسة النمساوية .

المطلب الثاني: – وثيقة الرئاسة الألمانية .

المطلب الثالث: – دور الجزائر في إعداد الميثاق .

المطلب الأول

مشروع الرئاسة النمساوية [1]

لقد سمح المشروع المقدم في هذا الصدد من طرف الرئاسة النمساوية بإعداد مخطط عام حقق إجماعا حول النقاط التالية :

- يسجل هذا العمل في المدى الطويل،
- تسمى هذه الوثيقة بـ " الميثاق الأورو- متوسطي للسلام و الاستقرار ،
- يكون الميثاق وثيقة ملزمة سياسيا وليس قانونيا ،
- يصادق عليه في إجتماع وزاري عندما تسمح بالالتئامه الظروف السياسية (يقصد بهذه العبارة إعادة انطلاق مسار السلام في الشرق الأوسط)،
- تطبيق قاعدة الإجماع على جميع القرارات، الأعمال المشتركة ، الإجراءات والميكانزمات التي يتضمنها الميثاق ،
- إعادة التأكيد على أن يكون إعلان برشلونة 1995 أساس الشراكة الأورو- متوسطية .

---

[1] - مجموعة دراسات صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 9 – 10 .

المـطلب الثـانــي

وثيقـة الرئـاسـة الألمـانيـة [1]

في ندوة شتوتغارت ، تقدمت الرئاسة الألمانية بوثيقة مسماة " الخطوط الرئيسية المتعلقة بإعداد ميثاق أورو – متوسطي للسلام و الاستقرار ".

لقد أنجزت هذه الوثيقة من منطلق ملاحظات و تعديلات الشركاء ، و قرروا ارفاقها (Annexé) بخلاصات الرئاسة، لكي تصبح مرجع يرجع إليها كبار المسؤولين في أشغالهم المقبلة .

تتمثل أحد الخطوط الرئيسية في المبادئ التالية :

- احترام الأهداف و المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ،
- الاعتراف بعدم تجزئة الأمن في الفضاء الأورو– متوسطي و فيما وراءه ،
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل ،
- اللجوء لآليات (Instruments) الأمن التعاوني ،
- عدم التدخل في تسوية النزاعات الحالية ،
- مقاربة مشتركة و متوازنة لمسألة الاستقرار في الحوض المتوسطي .

---

[1] – **نفس المرجع ، ص ص 11 – 12 .**

المطلب الثالث

دور الجزائر في إعداد الميثاق

بما أن الجزائر تعتبر الميثاق عبارة عن مساهمة مهمة لتعزيز الحوار، لاسيما في المسائل الأمنية، فإنها نادت إلى تكثيف و إسراع وتيرة المحادثات الجارية. كما تقدمت بمساهمة شاملة و بناءة في الإجتماع المغلق حول الميثاق الذي انعقد ببروكسل في 25 نوفمبر 1999 و أكدت على ضرورة :

- تفادي تحرير ميثاق مكرر ،
- تفادي مقاربة طموحة جدا، لأن الدول الـ 27 المشاركة ليست العناصر الوحيدة للأمن و الاستقرار في المنطقة ،
- تدعيم الجهاز المؤسسي ،
- الوصول إلى مقاربة متوازنة تدخل في طياتها انشغالات دول الجنوب ،
- تدعيم الحوار السياسي على مستوى وزراء الشؤون الخارجية و ذلك عن طريق تكثيف اللقاءات ،
- تحويل مجموعة كبار المسؤولين إلى لجنة سياسية ،
- إعادة النظر في مسار القرار ،
- توسيع الحوار إلى وزراء الداخلية و العدل، كعناصر في المحور المدني للأمن .

لقد توصلت الأشغال بعد ذلك، حيث اجتمع كبار المسؤولين في اجتماع مغلق بهلسنكي ، عاصمة فلندا يوم 16 ديسمبر 1999 ، و كان الهدف منه ما يلي :

- الشروع في العمل التحضيري لإعداد ميثاق ينبثق من " المبادئ الرئيسية " التي صادق عليها وزراء خارجية الدول الـ 27 في شتوتغارت ،
- العمل على إتمام تبادل وجهات النظر حول مضمون الميثاق، والميكانيزمات الواجب إدخالها و انعكاساتها، و نقاط الارتكاز المؤسسي، و مغزى الميثاق (السياسي و الأمني و / أو الاقتصادي و الاجتماعي) ،
- مواصلة تبادل النظر على أساس وثيقتي الرئاسة الفلندية للوصول إلى مشروع ميثاق لتقديمه في الندوة الأورو- متوسطية التي تنعقد بمرسيليا بفرنسا في 15 و16 نوفمبر 2000 تحت الرئاسة الفرنسية .

و بعد أن كانت وجهة نظر موحدة باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، و هو الموقف المعتاد، اقتسمت الوفود الأوروبية المهام لتعبر كل دولة منها عن رأيها من مختلف الجوانب الذي يمس مشروع الميثاق .

و في هذا المجال، كررت سوريا و بحدة موقفها المتمثل في: لا ميثاق دون استرجاع الجولان .

يستنتج من مختلف التدخلات التي دارت في هذا الاجتماع أن الحوار حول الميثاق سجل تقدما كبيرا، و نلاحظ ذلك من خلال :

- ظهور اتجاه يوضح بأن كل شيء مبني على أساس مفهوم الأمن الشامل بمعنى (بعد سياسي، اقتصادي واجتماعي). وسيكون الميثاق خاصة أداة لـ:
  - تطوير المحور السياسي و الأمني الذي لم يسجل فيه تقدم كبير،
  - المساهمة في بسط الثقة كأساس للحوار السياسي المدعم و المنتظم في العديد من المستويات،
  - السماح بتوطيد و بطريقة واقعية القاعدة المؤسساتية للمسار (لجنة لمتابعة الوضع السياسي في المنطقة ، اجتماع استعجالي لوزراء

الشؤون الخارجية في حالة وجود ضغط أو أزمة ، مع توسيع ذلك لوزراء الداخلية) .

يجب أن لا يكون الميثاق كذلك نسخة من أشغال منظمات دولية أخرى عن طريق تطوير علاقات التعاون مع المنظمة للأمن و التعاون في أوروبا (OSCE)، الحلف الأطلسي و اتحاد أوروبا الغربية (UEO) .

يجدر الإشارة، إلى أنه لم يتم المصادقة على الميثاق الأورو متوسطي للسلام والاستقرار في المنطقة إلى حد الآن بسبب اعتراض بعض الدول العربية المتوسطية، لاسيما سوريا، التي ترى بأن المصادقة على الميثاق و تنفيذ محوره الأمني بصفة خاصة مرهون بتطور مسار السلام في الشرق الأوسط .

لذا، أجلت عملية المصادقة على هذا المشروع التي كانت من المفروض أن تكون في ندوة مرسيليا التي انعقدت في نوفمبر 2000 إلى تاريخ لاحق، أي عندما تسمح الظروف السياسية بذلك، و يقصد به إعادة انطلاق مسار السلام و تحسن الوضع في الشرق الأوسط.

المبحـث الـرابـع

الوقـاية و مكافـحة الإرهـاب

نعالج موضوع الوقاية و مكافحة الإرهاب في مطلبين :

المطلب الأول : – الموقف الأوروبي من الإرهاب : من الرفض إلى الاعتراف به كظاهرة دولية .

المطلب الثاني : – الموقف العربي من الإرهاب : دور الجزائر المتميز.

المـــطلـب الأول

الموقف الأوروبي من الإرهاب : من الرفض إلى الاعتراف به كظاهرة دولية

بالرغم من مسألة الوقاية و مكافحة الإرهاب أدرجت في إعلان برشلونة ، إلا أنه كان عبارة عن طابو (Tabou) و بقي كذلك لفترة طويلة بسبب تصلب موقف الدول الأوروبية، و هذا راجع حسب رأيهم إلى عدم وجود إجماع على مستواهم، كما أنهم كانوا يرون أن هذه المسألة تتعلق بالاختصاص الوطني لكل دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي من جهة، و من جهة أخرى اعتراض كل من لبنان و سوريا على وجه التحديد على مسألة تعريف الإرهاب و عدم خلطه بمسألة مقاومة الاحتلال وتقرير المصير ، كما أراد أن يفعله الطرف الأوروبي .

لقد تغاضت الدول الأوروبية كثيرا عن هذا الموضوع بالرغم من أنها تدرك تماما بأن لها مسؤولية شبه كاملة في دعم الشبكات الإرهابية عن طريق منح أعضاءها كل التسهيلات داخل أراضيها، كما أنهم يتمتعون بحماية كافية في هذه الدول .

لقد ظلت أوروبا تتجنب مناقشة هذا الملف الحساس داخل إطار مسار برشلونة مع الدول العربية التي عانت من ظاهرة الإرهاب و على رأسها الجزائر، لأن حسب منظور أوروبا هذه الظاهرة لها طابع محلي و يجب معالجتها عن طريق حلول سياسية، كما كانت تقوله دائما للجزائر .

و في ندوة فاليتا بمالطا المنعقدة في أفريل 1997، شدد السيد أحمد عطاف، وزير خارجية الجزائر الأسبق على ضرورة أن " تتصدى جميع الدول الأورو– متوسطية للخطر الجديد، المتمثل في الشبكات الإرهابية، و ذلك من خلال مسعى مشترك " و تأسف السيد عطاف لما يصفه " بالمواقف المحتشمة و تحفظ الشركاء في تناول الموضوع بفعالية ". وهذا من شأنه أن يصعب تحقيق الأهداف و تجسيد المبادئ التي تبنتها ندوة برشلونة، حسب السيد عطاف.

لكن الجزائر لم تيأس و أصرت على موقفها الرامي إلى فتح نقاش حول هذه الآفة التي تشكل خطرا حقيقيا على استقرار و أمن المنطقة ، لأنها لا تقتصر على الجزائر وحدها ، عندها شعر الأوروبيون بإمكانية وصول هذا الخطر إليهم، خصوصا بعدما تعرضت فرنسا لبعض الاعتداءات الإرهابية، مما جعل الطرف الأوروبي يغير موقفه و يوافق على فتح المناقشات حول هذه المسألة. و هذا ما أكده السيد روبن كوك (Robin Cook) وزير خارجية بريطانيا السابق باسم رئاسة بلاده للاتحاد الأوروبي في اجتماع باليرمو الغير الرسمي في جوان 1998 عند لقاءه بالسيد أحمد عطاف، بأن أوروبا سوف تولي أهمية كبيرة للطلب الجزائري الذي تقدمت به في نفس هذا الاجتماع و الخاص بملف الإرهاب.

و بالفعل، تبنت فيما بعد عدة دول أوروبية الرؤية الجزائرية القائمة على فكرة أن "الإرهاب عابر الحدود، و مثلما هو وثيق الصلة بالجريمة المنظمة، فإنه في المقابل يجد في اتفاقية شنغن (Shengen) إطارا للتحرك عبر حدود الدول الأوروبية ".

كما عبر السيد روبن كوك (Robin Cook) عن رغبة دول الاتحاد الأوروبي في انتهاج المزيد من الشفافية، و جدد موقفه الصارم إزاء ظاهرة الإرهاب .

وحسب التصريح الذي أدلى به السيد وليام بورنس (William Burns) ، مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط ، للصحافة بمناسبة زيارته للجزائر يوم 9 ديسمبر 2001 ، حيث قال : " بأن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة بأن تقوم بواجبها اتجاه مسألة الإرهاب " [(1)].

و حسب رأي، لم تكن تحركات الولايات المتحدة الأمريكية سريعة و صارمة بهذا الشكل لولا الاعتداء الإرهابي الذي مسها يوم 11 سبتمبر 2001 .

---

(1) - le Quotidien liberté du 10/12/2001 , P 24 .

المطلب الثانـي

الموقف العربـي من الإرهاب

- دور الجزائر المتميز :

إذا كان اعتراض كل من لبنان و سوريا بشكل خاص على تعريف الإرهاب والحرص على إقامة تفرقة بين الأعمال الإرهابية و حق المقاومة ضد المحتل الإسرائيلي و مسألة تقرير المصير فإن الجزائر تميزت في هذه المسألة منذ الوهلة الأولى من انطلاق المسار بالدور الأساسي و الفعال الذي قامت به لتبرهن للمجتمع الدولي بصفة عامة و الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بأن هذه الظاهرة لا تقتصر على الجزائر وحدها و إنما أصبحت كل دولة مهددة بهذه الآفة الخطيرة .

فهي إذن ظاهرة دولية لم يعد خطرها ينحصر في منطقة محددة، و هذا ما جعل مصر تنادي بضرورة عقد ندوة دولية حول الإرهاب .

أما الجزائر ، فلقد قدمت أثناء انعقاد أشغال لقاء بيروت التنسيقي بين الدول العربية المشاركة في 1 و 2 جوان 1998 وثيقة عمل رسمية تدعو فيه إلى إقامة تعاون من أجل مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، قبل أن تحال من جديد إلى اجتماع الخبراء ووزراء خارجية الدول الـ 27 بمدينة باليرمو الإيطالية .[*]

يحتوي المشروع الجزائري " للوقاية و مكافحة الإرهاب " على تسعة (09) مبادئ أساسية هي :

1 – عدم تجزئة الأمن و الاستقرار في الفضاء الأورو متوسطي ،

2 – احترام حقوق الإنسان و تطوير دولة القانون و الديمقراطية ،

3 – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع احترام سيادتها ،

---

[*] – **هو اجتماع غير رسمي ، انعقد بتاريخ 3 و 4 جوان 1998 .**

4 – إدانة العنف بكل أشكاله و رفضه كطريقة للتعبير السياسي ،

5 – استعمال العنف من أجل أهداف سياسية يعتبر تهديدا لتطوير دولة القانون والديمقراطية و قيم حقوق الإنسان ،

6 – التمييز بين الإرهاب و حق المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي ،

7 – التعاون للوقاية و مكافحة اللا تسامح و التمييز العنصري و معاداة الأجانب و التطرف الديني و التي تشكل تهديدا للاستقرار ،

8 – التعاون من أجل تقوية الثقة و الأمن ،

9 – إدانة و بدون غموض الإرهاب بكل أشكاله و ضرورة العمل على القضاء عليه على المستوى الثنائي و عبر تعاون متعدد الأطراف .

و في تقدير الجزائر، فإن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب يكون عبر ثماني (08) خطوات ملموسة تتولى القيام بها الدول المتوسطية من خلال :

1 – تفكيك الشبكات الإرهابية ،

2 – الوقاية من استعمال أراضي كل دولة من الدول الأعضاء من أجل تخطيط أو إدارة أو تبني الأعمال الإرهابية ،

3 – منع جمع الأموال و مراقبة حركاتها عبر البنوك و متابعة أنشطة الجمعيات الدينية و الخيرية ،

4 – منع إصدار و نشر و الإتجار و توزيع وثائق تحريضية (منشورات، مقالات، وسائل سمعية بصرية و أجهزة اتصال إلكتروني) ،

5 – تفادي استعمال وسائل الإعلام لأغراض الدعاية الإرهابية ،

6 – السهر على ألا يكون حق اللجوء غطاءاً يستعمله الإرهابيون بتكييف المواد المعنية في التشريعات الوطنية ،

7 – السهر على ألا يسمح فضاء شنغن (Shengen) للعناصر المشتبه فيها كأعضاء في الشبكات الإرهابية التي تسندها من السفر و التنقل بحرية ،

8 – التكوين و الإشراف في مجال مكافحة الجريمة المنظمة كتفكيك شبكات المتاجرة بالأسلحة و التعاون لمكافحة تهريب المخدرات وتبادل المعلومات حول الإجراءات للوقاية من تزوير وثائق السفر والتعاون المتبادل في الميدان القضائي من أجل منع الإرهاب من اللجوء و بدء مفاوضات لاتفاقيات ثنائية لتسليم العناصر الإرهابية ،

و حسب عدد من الملاحظين ، سيكون هذا المشروع محورا أساسيا في عمل مجموعة الخبراء الخاصة بمكافحة الإرهاب و التي تشكلت عقب اجتماع اللجنة السياسية لمسار برشلونة يومي 18 و 19 ماي 1998 ببروكسل في بلجيكا .

و من جهته، صرح الرئيس الفرنسي جاء شيراك (Jacques Chirac) عند زيارته الخاطفة للجزائر في أواخر نوفمبر 2001، اثر كارثة 10 نوفمبر المؤلمة ، بأن فرنسا ستحارب الإرهاب الدولي. لقد اتخذت هذا القرار لمواجهة التحالف الروسي– الأمريكي الذي يقصّي أوروبا من اللعبة .

لذا، تعمل فرنسا جاهدة لتطوير علاقاتها مع الدول العربية، لاسيما الدول المغاربية لكسبها.[1]

---

[1] - **GUEMACHE Louis, quotidien Liberté du 1 er 12/2001 . P 3**

و بعد ما كان الاتحاد الأوروبي يطالب الجزائر بإبعاد ملف الإرهاب من مفاوضات الشراكة الأورو– متوسطية على أساس أن الدول الـ 15 العضوة في الاتحاد لا تملك سياسة أمنية موحدة لارتباطها بسيادة الدول، و دعاها إلى معالجة المسألة عبر اتفاقيات ثنائية، يبدو الآن و بوضوح أن الاتحاد الأوروبي يريد تنشيط اللقاءات المتوسطية في هذا الإطار مع تكييف نوعي لمعالجة آفة الإرهاب. إنها مؤشرات تؤكد انشغال أوروبا بهذه الظاهرة التي تعد عامل لا استقرار ليس للأمن المتوسطي فحسب ، بل تهدد أيضا أوروبا الموحدة و العالم بأكمله .[1]

و في هذا السياق، أشار مصدر دبلوماسي لجريدة الخبر الجزائرية [2] أن المسألة الوحيدة التي لها مرجعية عربية محددة هي مسألة مكافحة الإرهاب، خاصة بعد مصادقة وزراء العدل و الداخلية للدول العربية .[3] على اتفاقية لمكافحة الإرهاب " .

و أشار من جهته السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني في خطابه أمام المشاركين في الندوة الثالثة للأمن و التعاون في المتوسط التي انعقدت يوم 31 مارس 2000 بمرسيليا، بأن الجزائر لم تدخر أي جهد لجذب انتباه الرأي العام الدولي حول الأبعاد الدولية الخطيرة و المدمرة للإرهاب، لأنه يشكل عنصر مؤثر على استقرار وأمن شعوب المنطقة .

---

[1] – أنيس رحماني : " خطوة نحو التكفل بملف الإرهاب، " يومية الخبر ، الجزائر 20 جوان 1998 ، ص3 .

[2] – مقال لـ أ. رحماني : نحو مقترحات عربية مشتركة لاجتماع باليرمو، جريدة الخبر، المؤرخة في 2 جوان 1998 ، ص 3 .

[3] – يجدر الإشارة إلى أن الدول العربية قابلت المبادرات الجزائرية ببعض التحفظ في البداية و لكنها أصبحت مقتنعة بوجهة نظر الجزائر، حيث تحولت فكرة مدونة قواعد سلوك الدول العربية إلى بداية إيجابية لمشروع استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب الذي صادق عليه مجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ 5 جانفي 1997 في الدورة 14 الذي انعقد بتونس .

و أضاف قائلا : " بأن الجزائر نادت بالتعاون الدولي في هذا المجال من أجل " الحفاظ على الأمن الوطني، الإقليمي و الدولي " ، لأن هذه الظاهرة كما قال أثقلت كثيرا حمل الديون الخارجية و عرقلت جهد التنمية الوطنية و البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة.[1]

و بالفعل ، لم يدرك المجتمع الدولي مدى خطورة ظاهرة الإرهاب على أمنه واستقراره، إلا عندما وقع الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها يوم 11 سبتمبر 2001 و هي أقوى دولة في العالم .

لقد تغير موقف الدول الرافضة للاعتراف بالإرهاب كظاهرة دولية و على رأسها الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي عقب أحداث 2001/09/11. فبعد أن كانت مجرد تبني فكرة و اعتمادها بعد إلحاح الجزائر على أن هذه الآفة عابرة للحدود، اتخذت هذه الدول موقفا صارما و فعليا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من تحالفها مع روسيا، لاستئصاله حسب تصريحاتهم .

---

(1) - **APS , quotidien El Moudjaid du 1er / 04/2000 , P 8.**

الخاتمة

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط محورا رئيسيا للعلاقات الأورو–متوسطية، حيث اكتسبت قضايا الأمن المتوسطية أهمية خاصة من جانب دول الاتحاد الأوروبي وبقية الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط في ظل الاعتبارات التالية :

- تركيز اهتمام دول المنطقة على أمن البحر المتوسط و ضمان استقراره خاصة مع زيادة الاهتمام الأمريكي بالتحكم في المتوسط من خلال إقامة نظام شرق أوسطي،
- قضية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة و تأثيرها المباشر على أمنها واستقرارها،
- النزاعات الإقليمية أو المحلية و على رأسها النزاع العربي –الإسرائيلي والمشكلة القبرصية و البلقانية،
- تفجر ظاهرة العنف بكل صورها على جانبي المتوسط مثل التطهير العرقي لبعض الأجناس على الساحل الأدرياتيكي ، وحدة العنف الإسرائيلي واستمراره بكل صوره ضد الشعب الفلسطيني تحديدا، بالإضافة إلى تجسيد الإرهاب في دول جنوب المتوسط في شكل منظمات متطرفة تستتر خلف الدين، أما فيما يخص دول الشمال فهو ينتشر (أي الإرهاب) بواسطة بعض المنظمات اليمينية المتطرفة التي تتبنى مفاهيم عنصرية معادية للمهاجرين المسلمين. دون أن ننسى التحدي الديمغرافي و الهجرة من الجنوب إلى الشمال بسبب الفوارق الكبيرة بين ضفتي المتوسط في المستوى المعيشي والاجتماعي للشعوب و انتشار ظاهرة البطالة و تفاقمها .

فمسألة تبلور الشراكة الأورو – متوسطية ترجع إلى التحولات التي مرّ بها العالم و النظم الإقليمية التي أدت بدورها إلى ظهور توجه لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي جديد .

و على ضوء هذه المتغيرات، انطلقت دول الاتحاد الأوروبي في عملية واسعة لإعادة تقييم سياستها مع دول الجوار المحاذية لها، أو المؤثرة فيها داخل القارة الأوروبية أو خارجها. بالإضافة إلى بلدان أخرى مطلة على البحر المتوسط، التفكير في هذا الأخير يرتبط بقضايا و اهتمامات مشتركة قد تكون دافعا للتنافس على الموارد أو تكون حافزا لإيجاد حلول مشتركة لمشكلتها المختلفة. و من هذا المنطلق أحست كل الأطراف بأنها تحتاج إلى المزيد من التعاون بين دول المتوسط، ليس من أجل تحقيق التطور الاقتصادي فقط، لكن من أجل تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة. و لن يتحقق هذا إلا على مستوى إقليمي واسع. لذا، أدرك الاتحاد الأوروبي بأنه لا يمكن مواجهة المخاطر التي تهدد أمنه الداخلي إلا عن طريق التعاون مع البلدان الأخرى المجاورة في هذه المنطقة مع العالم .

أوروبا التي تريد المحافظة على أمنها الداخلي و تريد أن تتحول إلى قوة عالمية مؤثرة، فهي كذلك مدركة تماما بأن الضفة الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط و كذلك الشرق الأوسط، مناطق ذات أهمية حيوية قصوى بالنسبة إليها من حيث الأمن والاستقرار و حتى الرخاء الاقتصادي .

و بالمقابل، تسعى الدول العربية المتوسطية إلى تحقيق أهداف لا تقل أهمية من خلال الشراكة الأورو– متوسطية. و يشترط لتحقيق هذه الأهداف المشتركة توفر الإرادة السياسية الحاسمة التي تقوم بتجسيد إرادة الفعل بين الدول و الجماعات الإقليمية، كما يتطلب المناخ المناسب إيجاد الإطار الملائم للعمل فيه .

و في هذا الشأن، وضع إعلان برشلونة أسسا لشراكة مستقبلية بين ضفتي المتوسط تدعو إلى السلام و الأمن و الاستقرار لكل الأطراف المشاركة في الندوة، إلا أن المسافات

تبقى كبيرة بين المبادئ و الأهداف من جهة، و بين إعلانات النوايا ومتطلبات السياسة العملية التي تترجمها إلى حقائق على أرض الواقع من جهة ثانية .

و بالرغم من انفصال مسار برشلونة عن مسار السلام في الشرق الأوسط إلا أن تأزم الوضع و تفاقمه في الآونة الأخيرة بالأراضي المحتلة بسبب تعنت إسرائيل وتحيز الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة العدوان الإسرائيلية كان له تأثير مباشر على مسار برشلونة، لأن موضوع السلام في الشرق الأوسط يفرض نفسه على مقدمات الموضوعات الواجب معالجتها حتى يتحقق الأمن أولا في المنطقة قبل اتخاذ خطوات فعالة بشأن تنظيم أمن مشترك بين دول ضفتي المتوسط. فالاقتراب من المسائل الأمنية المشتركة في ظل الأوضاع الشرق أوسطية الحالية يعتبر سابقا لأوانه. و قد تؤدي خطورة هذه الأوضاع إلى إعادة النظر في تحديد سياسة الطرفين (الأوروبي والمتوسطي) للوصول إلى الأهداف المحددة سنة 1995، لأن مسألة الأمن و الاستقرار في النطاق الأورو – متوسطي لا يمكن تحقيقهما دون التوصل إلى سلام شامل و عادل في منطقة الشرق الأوسط .

المقدمة:

للبحر الأبيض المتوسط أهمية استراتيجية و جيو سياسية جعلت له مكانة خاصة و متميزة في السياسة الدولية المعاصرة منذ أقدم الحضارات الإنسانية إلى غاية الوقت الحاضر. إنه ملتقى التبادلات و الاتصالات و سيبقى كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي لكونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين قارات العالم لوقوعه بين أوروبا، أسيا و إفريقيا .

لقد عرف حوض البحر المتوسط منذ القديم بالركن الساخن لأنه كان دائما محل الصراعات بين الشعوب . بالرغم من انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية، بقي البحر المتوسط يستقطب مطامع بعض الدول خاصة القوى الجديدة التي ظهرت في النصف الثاني من مطلع القرن العشرين و المتمثلة في القوتين العظمتين هما : الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي .

و حصرت كلا القوتين المتنافستين على تواجدهما بصفة دائمة في هذا البحر راجع لأهميته الاستراتيجية في الصراع من أجل الهيمنة على العالم .

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد العالم قيام الحرب الباردة بين المعسكرين. بعد انهيار جدار برلين في 1989 ، و تفكك المعسكر الشرقي والاضطرابات الجيو سياسية التي انجرت عنه، تغيرت موازين القوى و رسمت خريطة جديدة للعالم بعد أن أصبحنا أمام عالم أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، كما تغيرت اهتمامات الدول بظهور معطيات جديدة على مستوى العلاقات الدولية: كالوحدة بين الألمانيتين و بروز تجمعات جهوية انطلاقا من سياسة التكتلات الكبرى التي تشهدها العلاقات الدولية الراهنة .

و على ضوء هذه المتغيرات، انقلبت الظروف الجيو سياسية و الاستراتيجية في أوروبا. و قد استدعى طلب بلدان متعددة من وسط أوروبا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و إعادة التوازن فيما يخص علاقات الاتحاد الأوروبي ببلدان الجنوب وبضرورة تنظيم محيط أورو– متوسطي .

و بالمقابل، أبدت العديد من الدول من البحر الأبيض المتوسط عن رغبتها في إعطاء نفس جديد للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي .

لقد أدركت أوروبا مؤخرا بأنها لا يمكن أن تبني نفسها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار جيرانها في الجنوب، السبب الذي جعلها تعيد النظر في شكل تعاونها مع الدول المتوسطية. و قد ترجمت هذه الإرادة السياسية، سنة 1992، بوضع السياسة المتوسطية الجديدة .

و في جوان 1995، صادق المجلس الأوروبي بمدينة كان (Cannes) على اقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة " ببناء شراكة أورو– متوسطية ". و في نفس السنة أي 1995 تم الإعلان عم انعقاد أول ندوة أورو – متوسطية بمدينة برشلونة الإسبانية، شاركت فيها 27 دولة أورو– متوسطية ،و شكل هذا منعطفا جديدا في العلاقات الأورو– متوسطية.

جاءت ندوة برشلونة بمشروع جيو سياسي كبير يدور حول ثلاثة أهداف هي :

- تحديد منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي و الأمني،
- بناء منطقة رفاهية مشتركة عن طريق إيجاد شراكة اقتصادية و مالية، وبناء منطقة للتبادل الحرّ بشكل تدريجي، لدمج الشركاء المتوسطيين مع أهم قطب اقتصادي في المنطقة: الاتحاد الأوروبي.

- تقريب الشعوب من بعضها البعض من خلال الشراكة الاجتماعية و الثقافية و البشرية التي تهدف إلى تسهيل التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية .

في هذا العمل المتواضع، سأحاول دراسة و تحليل مسألة الأمن في البحر الأبيض المتوسط في ظل مسار برشلونة .

تتمحور الإشكالية العامة لموضوع الدراسة حول مسألة الأمن في البحر الأبيض المتوسط وكيفية بناءه في ظل منظومة أورو– متوسطية، وكان خيار برشلونة في نوفمبر 1995 كخطوة أولى للتوصل إلى وثيقة تأسيسية تنظم الأوضاع الأورو– متوسطية تعمل على خلق بيئة إقليمية قادرة على امتصاص النزاعات و احتواء الصراعات ومنع انتشارها أو اتساع نطاقها على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية بالإضافة إلى توطيد أركان السلام و الأمن و الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بكل الوسائل .

إن قضية الأمن تمثل الموجه الرئيسي الذي يحكم المسيرة الأورو–متوسطية. فرغم التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أننا نجد أن المشاركة السياسية والأمنية تأتي في المقدمة .

و لا يمكن أن تتحقق و تستمر هذه المشاركات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية إذا لم تكن مستندة على قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي و الأمني الذي يوفر المناخ المناسب للانطلاق الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي .

و على ضوء هذه المعطيات كانت الانطلاقة من السؤال التالي:

ما هو مفهوم الأمن ؟ و ما هي الجوانب التي يشتمل عليها ؟

بالإضافة إلى عدة أسئلة تلقي نفسها على واقع المنطقة : ما هي القضايا الاستراتيجية و الأمنية للحوض؟ ما هي الرهانات الحقيقية للمبادرة الأوروبية في ظل ندوة برشلونة، لاسيما في محورها السياسي و الأمني؟

هل تنجح الدول الأورو – متوسطية في بناء أمن متوسطي موحد بعد تغير نمط النظام الدولي ؟ .

و في الأخير، ما هي النتائج التي توصلت إليها الدول الأورو– متوسطية على ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي؟ .

انطلاقا من هذه التساؤلات ، ارتأيت تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول رئيسية هي :

الفصل الأول:

– الأهمية الاستراتيجية و الأمنية للبحر الأبيض المتوسط .

الفصل الثاني:

– الشراكة الأورو–متوسطية ضرورة للأمن في منطقة البحر المتوسط.

الفصل الثالث:

– موضوع الشراكة السياسية و الأمنية لمسار برشلونة .

يحتوي الفصل الأول على ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: – المفاهيم المختلفة للأمن .

المبحث الثاني: – الأهمية الأمنية للبحر الأبيض المتوسط .

المبحث الثالث: – الأهمية الجيو سياسية و الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط.

يحتوي الفصل الثاني على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : – المبادرات الأورو– متوسطية .

المبحث الثاني: – من التعاون إلى الشراكة .

المبحث الثالث: – مراحل ندوة برشلونة .

و يحتوي الفصل الثالث و الأخير على أربعة مباحث هي :

المبحث الأول: – الحوار السياسي .

المبحث الثاني: – إجراءات الثقة .

المبحث الثالث: – ميثاق السلام و الاستقرار في المتوسط .

المبحث الرابع: – الوقاية و مكافحة الإرهاب .

الخاتمـة :

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط محورا رئيسيا للعلاقات الأورو- متوسطية، حيث اكتسبت قضايا الأمن المتوسطية أهمية خاصة من جانب بلدان الاتحاد الأوروبي و بقية الدول الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط في ظل الاعتبارات التالية:

- تركيز اهتمام دول المنطقة على أمن البحر المتوسط و ضمان استقراره خاصة مع زيادة الاهتمام الأمريكي بالتحكم في المتوسط من خلال إقامة نظام شرق أوسطي ،
- قضية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة و تأثيرها المباشر على أمنها واستقرارها. إلى جانب نزاعات إقليمية أو محلية أخرى .

أما مسألة تبلور الشراكة الأورو – متوسطية ترجع إلى التحولات التي مرّ بها العالم و النظم الإقليمية التي أدت بدورها إلى ظهور توجه لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي جديد.

و على ضوء هذه المتغيرات، انطلقت دول الاتحاد الأوروبي في عملية واسعة لإعادة تقييم سياستها مع دول الجوار المحاذية لها، أو المؤثرة فيها داخل القارة الأوروبية أو خارجها، بالإضافة إلى بدان أخرى مطلة على البحر المتوسط .

لقد أدركت أوروبا بأن أمنها و استقرارها مرتبط بأمن و استقرار دول الجنوب المتوسطي و أنها لا يمكن مواجهة المخاطر التي تهدد أمنها الداخلي إلا عن طريق التعاون مع هذه الدول.

و من جهتها، تسعى الدول العربية المتوسطية إلى تحقيق أهداف من خلال الشراكة الأورو- متوسطية .

و في هذا الشأن، وضع إعلان برشلونة أسسا لشراكة مستقبلية بين ضفتي المتوسط تدعو إلى السلام و الأمن و الاستقرار لكل الأطراف المشاركة في الندوة، إلا أن المسافات تبقى كبيرة بين المبادئ و الأهداف من جهة، و بين إعلانات النوايا ومتطلبات السياسة العملية التي تترجمها إلى حقائق على أرض الواقع من جهة ثانية.

بالرغم من انفصال مسار برشلونة عن مسار السلام في الشرق الأوسط إلا أن هذا الأخير أثر سلبا على مسار برشلونة بسبب تعثر عملية السلام و تفاقم الوضع في الأراضي المحتلة، لأن موضوع السلام في الشرق الأوسط يفرض نفسه على مقدمات الموضوعات الواجب معالجتها حتى يتحقق الأمن أولا في المنطقة قبل اتخاذ خطوات فعالة بشأن تنظيم أمن مشترك بين دول ضفتي المتوسط .

الفهرس

المقدمة 01

الفصل الأول : الأهمية الاستراتيجية و الأمنية للبحر الأبيض المتوسط 06

المبحث الأول : المفاهيم المختلفة للأمن . 08

المطلب الأول : – الأمن القومي 12

المطلب الثاني: – الأمن الإقليمي . 14

المطلب الثالث: – الأمن الدولي . 15

المطلب الرابع: – الأمن بالمفهوم المعاصر . 17

الفرع الأول : – النظريات الأمنية عند القوتين العظمتين . 17

الفرع الثاني :– النظرية الأمنية للقوى الأوروبية في حوض البحر المتوسط . 19

المبحث الثاني : الأهمية الأمنية للبحر الأبيض المتوسط . 23

المطلب الأول: – التواجد الكثيف للأساطيل البحرية . 24

المطلب الثاني:– النزاعات و المصادمات ذات الطبيعة الإقليمية . 26

المطلب الثالث:– ظاهرة العنف و العوامل البشرية . 29

المطلب الرابع:– الأمن البيئي . 30

المبحث الثالث: الأهمية الجيو سياسية و الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط. 31

المطلب الأول: – الأهمية الجيو سياسية للبحر الأبيض المتوسط. 32
المطلب الثاني: – الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط . 36

الفصل الثاني : الشراكة الأورو – متوسطية ضرورة للأمن في منطقة البحر المتوسط . 39

المبحث الأول : المبادرات الأورو – متوسطية . 40
المطلب الأول: – المجموعة (5 + 5) . 41
المطلب الثاني: – ندوة الأمن و التعاون في المتوسط (CSCM) . 43
المطلب الثالث: – الندوة البرلمانية حول الأمن و التعاون في المتوسط (CSCM interparlementaire) . 45
المطلب الرابع:– المنتدى المتوسطي (Forum méditerranéen). 46
المطلب الخامس:– مجلس المتوسط (Le conseil de la Méditerranée). 47
المبحث الثاني : من التعاون إلى الشراكة . 49
المطلب الأول: – تأثير الظروف الدولية الجديدة على البحث عن سبل لتحقيق الأمن في المتوسط . 50
المطلب الثاني: – المبادرات الأوروبية لبحث مسائل الأمن في المتوسط . 51

المبحث الثالث : مراحل ندوة برشلونة . 59
المطلب الأول :– دور الجزائر في الأشغال التحضيرية . 59
الفرع الأول: – مضمون المشروع الأوروبي . 61
الفرع الثاني: – التحضير للندوة على المستوى الوطني . 63

الفرع الثالث: – التشاور و التنسيق ما بين الدول العربية . 64
الفرع الرابع: – الموقف الجزائري . 66
الفرع الخامس:– الملاحظات الأولية للجزائر حول التقرير الملخص للاتحاد الأوروبي التحضيري للندوة. 68
المطلب الثاني: – انعقاد ندوة برشلونة . 76
الفرع الأول: – لقاءات أخيرة عشية ندوة برشلونة . 80
الفرع الثاني: – الافتتاح الرسمي لندوة برشلونة . 82
الفرع الثالث: – اختتام ندوة برشلونة . 85
المطلب الثالث: – البيان الختامي لندوة برشلونة . 88

الفصل الثالث : موضوع الشراكة السياسية و الأمنية لمسار برشلونة . 93

المبحث الأول : الحوار السياسي . 95
المطلب الأول: – على المستوى الإقليمي . 96
المطلب الثاني:– على المستوى الثنائي . 97
المبحث الثاني : إجراءات الثقة . 98
المطلب الأول: – إجراءات الأمن " اللطيفة " (Douces) . 100
المطلب الثاني:– إجراءات الأمن "الصلبة " (Dures) . 100

المبحث الثالث : ميثاق السلام و الاستقرار في المتوسط . 101
المطلب الأول: – مشروع الرئاسة النمساوية . 102
المطلب الثاني: – وثيقة الرئاسة الألمانية . 103
المطلب الثالث: – دور الجزائر في إعداد الميثاق . 104

المبحث الرابع : الوقاية و مكافحة الإرهاب 107

المطلب الأول: – الموقف الأوروبي من الإرهاب: من الرفض إلى الاعتراف به كظاهرة دولية . 108

المطلب الثاني: – الموقف العربي من الإرهاب : دور الجزائر المتميز . 110

خـاتمة . 115

الملحـق: – إعلان برشلونة (27 و 28 نوفمبر 1995) . 118

قائمة المراجع . 136

أولا : – باللغة العربية . 136

ثانيا: – باللغة الأجنبية . 141

الفــهرس . 145

قائمة المراجع

أولا: – مراجع باللغة العربية :

أ – الكتب:

1– أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، بيروت : دار الوحدة ، 1980 .

2– د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار و التحرير، القاهرة: دار التحرير، أفريل 1967.

3– د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984.

4– روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة (يونس شاهين) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970 .

5– د. صباح محمود محمد، الأمن القومي العربي، بغداد : جامعة بغداد ، 1981.

6– د. علي شفيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، المغرب ، دار نشر المعرفة ، 1990 .

ب – الدراسات و الأبحاث:

1- إيلين لايبسون « Méditerranéen quartely , Thinking about the meditéranean » ترجمة (السيد يسين)، المجلد الأول، العدد الأول 1990 .

2- بشارة خذر. " الشراكة الأورو – متوسطية "، مجلة دراسات دولية، تونس، عدد 57، أفريل 1995 .

3- د. حسن محمد الظاهر. " الأمن القومي العربي " ، مدخل نظري، مجلة شؤون عربية، يونيو 1993، تصدرها الأمانة العامة للجماعة العربية (جامعة الدول العربية)، مصر ، العدد 74.

4- د. حامد عبد الله ربيع. " البحر المتوسط و الاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط " ، قضايا عربية ، بغداد، عدد 4، أفريل 1980.

5- الأستاذ خالد عبد اللطيف. " مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب البحر المتوسط"، مجلة الأهرام، السياسة الدولية ، السنة الثانية و الثلاثون ، العدد 123، يناير .1996

6- سامح غالي . " خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأورو – متوسطية: ندوة فاليتا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 129 ، جويلية .1997

7- طه المجذوب . " الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية "، مجلة الأهرم ، السياسة الدولية، السنة 32، العدد 124، أفريل .1996

8- د. علي الدين هلال . " الأمن القومي العربي " ، دراسة في الأصول،

"شؤون عربية" ، العدد 35 ، يناير .1984

9- د. عبد المنعم المشاط . " تحليل ظاهرة الأمن القومي " استراتيجيا، بيروت، عدد 52 : السنة الخامسة، جوان .1988

10- قسم الدراسات بمجلة استراتيا . " مدخل إلى النظرية العسكرية، استراتيجيا، عدد 41، السنة الرابعة. جويلية .1985

11- محمد صابر عنتر. " الأمن العربي و البحر المتوسط، تحييد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي " ، قضايا عربية، بغداد، عدد 4، 1980.

12- الأستاذ مفيد محمود شهاب. " نحو مفهوم متطور للأمن القومي العربي "، مجلة الأمن و القانون، تصدرها كلية شرطة دبي، السنة الأولى، العدد الأول، يناير 1993.

13- مجموعة من الخبراء ، " مفاهيم الأمن، نيويورك : الأمم المتحدة " ، إدارة شؤون نزع السلاح، مجموعة الدراسات رقم 14 لسنة 1982.

14- المقدم الهيثم الأيوبي . " قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي" ، مجلة الدفاع الخليجي، العدد 54، نوفمبر 2000 .

ت - الأعمال الجامعية :

1- حاجي مولود . " الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط و الاقتراح الأوروبي لخلق قوة أوروبية للتدخل السريع" ، مذكرة دراسات عليا اختصاصية في الأمن الوطني، الجزائر 1998.

2 – خير الدين العايب . " الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط بعد التحولات الدولية الجديدة " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، كلية العلوم السياسية، 1995 .

ث – الندوات:

1 – عفاف محمد البار . " الترابط بين مفهوم الأمن القومي و الأمن العربي والمصالح القومية العربية " ، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي – الأوروبي " ، القاهرة ، 1971 .

2 – الأستاذ ميشال فوشه . " الأمن في حوض المتوسط : التصور الفرنسي"، أشغال محاضرات 18 و 29 سبتمبر 1999، مجلة انتقالية و استشفاف يصدرها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر ، الجزء الأول ، سنة 2001 .

3 – د.مصطفى بن شنان، " الأمن و التعاون في حوض المتوسط" ، أشغال محاضرة 08 نوفمبر 1999، مجلة انتقالية و استشفاف ، يصدرها المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، الجزء الثاني، سنة 2001 .

ج – موسوعات :

1 – الموسوعة العسكرية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،

بيروت 1981 .

ح – الجرائد باللغة العربية :

1– أنيس رحماني ، " خطوة لتقويم مسار برشلونة" ، يومية الخبر، الجزائر، 3 جوان .1998

2– أنيس رحماني ، " نحو مقترحات عربية مشتركة لاجتماع باليرمو " ، يومية الخبر، الجزائر، 2 جوان 1998 .

3– جمال فوزي، " سنفتح ملف الشرق الأوسط في مالطا " ، يومية الخبر، الجزائر، 01 أفريل 1997 .

4– جمال فوزي ، " شراكة اقتصادية رهنية خلافات سياسية"، يومية الخبر، الجزائر، 14 أفريل .1997

5– حسين أمين و يحي عبد الرحمان ، " حوار مع مسؤول سام في الخارجية الجزائرية، السيد محمد دفياني لـ " الإرشاد "، أسبوعية الإرشاد من 12 إلى 18 سبتمبر .1995

6– عبد الحميد اليحياوي ، " وزراء خارجية دول إتفاقية برشلونة يتفقون على وضع ميثاق للسلام و الاستقرار في المتوسط "، يومية الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، تصدرها الشركة السعودية للأبحاث و التسويق البريطانية المحدودة، 5 جوان .1998

7– ق.م " تشاؤم تجاه الاندماج الأوروبي " ، يومية الخبر، الجزائر، 16 أفريل 1997.

8– ق.م " اختتام أشغال ندوة لافاليت الأورو – متوسطية " ، يومية الخبر ،

الجزائر، 19 أفريل .1997

9- د. مفيد شهاب، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأورو – متوسطية" ، يومية الخبر ، الجزائر ، 5 مارس 1997 .

ثانيا : – مراجع باللغة الأجنبية :

A - LES OUVRAGES :

1- André VIGARIE . la mer et la géostratégie des nations, Paris : économica et ISC, 1995 .

2- AZZOUZ KERDOUN . la sécurité en Méditerranée, Paris : Ed, Publised , 1995.

3- L'annuaire de la Méditerranée, GERM, Paris : Ed, publisud , 1996.

4- Bichara KHADER (sous la direction) . l'Europe et la Méditerranée : géopolitique de la proximité , Paris : Ed, l'Harmattan , 1994 .

5- Bichara KHADER : le partenariat Euro - méditerranéen : après le conférence de Barcelone, les Cahiers de confluences , Paris, Ed : l'Harmattan , 1997.

6- Charles ZORGBIBE. l'âpres guerre froide dans le monde , Paris, Ed, PUF, 1993.

7- Daniel GLARD . la société internationale après le guerre froide , Paris, Ed, Masson et Armond colin, 1996.

8- Edouard BALLADOUR et François LEOPARD. livre Blanc sur la défense , Paris, Union Générale d'édition , 1994.

9- Fabrice BELAICH . le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, Bruxelles , ED, Bruylant , 2000 .

10- Hayete CHERIGUI . la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership , Paris , Ed, l'Harmattan ; 1997.

11- Jean-Pierre MAURY . la construction européenne : la sécurité et la défense , Paris, Ed, PUF, 1996.

12- Morton KAPLAN . the life and death of the cold war : selected studies, poswarcraft , 1976.

13 - Marc BONNEFOUS. le Sud et le Nord : au delà de la modernité , Paris, ed., économica, 1997.

14- Sir Christopher MALLABRY. sécurité européenne et instance stratégique, premières conférence stratégiques annuelles de L'IRIS, actes des conférences organisées le 4 et 5 Juin 1996, à la maison de la chimie .

15 - Xavier GIZARD. la Méditerranée inquiète, Paris, Ed, de l'aube , 1993.

B - ARTICLES :

1- l'annuaire de la Méditerranée : document II , renforcement de la politique Méditerranéenne de l'union européenne : établissement du partenariat Euro - méd, commission des communautés Européennes, communication de la commission au conseil et au parlement, com (94) 427 Final, Bruxelles , le 19/10/1994.

2- Commissions des communautés Européennes, « la communauté Européenne, Méditerranée et le moyen - Orient » Bruxelles , 1989.

3- Eric REMARCLE, « l'émergence de l'union européenne comme pôle stratégique, majeur du contient », in GRIP : memento défense-désarmement, Bruxelles , 1992.

4- Jordi PUJOL, « pour une politique Méditerranéenne » , in nouvelles frontières de l'Europe, 1994.

5- Mohamed BOUKHOBZA : « guerre du Golfe : enjeux stratégique et conséquences à long terme, prospective et stratégie » , Alger , INESG, N°1 , 1991.

6- Mahiline DJEBAILI, « l'union du Maghreb arabe et le projet Méditerranée occidentale », Paris, fondation des études de défense nationale, 1992.

7- Marc BONNEFOUS , « les intérêts communs aux espace communs », Paris, Fondation des études de défense nationale , 1992.

8- Pierre CASTILLON , « les transports d'énergie, défense nationale » , Paris , N° 2, 1996 .

9- Pierre BAUDIN et Bruno THERET, « l'Europe et la Méditerranée : du traité de Rome à la conférence de Malte », IHEDN, athène, la documentation Française n° 4, 2éme semestre , 1997 .

C- DOCUMENTS :

1- Les cahiers de L'IMDEP, « la Méditerranée au début du 3 éme millénaire : intérêts et enjeux , effet à court , moyen et long terme sur la sécurité en Algérie , Alger, 26 Nov 2000 .

2- Etudes réalisées par le MAE sur le partenariat Euro – Méd, Alger , 2000.

3- Ministère des affaires étrangères (Alger) , Déclaration ministérielle d'Alger, Alger, le 26 et 27 Oct, 1991.

4- Notre introductive sur la conférence Euro – med, de Barcelone, enjeux et perspectives , MAE, Alger,le 12 Nov, 1995.

5- Remarques Préliminaires de l'Algérie sur le rapport de synthèse de l'union européenne préparatoire à la conférence de Barcelone, MAE, Alger, Août 1995.

D - INTERNET :

1– Jean-François DAGUZAN, « la Méditerranée : quête d''une organisation politico stratégiques » : l'échec de la conférence de Malte : rappel aux réalités, in internet, Fonds documentaire , 1997.

E - ARTICLES DE PRESSE :

1 - APS : Alger, N° 271404 du 27 NOV 1995.

2 - APS, « BURNS saline les relations Algéro-américaines », le quotidien liberté, du 10/12/2001 .

3 - F. METAOUI, « conférence de Barcelone : les pays arabes en rangs serrés » , le quotidien El Watan du Ven 24, Sam, 25 Nov 1995.

4 - Lounes GUERMACHE , « Chirac à Bab El Oued » , le quotidien liberté du 1 er /12/2001 .

5 – Quotidien liberté du 10/12/2001 , P24 .

6 - Référence tirée du Journal L'authentique du 16 – 17 avril 1999.

7 - S.B, « ouverture de la conférence Euro - méd » , le quotidien El- Watan , du 15 Avril 1999.

الملحق

1 – إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في الندوة الأورو– متوسطية المؤرخة في 27 و 28 نوفمبر 1995 .

2 – ندوة برشلونة : برنامج عمل .